الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

أزمة بناء الدولة الحديثة في العراق

منذ التأسيس حتى عام 2011

رسالة أعدّت لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدوليّة والقنصليّة

إعداد الطالبة:

مروة يوسف ديب

لجنة المناقشة

الدكتور حسين علي عبيد	**الأستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتور أمين جرجس لبوس	**أستاذ مساعد**	**عضواً**
الدكتور كميل حبيب حبيب	**أستاذ**	**عضواً**

بيروت 2022

الجامعة اللبنانيّة

غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذا البحث

وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط

إهـــداء

إلى تلك الحنونة والعطوفة **أمي**

إلى سندي **أخي**

إلى من تحمّلني وصبر الدكتور المشرف **العزيز حسين عبيد**

إلى عائلتي اللطيفة الحنونة **عمومتي وعماتي وأخوالي وخالتي**

إلى ذلك **الجندي المجهول**

أُهدي لكم عملي المتواضع هذا بكل محبّة وتقدير

التصميم:

المقدمة

القسم الأول: العراق من الإنتداب إلى الإحتلال (1921-2003)

الفصل الأول: التاريخ السياسي للدولة العراقية (مرحلة تأسيس الدولة)

المبحث الأول: العراق ما قبل النظام الجمهوري (1921-1958)

المبحث الثاني: العراق في ظلّ الحكم الجمهوري (1958-2003)

الفصل الثاني: العراق تحت الإحتلال وسقوط الدولة (2003=2011)

المبحث الأول: أسباب الإحتلال الأميركي للعراق (2003)

المبحث الثاني: تداعيات الإحتلال الأميركي للعراق عام 2003 وصياغة دستور جديد

القسم الثاني: مستقبل بناء الدولة الحديثة في العراق

الفصل الأول: مرتكزات ومعوقات الدولة الحديثة

المبحث الأول: في مرتكزات بناء الدولة الحديثة

المبحث الثاني: في معوقات بناء الدولة العراقية الحديثة

الفصل الثاني: مقومات بناء الدولة العراقية الحديثة وإمكانية النجاح

المبحث الأول: مقومات بناء الدولة العراقية الحديثة

المبحث الثاني: الرؤية المستقبلية لأزمة العراق في بناء الدولة الحديثة

الخاتمة

المراجع

الملاحق

الفهرس

المقدّمة

تميّزت العصور الوسطى بغياب ظاهرة الدّولة بمفهومها الحاليّ، فكان يطلق على مجموعة من التّجمع البشري عدّة مسميّات مثل إمبراطوريّة ومملكة وسلطنة أيّ "مجتمع" في المفهوم الحديث. بعض المجتمعات عاشت فترات طويلة دون تكوين دولة. وهذا مؤشّر أنّ العلاقة بين المجتمع والدّولة ليست شرطاً أن تكون متوازنة أو منسّقة أو منسجمة. فالأولى أقل إستمرارية من الثانية. والسّلطة ليست شرطاً أن تمثّل الدولة بالمعنى القانونيّ. أمّا الوحدة البشريّة فتمثّل في الدّولة "المواطن" وفي المجتمع "الفرد". أداة الضّبط الأساسيّة للدّولة هي "السّلطة" وللمجتمع هي "القوّة".[1]

كان الحكام الفعليّين في معظم تلك المجتمعات هم رجال الدين، بحيث إستطاعت الكنيسة والمراجع الدينيّة التّحكم بعمليّة تعيين وعزل وسحب الثّقة من الملوك والسّلاطين نتيجة الثّقة الكبيرة التي منحت لهؤلاء من قبل الشّعب وإعتبارهم ممثلين لإرادة الله على الأرض.

إن أوروبا وتحديداً فرنسا، هي مثال واضح عن تحكّم الكنيسة في العمل السّياسي لمدّة طويلة. خلال هذه الفترة، إندلعت حرب الثلاثين عاماً بين البروتيستانت والكاثوليك التي أدت لسقوط الكثير من الضّحايا نتيجةً للخلاف السّياسي على السّلطة وتعلّق الشعب بالمراجع الدينيّة، بحيث استخدم الدين للتحريض وشدّ العصبيات. إنتهت الحرب عام 1648 مع توقيع إتفاقيّة وستفاليا التي إستحضرت مفهوماً جديداً الى الساحة السّياسيّة وهو "الدولة".

منذ ذلك الحين أصبح مفهوم الدوّلة، هو اللّبنة الأساسيّة في الحياة السّياسيّة المعاصرة التي رسّخت لتصبح مع الوقت البنيّة الرئيسيّة للنّظام الدولي الراهن.

---

[1] حسين عبيد، المجتمعات المتعدّدة الأقليات وإشكاليّة التّعايش، دار المنهل اللّبناني، بيروت 2014، ص.ص 15- 19.

تعددّت تعريفات مصطلح الدّولة بتعدّد الإيديولوجيّات السّائدة في العالم. فلا يوجد تعريفان متماثلان. بحسب القانون الدّولي. إنّ كل كيان سياسي يتمتّع بأربع خصائص يعتبر دولة معترف فيها على صعيد العالم. هذه الخصائص الاربع هي: الأرض والشّعب والسّيادة وأضيف إليها الإعتراف الدّولي بكيان الدّولة المستقل. هذا التّجسيد القانونيّ يلقي الضوء على فكرة الشّخصيّة المعنويّة أو القانونيّة، والكيان السّياسيّ والحقوقيّ التي تتمتّع بها الدّولة.[1]

من الناحيّة السّياسيّة والإجتماعيّة، فقد بدأت الولايات المتحّدة الأميركيّة بالتمييز بين الدّول وفق معيار الدّولة الديمقراطيّة الحديثة القائمة على اساس حقوق الإنسان، وتلك "الفاشلة".

الدّولة الحديثة، هي المرحلة الأخيرة من مراحل تطوّر الدولة. ظهور هذا المفهوم كان نتيجة تطوّر مفهوم السّلطة من سلطة مغفّلة إلى مجسّدة، وصولاً إلى السّلطة المؤسسّة[2]. فالدّخول في عصر الثورة الصّناعيّة وإنتشار الديمقراطيّة وتطوّر وسائل عمل الدّولة عدّل كثيراً من دورها الإقتصادي والمالي والإجتماعي والثقافي.[3]

في المقابل تعّرف "الدّولة الفاشلة"، بأنها تلك العاجزة عن تأمين الأمن لسكانها وضمان الحقوق في الداخل والخارج وغير القادرة على الحفاظ على مؤسساتها الديمقراطيّة،[4] وتشهد إنقسامات مجتمعيّة حادّة متمثلة بالدين والعرق فتهدد وحدتها الوطنيّة[5] . صنّاع القرار فيها يولون أهميّة متدنيّة لهذه الأمور. فهذه الدول تمر بثلاث مراحل وهي: مرحلة الضعف ثمّ الفشل والهشاشة وأخيراً الإنهيار والتّفكك. ويتّصف مفهوم

---

[2] وائل محمود، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، موقع الدّفاع الوطني اللّبناني، العدد 99، كانون الثّاني 2017، دخل إلى الموقع الإلكتروني في 25-12-2019، 1shorturl.at/jpJP.

[3] المرجع نفسه.

[4] غسان بدر الدين وعلي عواضة، محاضرات في القانون الدستوري العام، دار النّشر غ.م، السنة غ.م، ص 54.

[5] نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 2007، ص 138.

[6] وائل محمود، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، مرجع سابق.

"الدولة الفاشلة" بأنه "غير دقيق" وقابل للعديد من التأويلات والتفسير، إذ لا تندرج ضمن تعريفه مصطلحات واضحة لتحديده بدقّة.

تسعى دائماً الولايات المتّحدة لصياغة دقيقة للقرائن والإثباتات حتى تستبعد نفسها من مواصفات "الدولة الفاشلة"، وتُدرج داخل المفهوم الدّول التي تريد أن تضعفها وتسيطر عليها بما يتلاءم مع مصلحتها الإقتصاديّة والسياسيّة. فالعراق مثلاً، وُضع على اللائحة السوداء للولايات المتّحدة الأمريكيّة منذ التسعينات، لأنه رفض الإنصياع لأوامرها. لذلك كان لا بدّ للولايات المتّحدة أن تتخلّص من النظام العراقي لإبعاده عن السّاحة والسيطرة على مقدراته الإقتصاديّة والماليّة متحججين بإنقاذ الشّعب من النّظام القمعي وبناء الدولة الحديثة القائمة على حقوق الإنسان وحماية الأقليّات والأسواق الحرّة.

بعد أحداث 11 أيلول 2001 وضعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة صفات أخرى لوصف الدولة الفاشلة كي تتمكّن من وضع العراق بمصافي الدّول الفاشلة[1]. فكانت هذه الصّفات الجديدة إتهامات للدولة العراقيّة تندرج تحت مفهوم الإرهاب، إذ إعتبرت أي دولة تصدّر أسلحة الدّمار الشامل والإرهاب الدّولي والمخدّرات والمهاجرين غير الشرعيين، هي دولة فاشلة يجب محاربتها. وأعتبرت العراق مستنقعاً لهذه الإتهامات.

وضع العراق ضمن اللائحة السوداء للولايات المتّحدة الأمريكيّة لم يكن وليد اللّحظة، بل قامت بعدّة خطوات سابقة للإجتياح في محاولة لمحاصرته. من بين هذه الخطوات إصدار صندوق السلام العالمي Peace For Fund في العام 2005 بالتّعاون مع مجلّة السّياسة الدّوليّة Foreign Policy، أول مؤشر

---

[7] نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق ص ص. 137-138.

سنوي حول الدّول الفاشلة حيث ضمّ 76 دولة من بينها 13 دولة عربيّة[1]، فكان العراق من ضمن هذه الدّول واحتل المرتبة الرابعة.[2]

وفي العام 2007 أصدر أيضاً تقريراً رفع فيه عدد الدّول الفاشلة إلى 177 دولة من بينها 20 دولة عربيّة[3]، حيث احتل العراق المرتبة الثانية' أمّا في العام 2012 احتل المرتبة التّاسعة وفي العام 2014 المرتبة الثالثة عشر[4]. كان الهدف المعلن من هذه التقارير هو إثارة النّقاش حول الأفكار التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأمن والسّلم الدّوليين[5]، أمّا الهدف المخفي فكان تمهيد الطريق لخلق رأي عام دولي يعتبر العراق دولة فاشلة مصدّرة للإرهاب خاصّة بعد أحداث 11 أيلول 2001 لتبرير أيّ عدوان أو إحتلال له.

منذ ولادة الدّولة العراقيّة لم تمر بمسيرة تطوّر كاملة، على الصّعد السياسيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة كافة. فتطوّر الدّول بشكل عام يجب أن يجمع بين التطوّر القانوني وخاصّة الدستوري والإقتصادي مع تطوّر المجتمع وبنيته الداخليّة. فكان إنشاء العراق عام 1921 بناءً لأرجحيّة العامل الخارجي المتمثّل بدولة خارجيّة مستعمرة هي بريطانيا التي لاحظت أهميّة الموقع الإستراتيجي ومقوماته الجيوبوليتيكيّة.

حرصت بريطانيا على ضمّ الحيّز المكاني الذي يتمتع بأهميّة كبرى في قلب إقليم الشّرق الأوسط والخليج العربي لما لموقع الدولة العراقية من أثر على التوازنات الجيوستراتيجيّة في تلك المرحلة[6].

---

[8] محمد مراد، التّنمية البشريّة المستدامة، موقع الدّفاع الوطني اللّبنانيّ، قيادة الجيش– مديريّة التوجيه، العدد 79، كانون الثاني 2017، الدخول إلى الموقع في 14–5–2020، 9shorturt.at/kwKX

[9] Failed state index 2006-2018, entered to the website on 14- 5-2020, https://www.arcgis.com/apps/MapSeries/index.html?appid=7e7947483f8342f8a31445cebcce3754

[3] محمد مراد، التّنمية البشريّة المستدامة، موقع الدّفاع الوطني اللّبنانيّ، مرجع سابق.

[11] Failed state index 2006-2018, IBID.

[5] محمد مراد، التّنمية البشريّة المستدامة، موقع الدّفاع الوطني اللّبنانيّ، مرجع سابق.

[13] علي حسين أحمد، تحدّيات بناء الدّولة العراقيّة بعد عام 2003 دراسة جيوستراتيجيّة، جامعة النهرين، العراق، 2016، ص 25.

فإقامة العراق ذي التسميات التاريخيّة المختلفة، مثل بلاد سومر وبابل وآشور وبلاد النهرين، جاء كمحصّلة لتفاعل المتغيّرات الدوليّة والإقليميّة والداخليّة العراقيّة، وليس نتيجة لبناء بنيّة تحتيّة إجتماعيّة وثقافيّة متماسكة ومتفاعلة وموحّدة. هذا الأمر خلق أزمات متلاحقة وعدم إستقرار سياسي وإجتماعي وإقتصادي، والذي بدوره ولّد خللاً في الهويّة الوطنيّة الجامعة لصالح الولاءات الفرعيّة. فالعراق لم يخلق نتيجة إرادة داخليّة شعبيّة بل نتيجة لمصالح خارجيّة إستراتيجيّة.

أهميّة الدّراسة:

الواقع العراقي، كثير التشعّب والأحداث والأطراف المنضوية داخله، لذلك كان لا بدّ من إيجاد نقاط إرتكاز أساسيّة للإنطلاق منها في شرح وتشريح الأحداث التي تحصل، وبالتّالي الوصول إلى معادلة منطقيّة وواقعيّة لفشل القدرة على بناء دولة حديثة في العراق.

من هنا أتت أهميّة هذه الدراسة إذ أنها تقوم على تحليل واقع الأزمة العراقية في بناء الدولة الحديثة من خلال ثلاث نقاط جوهرية تساعد في فهم أي حدث عراقي حصل أو قد يحصل في المستقبل. هذه النّقاط تتجلى أولاً بالموقع الإستراتيجي للعراق الذي يعتبر سيف ذو حديّن لانه يشكّل تحدّياً وفرصة في نفس الوقت، وثانياً مقّومات العراق، وأخيراً أزمة الهويّة العراقيّة المتأتيّة من التّعدديّة والعصبيّة والولاءات الفئويّة التي إجتاحت العراق نتيجة للأنظمة الدكتاتوريّة التي حكمته. ثالثاً التّدخلات الخارجيّة في العراق التي أدّت إلى خلق الكيان العراقي عام 1921.

أسباب كثيرة مهمّة ساهمت في إختيار هذا الموضوع كرسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدّوليّة، أبرزها موجة العنف الأخيرة التي عرفها العراق في أواخر شهر تشرين الثاني من عام 2019 والتي شكّلت ضربة للعراق، خصوصًا بعد اندحار الخطر الأعظم الذي تمثّل بـ "داعش". هذا الأمر أدّى إلى إضعاف وتقسيم الكيان العراقيّ أكثر من السابق.

تخلّل موجة العنف هذه، حرق قنصليّة السفارة الإيرانيّة في بغداد ومقتل عدد من الأفراد بعد استخدام القوى الأمنيّة الرصاص الحيّ في مواجهاتهم مع المتظاهرين. والجدير ذكره هو التحوّل الكبير في شكل الصراع، فبعد أن كان مبنيًّا على الطائفيّة والعشائريّة أصبح انقلاباً داخل الطائفة الواحدة نتيجة الخلاف حول الرؤية لبناء الدّولة العراقية الحديثة.

إشكاليّة الدراسة:

الإشكاليّة التي ستعالجها الدراسة هي حول معوّقات بناء الدّولة الحديثة في العراق والمحطّات التاريخيّة التي أدّت لتفكك الكيان العراقي منذ تأسيس الجمهوريّة العراقيّة عام 1921 وصولاً للإجتياح الأمريكي عام 2003 وحتى إنسحابه عام 2011. فما هي إذن معوقات بناء الدولة الحديثة في العراق؟

فرضيّة الدراسة:

تهدف الدّراسة إلى إثبات فرضيّة أساسيّة تقول أن هناك صعوبة في بناء كيان عراقي حديث بسبب كثرة الأزمات المتلاحقة التي عصفت به من جهة، وكثرة المعوّقات التي تعيق عمليّة البناء التي لا تنحصر فقط بعوامل داخليّة كالعصبيّات وأزمة الهويّة، بل تتعداها لمعوّقات خارجيّة ساهمت في تأجيج الصّراع. وهذه المعوّقات تحتاج لوقتٍ طويلٍ جداً كي يتم تذليلها، خاصّة في ظلّ الصّراع على السّلطة.

يترافق مع الفرضيّة الكبرى فرضيات صغرى يجب إثبات صحّتها للوصول لتأكيد الفرضيّة الأساس. من ضمن هذه الفرضيات:

1. لم يشهد العراق إستقراراً سياسياً أو حتى إجتماعياً منذ تأسيسه عام 1921.
2. أزمة الهويّة والإنتماء والعصبيّة المتجذّرة في المجتمع العراقي منذ تأسيسه ولكن بعد الإحتلال الأميركيّ عام 2003 وإسقاط صدام حسين أصبحت أكثر إحتداماً ودمويّة.

3. إنعدام الثّقة بين الدّولة والمجتمع منذ إنشاء الدّولة العراقيّة، فالحاكم كان يلجأ دائماً لدعم عائلته وعشيرته لتحميه وتدعمه.
4. الخوف من الآخر المختلف في المجتمع العراقي هو نتيجة لشتى الأنظمة الإستبداديّة التي مرّت على العراق وآخرها نظام العسكر في فترة حكم صدام حسين.
5. لا وجود لرؤية واضحة لمفهوم الدّولة الحديثة، فالمشكلة ليست في أيّ نظام سياسيّ سيطبق بل هي في عمليّة تطبيق النّظام.
6. تحوّل العراق إلى ميدان للتّنافس الدولي بعد سقوط صدام عام 2003 إذ انعكس هذا الواقع على الكيان الدّاخلي العراقي فكثرت الإنقسامات داخل النّسيج الواحد.
7. تقوم الدوّل الخارجيّة بضرب أسس المجتمع العراقي وخلق هالة من الرعب والخوف من الآخر كي تظهر كأنها المخلّص للشعب.

منهجيّة الدّراسة:

المناهج المستخدمة في كتابة هذه الرسالة، هي المنهج الاستقرائيّ والوصفيّ والتّحليلي وذلك لتداخل عناصر عدّة تحتاج إلى تفتيت وتفصيل وإعادة تركيب. امّا المنهج المورفولوجي سيستخدم في المبحثين المخصصين لدراسة الموقع الإستراتيجي للعراق والتّدخلات الإقليميّة والدّوليّة.

هذه المناهج المستخدمة تساهم أولاّ في تحليل الوقائع التاريخيّة والمعاصرة للواقع العراقي، وتظهر أنّ الحاضر بدأت مقدماته في الماضي وستظهر نتائجه في المستقبل. ثانياّ، ستربط الأسباب بالمسببات والمقدمات بالنتائج. هذه النّتائج يبنى على صحّتها من خلال إظهار مدى تطابقها مع الواقع.

الصّعوبات:

من أهم الصعوبات التي تمّ مواجهتها خلال كتابة الرّسالة:

1. صعوبة وضع مخططّ نهائي متكامل لكثرة الأحداث والمعطيات والمعلومات المتوافرة حول العراق بشكل عام والموضوع موضع الدراسة بشكل خاص. فقد تمّ كتابة أكثر من سبع مخططات مختلفة قبل الوصول للشكل النّهائي.
2. الفترة الطّويلة للوصول لمخطط رئيسي. إستمرت فترة العمل على المخطط حوالي الأربعة أشهر بسبب كثرة المعلومات والأحداث العدّيدة التي مرت على الدولة العراقيّة من جهة، وكثرة الدراسات والأبحاث حول الملف العراقي لأهميّته ممّا شكل صعوبة في تحديد زاويّة لم يتمّ تناولها مسبقاً للحديث عنها.
3. كثرة المراجع والمصادر والمعلومات، فلا تجد مرجعاً يكرر نفس المعلومة. هذا الأمر ولّد صعوبة إلى حد ما في عمليّة تقميش وتفييش المعلومات وإعادة صياغتها.

هيكليّة الدّراسة:

قسّمت الدراسة إلى قسمين ففصلين فمبحثين لكل فصل. تناول القسم الأول تاريخ العراق من الإنتداب إلى الإحتلال. تحدّث الفصل الأول عن التاريخ السياسي للدولة العراقيّة مرحلة تأسيس الدّولة. أمّا الفصل الثاني فتحدّث عن العراق تحت الإحتلال وسقوط الدّولة بين عاميّ 2003 و2011.

أمّا القسم الثاني فتضمّن الحديث عن مستقبل بناء الدولة الحديثة في العراق. فالفصل الأول ناقش مرتكزات ومعوقات بناء الدولة الحديثة، أمّا الفصل الثاني طرح مقومات بناء الدولة الحديثة وإمكانيّات النّجاح.

القسم الأول:

العراق من الإنتداب إلى الإحتلال 1921-2003

نعالج في هذا القسم تاريخ العراق السياسي منذ الإعلان عن تأسيس الدّولة عام 1921 إلى الإنسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 من خلال فصلين:

الفصل الأول: التاريخ السياسي للدولة العراقية تأسيس الدولة

الفصل الثاني: مستقبل بناء الدولة الحديثة في العراق

الفصل الأول:
التاريخ السياسي للدولة العراقية (مرحلة تأسيس الدولة)

في ظلّ حالة سياسيّة وإجتماعيّة متدنيّة لا يمكن توقع الهموم الكبرى في المجتمع، فالهموم تشكّل على الدوام الصيغة المعنويّة للتّاريخ السياسيّ والإجتماعي. هذا الواقع يجعل مهمّة تحويل الهموم إلى سياسيّة وإجتماعيّة ذات رؤية مستقبليّة تعتمد مقاييس التّحرر والتّقدم لصنع الهويّة الوطنيّة والقوميّة. لتلك المقاييس مقدماتها التاريخيّة والثقافيّة. وتشكل الهموم الكبرى، الجزء الأكثر عضويّة في تاريخ الأمم والثقافة ولا يمكن توقع تاريخ لتلك الهموم خارج الذاكرة التاريخيّة وخزينها الماديّ والمعنوي. تكمن المهمّة اليوم في كيفيّة ترتيب الذاكرة التّاريخيّة في الوعي الإجتماعي والسّياسيّ بما يخدم بنية الرؤية الثقافيّة، فهي الحصانة الأكبر لتحويل هموم الهويّة لتكون الهم السياسيّ والإجتماعي لمختلف القوى العاملة من أجل معاصرة المستقبل في العراق.[1]

مرّ التاريخ العراقي بعدّة مراحل تاريخيّة مهمّة. المشترك بين هذه المراحل كانت الفوضى والإنقلابات والعنف. فهذه الخصال كانت ولا تزال جزءً لا يتجزأ من طبيعة المجتمع العراقي وهي متجذّرة فيه من سنوات طويلة.

تاريخ العراق الحديث بدأ عام 1920 مع الإنتداب البريطاني للأراضي العراقيّة. وقبيل الخوض في التاريخ الحديث، لا بدّ من المرور ولو بإختصار شديد إلى المرحلة التي سبقت حقبة الإنتداب وهي الحكم العثماني للأراضي حتى منتصف القرن التاسع عشر، هذه الأراضي سميّت في القرن الثامن عشر "بالعراق" على يد مجموعة من الجغرافيين العرب للدلالة على السهل بين نهري دجلة والفرات.

---

[1] ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، دراسات المدى، سوريا، 2004، ص 14-15.

كان العراقيون في هذه الحقبة أقرب إلى أخلاق البداوة بسبب سيطرة "المد البدوي" عليهم، ووجود الصّحراء حولها التي تشكّل اعظم منابع البداوة. فالبداوة تمجّد قيم العصبيّة والثأر والغزو والنّهب وقتل المرأة لغسل العار.[1]

في القرن السادس والسابع عشر، الأراضي التي أصبحت العراق اليوم كانت تحت حكم السّلطنة العثمانيّة وكانت عبارة عن ثلاث أقاليم البصرة وبغداد والموصل. التنافس بين السلطنة السّنيّة والصفويين الشيعة جسّدت تاريخ هذه المناطق. فالمناطق الثلاث كانت مؤلّفة من سنّة وشيعة، ولكن تغلب طائفة على أخرى في كل إقليم. كانت مناطق كربلاء والكاظميّة والنجف تشّكل عبءً وصعوبة في السيطرة عليها من قبل السلطنة لأنها ذات أغلبيّة شيعيّة ويوجد فيها أهم أربع مقامات دينيّة للطائفة الشيعية[2].

إن المشكلة الكبرى التي إبتلي بها العراق هي كون الدولة الصفويّة شعارها التشيّع بينما الدولة العثمانيّة شعارها التسنن ممّا ولّد إستفحالاً للصّراع الطائفي في العراق إلى درجة لا تطاق، فأهل العراق في ذلك الحين لم يكونوا قد أدركوا بعد المفاهيم السياسيّة الحديثة كالوطنية أو القوميّة أو الإستقلال، وكان يشغلهم فقط الإحساس الديني المتمثّل بالتّعصب المذهبي، فكان يأخذ شكل الخصومة بين من يدّعي التمسك بأصحاب النبيّ من جهة وأهل بيته من جهة أخرى.[3]

خلاصة الحديث كان المجتمع العراقي في العهد العثماني منشقاً على نفسه لا يدري أين يتجّه فحكومته مرتبطة بتركيا وأكثريّة الشعب مرتبط بالدولة الصفويّة.

---

[2] علي الوردي، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثالث، دار النّشر غ.م، 13 مارس 2006، ص 17.

[3] Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge University Press, January 2001, p11.

[4] علي الوردي، لمحات إجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971، ص 12-13.

المبحث الأول:
العراق ما قبل النظام الجمهوري 1921-1958

حاول العراق في عشرينيات القرن الماضي، إنشاء وبناء الدولة العصريّة التي كانت عمليّة معقّدة من حيث مكوّناتها الداخليّة والقوى الخارجيّة المتحكّمة فيها. فكانت نتاج مساومة تاريخيّة بين مستوى متدن من تطوّر العلاقات الإجتماعيّة، وشبه إنعدام لمؤسسات الدّولة وقوّة أجنبية بريطانيّة من جهة أخرى التي أخذت شكل الدولة الملكيّة "المستوردة." حاولت الملكيّة حلّ هذا التّناقض ولكنّها فشلت. إنقلاب الرابع عشر من تموز عام 1958 وضع حداً للملكيّة ولكن فتح أبواب عريضة أمام صعود الراديكاليّة السّياسيّة التي تجسدّت لاحقاً في سلسلة إنقلابات تتوجت بإستحكام البعثيّة والدكتاتوريّة فيه.[1]

المطلب الأول:
الأطماع البريطانيّة في العراق وإحتلاله

تعود جذور الأطماع البريطانيّة في العراق، لأواخر القرن السادس وبداية القرن السابع عشر حيث خاضت بريطانيا صراعاً طويلاً مع الدول الأوروبيّة للحصول على العراق نتيجة مصالحها الإستراتيجيّة والإقتصاديّة فيه، فأبرمت معاهدة سايكس-بيكو عام 1916 تضمنّت تقسيم الإرث العثماني بين القوى العظمى.[2]

---

[5] ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، مرجع سابق، ص 19.

[6] أيمن عبد وعون نزّال، تطوّر التنظيم الدستوري والقانوني للإنتخابات البرلمانيّة في العهد الملكي العراقي، المجلّة السّياسيّة الدوليّة، العدد 34، 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 ص 600.

تمثّلت المصالح البريطانيّة بوجود شركتين تجاريتين هما شركة الشرق الأدنى، التي شكل العراق لها همزة وصل بين مقرّها في حلب وبين مناطق إنتاج الحرير الخام في بلاد فارس، ثم تطوّرت تجارتها لتشمل الأقمشة والمنسوجات الصوفيّة، والشركة الثانية هي شركة الهند الشرقيّة–البريطانيّة التي منحت عام 1600 الإمتياز الملكي البريطاني حيث أخذت على عاتقها تركيز السيطرة البريطانيّة في الهند وجوارها فأنشأت مقراً دائماً لها في البصرة.[1]

كانت أسس الإدارة البريطانيّة، تقوم على تأمين حاجياتها بالإستلاء على بعض الأراضي والممتلكات، وتشغيل العراقيين بالإكراه لخدمة المجهود الحربي البريطاني، والتخطيط لجعل الجزء الجنوبي من العراق مستعمرة هنديّة، والتّقرب من العشائر لضمان ولائها والعمل على إيجاد نظام إداري تكون المشاركة العراقيّة فيه في الوظائف الثانويّة، واستحداث نظام قضائي وقانوني هندي في عدّة ميادين مثل التجارة وتشكيل المحاكم هدفه إستبدال القوانين العثمانيّة بشكل جذري.[2]

إن ما سميّ "بالحكم الوطني" الذي تأسس في ظل الإحتلال البريطاني ولمساعدة بريطانيا على حفظ الأمن في العراق، وتوفير أرواح جنودها قد سلك مسلكاً إستبدادياً لإعتماده في تدعيم سلطانه على رضى الغازي ومساندته، لا على قناعة الشّعب العراقي. واتبع أيضاً سياسة التمييز الطائفي بتشجيع من المحتل. فقد لجأ هذا الحكم إلى نزع الهويّة العربيّة عن الشيعة والأقليات من خلال إستمرار سياسة العزل المذهبي الموروثة عن العثمانيين. فكانت نتيجة هذا العمل ولادة قناعات خاطئة وتأسيس أحزاب وقوى إقليميّة أو قوميّة على أسس منحرفة مبنيّة على تلك القناعات.[3]

---

[7] مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق 1914–1932، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015– 2016، ص 19.

[8] المرجع نفسه، ص 19–20.

[9] طه جابر العلواني، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيّرات، مركز صناعة الفكر للدراسات والتّدريب، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص60–61.

عام 1918 أجرى البريطانيون إستفتاء لمعرفة رأي العراقيين في أمور عدّة، منها هل يجب تنصيب عاهل عربي على رأس الدّولة؟ ومن يفضلون؟ ولكن هذا الإستفتاء لم يجرِ في المناطق المقدّسة الشيعيّة كما كان يتوقّع الإنكليز، حيث كان لرجال الدين الدّور الأكبر لتجييش النفوس ومقاطعة الإستفتاء ومقاومة الإحتلال البريطاني. أمّا في المناطق الأخرى فسار بشكل طبيعي حيث أجمع الوجهاء في المدن على المطالبة بالحكم البريطاني المباشر.[1]

في 18 كانون الثاني 1919، سافر الأمير فيصل إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح بين الحلفاء وتركيا، وبذل جهداً كبيراً داخل المؤتمر وخارجه دفاعاً عن إستقلال سوريا ولبنان والعراق، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل. في شباط من نفس العام وافق مؤتمر الصلح على ميثاق عصبة الأمم الذي نصّ في مادته الثانية والعشرين على نظام الإنتداب. كانت ردّة الفعل العربيّة إنعقاد المؤتمر السوري في 7 آذار 1920 حيث تم إعلان إستقلال سوريا ولبنان والعراق. هذا القرار أغضب الحلفاء وأدى لإنعقاد مؤتمر سان ريمون لإقرار الإنتدابات العامّة كرد على المؤتمر السوري. تضمّنت لائحة الإنتداب عدّة مقررات منها وضع بريطانيا دستور للعراق بخلال ثلاث سنوات شرط أن يسن بمشورة الحكومة الوطنيّة ويحتوي مواداً تسهّل تدرج العراق وترقيته كدولة مستقّلة، ويحق لبريطانيا بالإحتفاظ بقوّة عسكريّة في العراق لأجل الدّفاع عنه مع تأليف جيش محلي بإشراف بريطانيا، ويحق للجيش البريطاني إستخدام الطرق والسكك الحديد متى يشاء بالإضافة إلى قيام بريطانيا بإدارة علاقات العراق الخارجيّة، ولها الحق بفرض الحماية السياسيّة على رعايا العراق في الخارج.[2]

---

[10] مريم بفورة، التواجد البريطاني في العراق 1914–1932، مرجع سابق، ص 20.

[11] المرجع نفسه، ص 41.

المطلب الثاني:
الحركة الوطنية وتأسيسي الحكم الملكي

كان هناك العديد من العوامل التي أسهمت في إندلاع ثورة العشرين. من أهم هذه العوامل إنتشار الأفكار التّحرريّة داخل الأحزاب والجمعيات السريّة، وقيام الثورة البلشفيّة ونهضة الشّعب الإيراني، وتصريحات الرئس الأمريكي ويلسون 1914 حول حماية حقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

كانت الشرارة الأولى للثورة تحرير رئيس قبيلة الظوالم شعلان أبو الجون من معتقلات سلطات الإحتلال البريطاني في 30 تموز 1920، بعد حثّ شيوخ العشائر الرجال على المقاومة من خلال الهجمات المباغته وقطع التلغراف بهدف شلّ حركة التموين. تجاوب الجماهير الشعبيّة أدى إلى إعلان قوات الإحتلال نيّتها في مفاوضات عاجلة لتحقيق مطالب الحركة الوطنيّة العراقيّة التي تتمثّل بإطلاق سراح المساجين السياسيين ومنح العراق الإستقلال التّام، فأعلن عندها هدنة لمدّة أربعة أيام ما لبث أن تبيّن الخداع من جانب العدو لكسب الوقت مّما جعل الثّوار يستأنفون معاركهم وكبّدوا العدو خسائر فادحة.[1]

فشلت هذه الثورة بسبب عدم وجود قيادة منظمة للإنتفاضة، بل كان قادتها من قوى فلاحيّة وعشائريّة ورجال دين بعيدة عن الطبقة البرجوازيّة التي إستطاعت أن تعي ذاتها وتنتج فكرها.[2]

في 11 أكتوبر 1920 وصل إلى بغداد السير بيرسي كوكس الذي كان شغل منصب الحاكم العام للعراق بعد فشل السياسة التي اتبعها سلفه السير أرنولد ولسون القائمة على التّجاهل التّام لمطالب العراقيين،

---

[12] مريم بفورة، التواجد البريطاني في العراق 1914–1932، مرجع سابق، ص 41.

[13] عبد السلام متعب عيدان، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفيّة 1921–2003، موقع عراقي بيديا، تاريخ النّشر غير موجود، دخل غلى الموقع في 9 كانون الأول 2021،
https://ar.irakipedia.org/wiki/63/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

أدى كوكس دوراً مهماً في تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة عبدالرحمان النّقيب ضمّت ثمانية وزراء وكانت قراراتها نفس القرارات التي يصدرها المندوب السامي البريطاني مع النّظر في بعض القضايا البسيطة.[1]

قرر كوكس، أن يعيّن ملكاً عربياً يحكم العراق بعد أن أدرك أنه لا يمكن السيطرة عليه إلا إذا نصّب ملكاً، فكانت المنافسة مفتوحة أمام عدّة شخصيات من داخل العراق وخارجه لتولي سلطة الحكم. حين عرض العرش على فيصل إشترط لقبوله شرطين، وافقت بريطانيا عليهما وهما أن تعترف الحكومة البريطانيّة بإستقلاله وأن تساعد العراقيين على إنشاء حكومة وطنيّة مستقلّة ذات سيادة، وإلغاء الإنتخابات على العراق التي كانت مفروضة عليه بقرار من مؤتمر سان ريمون.[2]

في 23 آب 1921 تم تتويج الملك فيصل ملكاً ودستورياً على العراق بمباركة من حكومة عبدالرحمن النقيب التي شكلها كوكس بعد عقد مؤتمر في القاهرة برئاسة ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانيّة[3]. إشترط فيصل قبل توليه الحكم موافقة الشّعب على أن يكون ملكاً، فطلب القيام بإستفتاء وكان له ما أراد فعلاً. فكانت نتيجة الإستفتاء موافقة 96% من الشعب على توليه العرش.[4]

تميّز جيل التأسيس بمجتمع جديد ودولة حديثة ذات نزعة قوميّة وطنيّة ومحاولة تشكيل نخبة سياسيّة وإجتماعيّة تقود البلاد نحو التّوحد والإستقرار ونشر الوعي والروح الوطنيّة وبناء المنظمات الإجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة، فبدأت حكومة فيصل بمساعدة قوات الإحتلال البريطاني بتأسيس نواة الجيش العراقي وبناء المؤسسات جاء لتحقيق المصالح الأساسيّة مثل الصّحة والإدارة والزراعة والريّ. وقد إعتمد الملك فيصل على نخبة من المدنيين والعسكريين ومجموعة من المثقفين الذين كانوا من بقايا النخبة العراقيّة العثمانيّة، كما حاول بناء مجتمع مدني يدعم السلطة من خلال تأسيس سبعة أحزاب سياسيّة وسبعة

---

[1] مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق 1914-1932، مرجع سابق، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 44-45.

[3] أيمن عبد وعون نزّال، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفيّة 1921-2003، مرجع سابق، ص 601.

[4] مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق 1914-1932، مرجع سابق، ص 45.

جمعيات إجتماعيّة وعشرات الجرائد والمجلات والمدارس والكليات[1]. ولكن تلك النّخب لم تستطع توجيه الإهتمام صوب المهمّة الأساسيّة وهي بناء الدولة الحديثة والهويّة الوطنيّة العراقيّة الموحده التي تجمع كل فئات وشرائح المجتمع وتستقطب جميع الولاءات والإنتماءات الإثنيّة والدينيّة والقبليّة والطائفيّة،[2] وانصرفت بإتجاه تحقيق مكاسبها الشخصيّة التي إبتعدت عن تأسيس الدّولة.

تقسّم التأثيرات السلبيّة البريطانيّة على الكيان العراقي إلى عدّة مستويات. على المستوى السياسي، دأبت بريطانيا على جعل النظام الملكي تابعاً لها منفذاً لسياساتها الإستعماريّة. وكي تضمن تأثيرها الفعّال والمستمر على سياسة النظام، كانت تحاول جعل الملك شخصيّة منزوعة الإرادة. كما قامت بإضطهاد الشخصيات الوطنيّة والدينيّة المعادية لسياستها وتدخلوا في إنتخابات مجلس النّواب وتشكيل الحكومة ومجلس الأعيان والدليل على ذلك تعيين نور السعيد لتأليف حكومة من 14 وزيراً. على المستوى الإقتصادي سعت بريطانيا لبسط سيطرتها على ثروات العراق خصوصاً النفط من خلال حصولها على إمتيازات التنقيب على النفط، وربط الدينار العراقي بالجنيه الإسترليني وسعوا لإستغلال العمّال والفلاحين. أمّا على المستوى الإجتماعي، غرست السياسة البريطانيّة روح التفرقة المذهبيّة من خلال تفضيل طائفة على أخرى، والدليل قانون الإنتخاب الذي نص على حصص للمسلمين وحصص للأقليات. وعملت أيضاً على مذهبة الجيش العراقي لرفع مستوى التفرقة، وتجنيد شيوخ العشائر لخدمتهم مقابل مبالغ كبيرة.[3]

---

[1] إبراهيم الحيدري، الحكم الملكي في العراق محاولة لبناء دولة حديثة، موقع إيلاف الإلكتروني، الإثنين 8 أوغسطس 2011، دخل للموقع في 12-01-2021، https://cutt.us/ZLJjh

[2] المرجع نفسه.

[3] أيمن عبد وعون نزّال، تطور التنظيم الدستوري والقانوني للإنتخابات البرلمانيّة في العهد الملكي العراقي، مرجع سابق، ص ص 601-602-603.

المطلب الثالث:
المعاهدة الأولى والرابعة

من المهم معرفة أنّه تمّ صياغة أربع معاهدات في أوقات وظروفٍ مختلفة، ولكن المعاهدة الأولى والرابعة كان لهما الأثر الأكبر على تشكيل الكيان العراقي.

أولاً: المعاهدة الأولى وإلغاء صك الإنتداب:

عام 1922 وُقعت أول إتفاقيّة بين الجانب العراقي ممثلاً بحكومة النقيب والجانب البريطاني، حيث نصّت بنودها على إلغاء صك الإنتداب البريطاني على العراق الذي صدر في سان ريمون وإبقائه تحت الإنتداب البريطاني 20 عاماً أضيفت لها خمسة أعوام بعد الإتفاق على ضم الموصل للمملكة العراقيّة[1]. تعهّد فيصل من خلالها بعدّة أمور من أبرزها، إستشارة الحكومة البريطانيّة في كل الشؤون الهامّة خاصّة الدوليّة والسياسيّة والماليّة والنّقديّة، وعدم تعيين موظفين أجانب، وعدم قبول أوراق إعتماد ممثلي الدّول الأجنبيّة دون موافقتهم، وعدم التنازل عن الأراضي أو تأجيرها أو تسليمها لدولة أو هيئة أجنبيّة، وتعهد أن لا يشمل الدّستور على ما يتعارض مع بنود المعاهدة. في المقابل تعهّد ملك بريطانيا بالتوصية بدخول العراق في عصبة الأمم في أقرب وقت. عام 1923 أضاف الملك البريطاني بروتوكولاً حدّد مدّة المعاهدة بأربع سنوات.[2]

رفض مجلس الوزراء قبول المعاهدة الأولى الإنكليزيّة–العراقيّة إلا إذا كانت مقبولة من المجلس التأسيسي التي كانت من مهامه، تصديق المعاهدة العراقيّة–البريطانيّة سنة 1922 لتحل مكان الإنتداب،

---

[1] عبد وعون نزّال، تطور التنظيم الدستوري والقانوني للإنتخابات البرلمانيّة في العهد الملكي العراقي، مرجع سابق، ص 601.

[2] مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق 1914–1932، مرجع سابق، ص 51.

وإقرار القانون الأساسي الذي يعد الدّستور الأول المكتوب في عام 1925، وسن قانون إنتخاب النّواب[1]، وهذا ما حصل فعلاً.

ثانياً: المعاهدة الرابعة وإعلان الإستقلال:

إنصبّت مطالب العراق على إنهاء الإنتداب وإنضمام العراق لعصبة الأمم ولصعوبة نيل التنازلات البريطانيّة كان العراق ملزماً بالموافقة على عقد معاهدة 1922 و1926 و1927 التي ضمنت بريطانيا من خلالها تأمين مصالحها في العراق مقابل أن تقوم بريطانيا برفع توصية إلى مجلس عصبة الأمم تعتبر كشهادة عن تقدّم العراق وبلوغه المرحلة التي تمكنه من إدارة شؤونه وبالتّالي قبوله عضواً في مجلس العصبة.[2]

تولى نوري السعيد رئاسة الوزارة في 23 آذار 1930 سعى جاهداً مع الملك للتفاهم مع الحكومة البريطانيّة لعقد معاهدة معها. في 3 نيسان 1930 بدأت المفاوضات بين الطرفين وتم عقد المعاهدة في 30 حزيران 1930 لتؤكّد على عدّة أمور من أهمّها الصداقة بينهما وتشاورهما في جميع الشؤون الداخليّة والخارجيّة، وأن يكون للمملكة تمثيلها الدبلوماسي. إتفق الطرفان أن تكون المعاهدة نافذه إعتباراً من دخول العراق عصبة الأمم وأن تسري لمدة 25 عاماً. تعهد البريطانيون أن يكون العراق في عصبة الأمم بعد سنتين، وتقدّم بريطانيا الأسلحة والمعدات الحربيّة للعراق وتلتزم تعليم وتدريب الضّباط العراقيين. في المقابل إلتزم العراقيون بتسهيل سبل المواصلات البريطانيّة ومنح بريطانيا قاعدتين حربيتين أحداهما في البصرة والأخرى غربي الفرات، كما السماح للقوات البريطانيّة بوضع قوات لها في المطارات.[3]

---

[1] مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق 1914-1932، مرجع سابق، ص 51-52.

[2] محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصّراع 1914-1955، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، العراق-بغداد، 2000، ص 43.

[3] مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق 1914-1932، مرجع سابق، ص 57.

ودخل العراق في عصبة الامم بعد إتمام عدّة أمور وكانت على الشّكل الآتي، حيث قامت اللجنة البريطانيّة بوضع الشروط اللازمة التي يجب توفرها في الدّولة المنتدبة حتى يصح لها الدّخول في عضويّة الأسرة الدّوليّة فكان هذا الطّلب الأول من نوعه[1]. من أهم هذه الضمانات حماية الأقليات العرقيّة والدينيّة، وبقبول العراق هذه الضمانات يتحمّل وحده تبعة الإلتزام بها أمام العصبة وعند الإقتضاء أمام محكمة العدل الدوليّة.[2]

عندما تم إعداد مشروع الإنضمام للعصبة من قبل لجنة الإنتدابات الدائمة في مجلس عصبة الأمم، عُرض على الحكومة العراقيّة التي أحالته إلى المجلس النيابي العراقي بغية إقراره، فصادق عليه المجلس في 5 نيسان 1932. بعدها قامت الحكومة بتقديم التّصريح لمجلس العصبة في جلسة الجمعيّة حيث أعرب ممثل العراق عن رغبة بلاده في الإنضمام للعصبة[3]، فتم قبوله رسمياً في 3 اكتوبر 1932. بعدها قامت وزارة الخارجيّة البريطانيّة بإرسال خطاب رسمي إلى وزارة الخارجيّة العراقيّة تعلمه من خلاله أنها ستوفد سفيراً لتمثيلها في العراق، وتحويل دار الإعتماد البريطاني في بغداد إلى سفارة[4]. وبذلك دخل العراق عصبة الأمم وتمّ الإعتراف به دولة مستقلة، وأصبح أول دولة عربيّة مستقلة والسابع والخمسين من أعضاء عصبة الأمم[5]. رغم هذا الواقع الجديد إلا أنه بقيت بريطانيا هي المهيمنة على مقدّرات البلاد سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً.

---

[1] شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقيّة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانيّة، 2005، ص 84.

[2] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقيّة، جزء 3، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، 1933، ص 258.

[3] نجيبة لحمر وعائشة زلاص، السياسة البريطانيّة في العراق 1920–1958، جامعة العربي التبسي، كليّة العلوم الإنسانيّة، 2015–2016، ص 32.

[4] مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق 1914–1932، مرجع سابق، ص 59.

[5] نجيبة لحمر وعائشة زلاص، السياسة البريطانيّة في العراق 1920–1958، مرجع سابق، ص 32.

عند تأسيس الكيان العراقي الأول وجد فيصل الأول أن إستمرار سياسة التفريق والمحاباة يعرّض الكيان للإنهيار، فحاول المبادرة إلى سياسة منصفه وعادلة ليزيل مخاوف الشيعة ويزداد إقبالهم على التعيين والتوظيف في الوظائف الحكوميّة لكنه رحل قبل ذلك بشكل مفاجىء[1] ممّا يطرح الكثير من الإشكاليات والتحليلات والأسئلة حول رحيله، فهل كان للإنتداب دور في إنهاء حياته خاصّة بعد إستقلال العراق عام 1933 لأنه هدد مخططاتهم الفئويّة؟

كان عهد فيصل الملكي أخف طائفيّة من العهود الأخرى، فقد جمع الملك فيصل في حكمه بين عدّة إتجاهات وقوميات وطوائف مثل نوري السعيد وجعفر العسكري اللذان يعتقد أنهما كرديان ورستم حيدر الشيعي اللبناني الأصل. كما قام الملك فيصل بالكثير من المشاريع على امتداد أرض العراق بين الشمال والجنوب مثل سدّة ديالي والرمادي والكوت وسامراء، وأرسل الكثير من العراقيين للدراسة خارج العراق بغض النّظر عن إنتماءاتهم، وقام بزيارة قبور الأئمة لحظة وصوله للعراق وقبيل إستلامه الحكم كتعبير عن الوحدة.[2]

بعد وفاة الملك فيصل، حكم إبنه غازي من عام 1933 إلى عام 1939، كان يمتلك طموحات قوميّة بعيده، إندفاعه وطموحاته ساهمت في تشكيل مجموعات يغلب عليها الطابع القومي ممّا أدى لإنحسار سلطته وتفجير التناقضات التي كان الملك فيصل يسيطر عليها لذلك تمّ إغتيال غازي سياسياً. بدأ في عصره فساد السلطة الحاكمة من خلال إتخاذ حكومة نوري السعيد إجراءات وتشريعات فرديّة لا ديمقراطيّة، ومنها إقحام شيوخ العشائر في المعارك السياسيّة وإفساد القضاء وتعميق الفوارق الطبقيّة والإستئثار بالسلطة وإحتكارها عن طريق كبت الحريات وخنق أصوات المعارضة التي تطوّرت وأصبحت تشكّل خطراً على

---

[1] عبد السلام متعب عيدان، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفيّة 1921–2003، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

السّلطة[1]. وبذلك واجهت خطوات التعايش والإندماج بين الطوائف أول إنتكاسة عام 1936 مع إنقلاب عسكري في 29 تشرين الأول على يد بكر صدقي، حيث وضع الجهود التي بذلت منذ تأسيس الدولة العراقيّة على حافة الهاوية، فكان أول بوادر تحدرّك الضّباط والمؤسسة العسكريّة والأحزاب وممارسة دورهم في تعطيل مسيرة بناء الدولة.[2]

عدم تحقيق أهداف الملك فيصل الأول ووفاته المفاجئة، وعدم إقتدار الملك غازي في إدارة دفّة الحكم وتدخل الوصي عبدالإله، الذي أصبح الملك بعد غازي، لتنفيذ سياسة ومصالح الإنكليز وصراعه مع نوري السعيد ساعد على صعود عدد من ضباط الجيش العراقي إلى المواقع السياسيّة ونمو الحركات الوطنيّة والقوميّة التي تحالفت مع جماهير المدن والأرياف، وحصلت على مواطىء قدم لها في الجيش العراقي كما حدث تحالف بين قوى الحكومة وشيوخ العشائر وكبار التجار والملاّكين للوقوف أمامها.[3]

كانت الملكيّة الهاشميّة مصادرة للقوّة الإجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة التي بلورت الهويّة العراقيّة منذ عصور، وذلك لا يقلل من قدرتها التاريخيّة الهائلة بالنسبة لتكوين وبناء الدولة العراقيّة المعاصرة في مختلف الميادين، بل كانت عائقاً إجتماعياً وسياسياً كبيراً أمام صيرورة العراق الفعليّة في الدولة الحديثة، إلا أن الملكية حولته إلى حالة بنيويّة سياسيّة كان بدوره الإستمرار الحتمي لنشوئها التاريخي بوصفها نتاجاً لمساومة خارجيّة.[4]

---

[1] إبراهيم الحيدري، الحكم الملكي في العراق محاولة لبناء دولة حديثة، مرجع سابق.

[2] عبد السلام متعب عيدان، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفيّة 1921–2003، مرجع سابق.

[3] إبراهيم الحيدري، الحكم الملكي في العراق محاولة لبناء دولة حديثة، مرجع سابق.

[4] ميثم الجنابي، الدولة العراقيّة الحديثة ...السقوط والبدائل، مجلّة الأهرام الديمقراطيّة، العدد 50، أبريل 2013، ص 27.

بدأ النموذج الملكي يحتضر لعدّة أسباب منها الإمبراطورية البريطانيّة الداعمة للحكم الملكي بدأت تفقد جبروتها العالمي، كما أن الطبقات الوسطى الحديثة بدأت تتوسّع بفعل نظام التّعليم الحديث لتطالب بالمشاركة السّياسيّة والإقتصاديّة، فسقطت لغياب الداعم الخارجي والقوى الداخليّة المساندة وغياب الشرعيّة.[1]

[1] أزهار الغرباوي، بناء الدولة العراقيّة... النشأة والتكوين من أقليّة حاكمة إلى أكثريّة محكومة، جريدة النبأ، العدد 79، تشرين الأول 2005، دخل للموقع في 12-01-2021،
https://annabaa.org/nbahome/nba79/018.htm

المبحث الثاني:
العراق في ظلّ الحكم الجمهوري 1958-2003

لم تستطع الملكيّة تحويل مساومة ظهورها التاريخي صوب الرؤية العقلانيّة السياسيّة من خلال إشراك المجتمع في عمليّة بناء الدولة، وهو ضعف تتحمّله القوى الإجتماعيّة والسياسيّة العراقيّة التي أفتقد أغلبها لتقاليد الرؤية العقلانيّة السياسيّة.[1]

المطلب الأوّل:
الجمهوريّة العراقية الأولى 1958-1963

شكّل شهر تشرين الأول 1956، الشهر الذي وقع فيه العدوان الثلاثي على مصر، إنعطافاً تاريخياً للنشاطات السياسيّة المنظمّة في الجيش العراقي، والتي نجحت بالإطاحة بالملكيّة وإقامة الجمهوريّة العراقيّة. فالإبلاغ الأول عن حركة الضّباط الأحرار وصل للبلاط الملكي بعد أن إستلم عدد كبير من الضباط رسائل بالبريد يدعونهم إلى الإنضمام لحركة الضباط الأحرار، وقد وردت إحدى هذه الرسائل إلى العقيد علي الصانع المرافق الأقدم للأمير وقد أحيلت هذه الرسالة إلى الإستخبارات العسكريّة للتحقيق في هويّة مرسلها[2]. وبذلك واجهت خطوات التعايش والإندماج بين الطوائف أول إنتكاسة لها عام 1936 مع بداية الإنقلاب العسكري على يد بكر صدقي، حيث وضع الجهود التي بذلت لتأسيس الدولة العراقيّة على حافّة الهاوية.

---

[1] ميثم الجنابي، الدولة العراقية الحديثة... السقوط والبدائل، مرجع سابق، ص 28.

[2] فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق 14 تموز 1958، دار النّشر غير موجود، تاريخ النّشر غير موجود، ص. ص 59-61.

قبل تموز 1958 كان هناك مجموعتين من الضباط الأحرار، الأولى تشكلّت عام 1956 وكانت أول لجنة عليا للضباط ضمّت ضباطاً في الجيش أو في القوة الجويّة برتبة رائد وما فوق، والمجموعة الثانيّة ضمّت عبد الكريم قاسم وعبد السّلام عارف، كان عدد الضّباط الأحرار الكلي 200 ضابط أي أقل من 5% من إجمالي ضباط الجيش، ما أوحى بوجود دعم للثورة أكبر بكثير ممّا توحي به النّسبة الضئيلة. كانت الحركة سريّة جداً ويعملون في ظلّ نظام قمعي.[1]

في عام 1957 توحّدت مجموعتا الضّباط الأحرار، التوقيت الفعلي للثورة تقرّر من قبل عارف وقاسم لوحدهما بدون أي تنسيق مسبق مع باقي زعماء المعارضة، تم إختيار الموعد ليتطابق مع تحرّك لواء المشاة العشرين بإتجاه الأردن إذ كان فوجان من أفواجه الثلاث بإمرة ضابطين من الضّباط الأحرار، وكان الهدف من الحركة المذكورة ليكون قريباً من ميدان الأحداث في حالة تصاعد القتال في لبنان.[2]

كان التّحرك مقرراً في 3 تموز ولكنه أجل إلى ليلة 14 تموز [3] 1958، حيث قام مجموعة من الضباط الذين لقبوا أنفسهم بالأحرار بإنقلاب عسكري مدفوعين بدوافع مختلفة منها وطنيّة وقوميّة ودينيّة بالإضافة لبعض الدوافع كالسلطة والجاه والشهرة.

إستيقظ المواطنون على أنغام الموسيقى العسكريّة والنشيد الوطني، وفي الساعة 6:30 أذاع عبد السّلام عارف البيان الأول للحكم الجديد، وقال: أن الجيش حرّر الوطن من المفسدين وطلب مساعدة الشّعب، ثمّ ظهر قاسم وعارف على التلفزيون وأوضحوا أن حكومة شعبيّة ستتشكّل فوراً، بعدها تم إعلان

---

[1] ماريون سلوغيت، وبيتر سلوغيت، من الثورة إلى الديكتاتوريّة العراق منذ 1958، منشورات الجمل، ترجمة مالك النبراسي، كولونيا، 2003، ص.ص 81-82.

[2] المرجع نفسه، ص 82.

[3] المرجع نفسه، ص.ص 82-83.

الأحكام العرفيّة في البلاد،[1] ومن بعدها دخلوا القصر الملكي وقتلوا عبدالإله وعائلته وتم التنكيل بجثّته في شوارع بغداد.

تشكّلت الحكومة الأولى بعد ظهر 14 تموز 1958 وكانت تحتوي خليطاً من الضّباط وشخصيّات سياسيّة بارزة وممثلين عن بعض الأحزاب. قامت الحكومة بعدّة أمور على الصّعد كافّة. فعلى الصّعيد الداخلي قامت بإلغاء الملكيّة والمجلسين التشريعيين، وإعتقال المتعاونين مع الملكيّة وتطهير الصفوف في الرتب العالية في القوّات المسلّحة والموظفين المدنيين وضباط الشّرطة، رغم كل ذلك لم تخسر الغالبيّة العظمى من منتسبي المؤسسات السابقة مواقعها، وهذا يؤكّد أن روحيّة النظام القديم بقيت مستمرّة. على صعيد السّياسة الخارجيّة تم حلّ الإتحاد بين العراق والأردن الذي كان ردّ فعل على مصر وسوريا اللتان شكّلتا الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، كما أنه لم تشارك في حلف بغداد رغم أن الإنسحاب الرسمي كان عام 1959، وقام بإقامة علاقات دبلوماسيّة مع الصّين والإتحاد السوفياتي.[2]

حين أعلن قيام الجمهوريّة العراقيّة عام 1958 بدأ إشراك جميع القوميات والطوائف والأفراد والقوى والحركات الإجتماعيّة والسياسيّة في تشكيل بنيته. فقد فجّرت الثورة الطاقات النامية منذ عشرينيات القرن العشرين. كانت السنوات الخمس من عمرها أي حتى عام 1963 تتميّز بالأدب والفنّ وإرساء معالم الدولة القويّة والشعور الوطني الصادق، وتعمّق الوعي الذاتي والسياسي عند مختلف الحركات الإجتماعيّة والسياسيّة.[3]

كان الحزب الشيوعي أكبر قوّة سياسيّة في العراق بعد الثورة مباشرة، فوجد قاسم نفسه مجبراً على إجراء ترتيب مع الشيوعيين لأنه لا يملك شبكة من الاقارب أو التنظيمات رهن إشارته.[4]

---

[1] ماريون سلوغيت، وبيتر سلوغيت، من الثورة إلى الديكتاتوريّة العراق منذ 1958، مرجع سابق، ص 83.

[2] المرجع نفسه، ص.ص 83-84-85.

[3] ميثم الجنابي، العراق ومعاصرو المستقبل، مرجع سابق، ص 38.

[4] ماريون سلوغيت وبيتر سلوغيت، من الثورة إلى الديكتاتوريّة العراق منذ 1958، مرجع سابق، ص 89.

برز إنشقاق بين قاسم وعارف بين آب وتشرين الثاني من العام 1958، فعارف حاول التقّرب ودعم فكرة الوحدة العربيّة والإندماج مع الجمهوريّة العربيّة المتّحدة أي مصر وسوريا، وقاسم حاول التّقرّب من الشيوعيين لحدٍ كبير. حاول قاسم إعادة عارف إلى صفّه لكن دون جدوى، فجرى إعفاؤه من جميع مناصبه السياسيّة في 30 أيلول 1958 وعيّن سفيراً في بون في 12 تشرين الأول من العام نفسه. في البداية رفض عارف بسخط هذا المنصب وأُقنع أخيراً أن يقبله بعد حادثة تهديده لقاسم بالمسدس في وزارة الدّفاع، عاد عارف سراً إلى بغداد، وأعتقل مباشرة وحكم عليه بالموت بعد محاكمة سريّة ولكن ما لبث أن تمّ تخفيض الحكم في شباط 1959. كان سقوط عارف مهماً لأسباب عديدة أولها أنّه كان هناك من يحرّض عارف ضد قاسم، وتبديل عقوبة الإعدام كان تعبيراً عن إعتقاد قاسم أن نائبه السابق قد حُرِّض بسهولة أكثر من أنّه شرير، كما أضعف إقصاء عارف القوميين في الحكومة.[1]

عبد الكريم قاسم الذي أقدم على إصدار قرارات وقوانين للحدّ من إستغلال الشركات البترولية العالميّة وضرب مصالح الطبقة الإقطاعيّة، حاول قاسم أن يوازن بين المصالح للطبقات الإجتماعيّة المختلفة عبر قرارات فردية مع الإنحياز لصالح الفقراء من خلال قانون الإصلاح الزراعي رقم 80 وقانون الأحوال الشخصيّة لإنصاف المرأة وإعطاء حيّز من الحريّة القانونيّة لنشوء مجتمع مدني عراقي، ممّا أثار حفيظة بعض الطبقات الحاكمة المثقفة مع بعض الجهات الدينيّة ممّا أدى لتناسي صراعاتها الطائفيّة والعرقية والإتحاد مع بعضها للدفاع عن مصالحها.[2]

من النتائج الأوليّة لإنقلاب 14 تموز 1958 كان من الناحية النفسيّة تنفيساً للكبت الإجتماعي والسياسي والضعف الإقتصادي للمجتمع، وقد أدى في الواقع إلى خراب هائل لمفاهيم وقيم الحريّة والنظام لأنه عمل على إستكمال النقص الجوهري للدولة الملكيّة المتركبة من مساومة تاريخيّة ضعيفة بحد ذاتها

---

[1] ماريون سلوغيت وبيتر سلوغيت، من الثورة إلى الديكتاتوريّة العراق منذ 1958، مرجع سابق، ص 95.

[2] عبد السلام متعب عيدان، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية 1921–2003، مرجع سابق.

عبر تجذيره في يقين أيديولوجي متنوع الصيغ والأشكال خاصّة بعد إعدام العائلة المالكة وقتل رجالات الدولة بطريقة شنيعة، فالإنقلاب لم يتأسى بمفاهيم وقيم الحريّة والعدالة والإخاء ولم يعرف ماهية الديمقراطيّة السياسيّة والمجتمع المدني والقانون، إذ ليس بمقدور العسكر فهم هذه الأمور والقيام بها.[1]

حقبة حكم عبد الكريم قاسم إمتازت بأن اعداءه والمتضررين من العهود السابقة قد وجدوا ضالتهم فيه، فأصبح هناك نوع من الهياج الجماعي لم يكن على عهد أحد مع تدخلات لمصالح إستعماريّة لدول الجوار، هذا الواقع أخاف القوميين لذلك بعد شهر من إلقاء القبض على عبد السلام عارف في آذار 1959 بادر العقيد الشّواف إلى إعلان ثورة الموصل إلا أنها لم تكن محكمة التنظيم فقضي عليها بعد سفك الدّماء.[2]

كانت التوترات والإختلافات تتمحور تحت سطح الأحداث ما لبثت أن إنفجرت في مواجهة علنيّة، كانت على شكل مواجهات ذات طبيعة شخصيّة ولكنها كانت تفهم من قبل الرأي العام كأنها تعبير عن وجهات نظر متباعدة أو متضاربة. إفتقد رجال السّلطة الجديدة الخبرة ووحدة العقيدة وبالنتيجة فإن القضايا الأساسيّة مثل من يقود؟ وما هو شكل النظام الحكومي والسياسي الذي يجب تطبيقه بقيت من دون حلول.[3]

يلاحظ أيضاً في تلك الحقبة، أن الضّباط الأحرار كانوا قادرين على عكس بعض الطموحات السياسيّة العامة واسعة الإنتشار إلاّ أن معظمهم محافظين في تفكيرهم السّياسي لذلك كانوا حذرين وأقل ثورة من أغلب مؤيديهم في الشارع، وبالرّغم من أن قاسم وعارف برزا وكأنهما المسؤولان الرئيسيان عن الإنقلاب الذي جلب الثورة وبسبب الخلافات التي برزت بينهما كان هناك تشويش ملحوظ حول اليساري أي الشيوعي والآخر مؤيّد لأفكار الجناح اليميني أي تيار القوميّة العربيّة.[4]

---

[1] ميثم الجنابي، الدولة العراقية الحديثة... السقوط والبدائل، مرجع سابق، ص 28.

[2] عبد السلام متعب عيدان، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية 1921-2003، مرجع سابق.

[3] سلوغيت وبيتر سلوغيت، من الثورة إلى الديكتاتوريّة العراق منذ 1958، مرجع سابق، ص ص 85-86.

[4] المرجع نفسه، ص ص 85-86.

المطلب الثاني:
الجمهورية العراقية الثانيّة 1963-1968

المخططين الفعليين لإنقلاب 8 شباط 1963 كانوا مجموعة من الضّباط البعثيين، وبما أن الجيش كان في كردستان، وجب على المتآمرين الإستيلاء فقط على معسكري أبي غريب والرشيد وعلى القاعدة الجويّة في الحبانيّة والتي كان في كل منها ضابط متعاطف مع المتآمرين، وقبل الزحف إلى وزارة الدّفاع حيث مقر قاسم، وبعد محاولتين زائفتين تم تنفيذ إنقلاب مثالي قياسي في نوعه، حين أذاع المتآمرون المارشات العسكريّة بعد الإنقلاب، إنطلقت مظاهرات لدعم قاسم وحماية النظام في جميع انحاء بغداد وتوسله من قبل الحشود ليوزّع عليها الأسلحة لكن قاسم رفض معتمداً على ثقته العميقه بأنه قادر على حلّ الأزمة.[1]

للأسف أفسد العسكر المكونات الضروريّة للدولة ومؤسساتها التي كانت موجودة بصورة صعبة في مجرى تطوّر الملكيّة العراقيّة، إدخال الجيش في السياسة أدى لتخريب الدولة والنظام والمجتمع المدني، فكانت المحصّلة حصول إنقلاب 8 شباط 1963 الذي بدأ معه فصل جديد دموي ثاني، كان يخلو من تاريخ فكري سياسي، أمّا الأحزاب الكبرى قد أيدت بين ليلة وضحاها ما يتعارض مع حقيقة الفعل السياسي وهذا ما دفعت ثمنه الأحزاب غالياً لاحقاً.[2]

حين أتى حزب البعث إلى السلطة أول مرّة بعد الإنقلاب الثاني عام 1963 كان من أجل إقامة نظام عسكري لكنه فشل، فكان فشله تجسيداً لفشل كل نماذج الحكم العسكري لذلك عودته الثانية عام 1968 كانت قد ولدت لديه القناعة بضرورة إعتماد نمط جديد للحكم وهو النظام الشمولي.[3]

---

[1] سلوغيت وبيتر سلوغيت، من الثورة إلى الديكتاتوريّة العراق منذ 1958، مرجع سابق، ص ص 123-124.

[2] ميثم الجنابي، الدولة العراقية الحديثة... السقوط والبدائل، مرجع سابق، ص 29.

[3] أزهار الغرباوي، بناء الدولة العراقيّة... النشأة والتكوين من أقليّة حاكمة إلى أكثريّة محكومة، مرجع سابق.

بعد أن سيطر البعثيون على النّقاط الإستراتيجيّة وبعد أن قتلوا قاسم، هيّؤوا أنفسهم للإبادة الجسديّة لخصومهم ويتم إنجاز هذه المهمّة بشكل كبير من خلال منظمتهم شبه العسكريّة، وقد شرحت واجبات أو مهمات الحرس القومي في بيان لمجلس قيادة الثورة في يوم الإنقلاب: " في وجه المحاولات اليائسة للشيوعيين العملاء شركاء عدو الله في الجريمة عبدالكريم قاسم لبث الشّك والإرتباك في صفوف الشّعب وإستخفافهم بالأوامر والتعليمات الرسميّة لذا فإن أمراء الوحدات العسكريّة والشّرطة والحرس القومي مخوّلون بإبادة أي شخص يشك بانتمائه للمعسكر المقابل. إن الأبناء المخلصين من الشّعب مدعوون للتّعاون مع السّلطات بالأخبار عن هؤلاء المجرمين وإبادتهم.[1]

هيمن عبد السلام عارف القومي على السلطة السياسيّة، وحاول تجميل الوضع من خلال اعتبار نفسه المخلّص الوحيد بعد أن خلّص الشّعب من دكتاتوريّة قاسم والخطر الشيوعي. إنتهى حكمه بطريقة مفجعة على يد البعث بدعم مخابراتي مكشوف ومستتر من الدول الكبرى في محاولة لقطع الطريق على أيّ محاولة وطنيّة عراقيّة لإرجاع أو أخذ الحكم أو السلطة من قبضة عارف[2]. ومن هنا يظهر الدّور الكبير للتدخلات الخارجيّة في السيطرة والتأثير والحفاظ على نظام الحكم.

---

[1] حنا بطاطو، الطبقات الإجتماعيّة القديمة والحركات الثوريّة: دراسة في الطبقات الإقطاعيّة القديمة في العراق وشيوعييه وبعثييه والضّباط الأحرار، دار النّشر غ.م، 1978، ص 1011-1012.

[2] عبد السلام متعب عيدان، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية 1921-2003، مرجع سابق.

المطلب الثالث:

الجمهورية العراقية الثالثة 1968-2003

خطّط حزب البعث للإستيلاء على السّلطة والإطاحة بعبد الرحمن عارف الذي تولى الحكم خلفاً لأخيه عبد السلام عارف الذي قتل بعد سقوط مروحيّته، كان لصدّام دور مهم في التّخطيط والإشراف ونجح بالإطاحة بنظام الحكم. ثمّ تولى السلطة الفريق أحمد حسن البكر. شغل صدام منصب نائب مجلس قيادة الثورة ومسؤول للأمن الدّاخلي. في 16 حزيران 1979 أعلن رئيس الجمهوريّة أحمد حسن البكر إستقالته، فجرى توقيت خطبة إستقالته مع الذكرى السنويّة لثورة 17 تموز[1]، وقيل بسبب كبر سنّه وضعف وتردي حالته الصحيّة ومن ثمّ إنتقلت السّلطة إلى نائبه صدّام حسين فإنتخب رئيساً للجمهوريّة وأميناً عاماً لحزب البعث العراقي وقائداً لمجلس قيادة الثورة.[2]

قام صدّام بتطهير مجلس قيادة الثورة وصفوف حزب البعث من أي معارضين لتوليه السّلطة، كما أضاف إلى منظمات الأمن جهاز أمن خاص به كانت مهمّته الأساسيّة إستخبارات لصدّام.[3]

نمت في هذا العهد الطائفيّة وثبّت جذورها في المجتمع من خلال إيصال طبقات كانت مسحوقة إلى سدّة الحكم. بعد الإنقلاب الثاني للبعثيين عام 1968 أصبحت هناك فئة مقتنعة بأن تقرّبها إلى دول الإستعمار الكبرى وتنفيذ سياساتها لمصالح شخصيّة أصبح موضع تقدير ومصدر قوّة، في المقابل وجدّت الدول الكبرى ضالتها في تلك الفئة الطائفية.[4]

---

[1] ليام أندرسون، وغاريث ستانفيلد، عراق المستقبل دكتاتوريّة. ديمقراطيّة. أم تقسيم؟ دار الورّاق للنّشر، ترجمة رمزي ق. بدر، 2016، ص 119.

[2] موقع الجزيرة الإلكتروني، صدام حسين ... سيرة ذاتيّة، موقع الجزيرة الإلكتروني، 14-12-2003، دخل للموقع في 24-4-2021، https://cutt.us/3tBkR

[3] ليام أندرسون، وغاريث ستانفيلد، عراق المستقبل دكتاتوريّة. ديمقراطيّة. أم تقسيم؟ مرجع سابق، ص 120.

[4] عبد السلام متعب عيدان، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية 1921-2003، مرجع سابق.

إختار صدام حسين شكل النظام الشمولي من خلال قوّتين، الأولى حزب البعث بإعتباره أداة حديثة للتبعيّة السياسية والأمنية والتنظيمية، والثانية جماعات القرابة بإعتبارها أداة إجتماعيّة تقليديّة للتعبئة والتنظيم. فنظام الحزب الواحد إندمج مع نظام العشيرة بشكل قوي، واعتمدت سياسة الإقصاء القومي بدل التكامل التدريجي، والإحتكار السياسي بدل التوسيع التدريجي للمشاركة، والإقصاء القومي أي التهجير بدل الإندماج الوطني.[1]

إنّ مجلس قيادة الثورة كان الآمر الناهي من حيث إصدار القرارات والقوانين فكانت قوانين من دون سقف أو حدود أو إطار عمل محدّد بل وفق أهواء المجلس ورغباته، فالدستور الذي يعتبر أحد ركائز الديمقراطيّة في الدّول الحديثة قام بتجميده عام 1978 بشكل رسمي[2]. هذا العمل دليل على الشخصانيّة وعدم العدالة لأنه ألغى قدرة السلطة على ردع السّلطة ونسف النظام السياسي الديمقراطي بشكل كامل.

القاعدة التي فرضتها سلطة الحزب الواحد في العراق ليست هي القاعدة التي يفرضها الفكر والثقافة بل كانت سلطة إلغاء الآخر والمنظومة المخابراتيّة ودولة العسكر التي تعمل بعقليّة البحث عن الأسرار وإمساك المعلومات لتجريد الإنسان من حياته.[3]

عمل صدّام على توظيف العشائريّة بشكل كبير، فأعضاء العشيرة مسؤولون عن أعمال بعضهم تجاه البعض الآخر، وكل عضو منهم يطلب منه بشكل مطلق أن يحمي جميع الأعضاء أو يتأثر لهم فهذه التّقاليد ظلّت كما هي طوال تاريخ العراق، وبالنّسبة لصدّام كانت عشيرته تمثّل حصنه الأخير. فقد بدأ بتطبيق هذا الأسلوب في حكومته وفي الأجهزة الأمنيّة والجيش، فالقربى كانت أولى من الكفاءة. فكانت صدمة صدّام كبيرة حين هرب عام 1995 صهراه من العراق مع إثنتين من بناته. والأكثر إقلاقاً كان أنّ

---

[1] أزهار الغرباوي، بناء الدولة العراقيّة... النشأة والتكوين من أقليّة حاكمة إلى أكثريّة محكومة، مرجع سابق.

[2] عبد السلام متعب عيدان، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية 1921-2003، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

أحدهما كان الجنرال حسين كامل الذي كان رئيس التّصنيع العسكري في العراق. فكان لكامل دور جوهري من حيث لا يدري في التهيئ للهجوم الأميريكي عام 2003، فقد تمّ إستجوابُه في الأردن البلد الذي لجأ إليه. حيث نقل عنه أن صدّام يمتلك برنامج كبير لتطوير أسلحة للدّمار الشامل، ولكن تبيّن فيما بعد أن حسين كامل كان قد قال لوكلاء الإستخبارات الغربيين أن برنامج الحصول على تلك الأسلحة قد جرى التّخلي عنه.[1]

طرح صدّام فكرة فصل الدين عن الدولة، وهي فكرة تزامنت مع بدء الإنتداب في العراق لأن الدين كان سيهدّد مكانتهم، لهذا إتبع صدام سياسة لم تكن معلنة وهي إرتداءه ثوب المؤمن المتديّن بإنتمائه لطائفته وفي المقابل يضرب طائفة أخرى ولا ينسى أن يلعب على وتر القوميّة من خلال تمجيده لقوميّة معيّنة ونسف القوميّات الأخرى. أيضاً قام صدّام بممارسة "الديمقراطيّة" بأوسع أبوابها ضد كل من يسيّس الدين حيث كان يقول: "سوف نمارس الديمقراطيّة بأوسع أبوابها حتى ضد أعداء الثورة" ويقصد بذلك كل من يختلف معهم في العقيدة والإنتماء السياسي.

كانت "ديمقراطيته" على شكل اصدار أحكام بالإعدام بحق من يخالفه في السياسة والعقيدة والمذهب. بهذا يكون قد ضرب الديمقراطيّة بعرض الحائط منتهكاً حريّة الرأي والتعبير والتفكير وهي من ركائز الديمقراطيّة وبناء الدولة الحديثة.

منذ عقد التسعينات، برزت الخلافات والإنقسامات في الرأي وفي المواقف إزاء قضايا مصيريّة عراقيّة كبرى، من أهمها الحرب الإيرانية العراقيّة والموقف من الإستقلال الوطني العراقي، والموقف من وحدة العراق أرضاً وشعباً ومن حصار التجويع والتدمير للعراق، فكانت جميع الجوانب متصّلة ومترابطة مع بعضها. أثناء حرب الخليج الثانية، تبلورت حركة معارضة عراقيّة مؤلفة من معسكرين إختلفا ولا يزالان

---

[1] جورج ماكغفرن، ووليام بولك، الخروج من العراق خطّة عمليّة للإنسحاب الآن، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ترجمه مجموعة من المترجمين، الطبعة الأولى، 2006، ص 56-57.

يختلفان حتى الآن حول النقاط الأساسيّة، جاءت لتزيد من حدّة الصراع العراقي الداخلي خاصّة حول الديمقراطيّة وأساليب حلّ الصّراع بين المعارضة والسّلطة. ولّدت حرب الخليج وتداعياتها ثلاث إتجاهات رئيسيّة لا زالت تتصارع فيها القوى العراقيّة حتى اليوم وهي: قوى الغرب المعادي للعراق ومن يناصرها داخلياً، والسّلطة العراقيّة، والمعارضة الوطنيّة التي اشهرت عدائها لقوى الغرب ومن يناصرها.[1]

أوّلاً: الحرب العراقيّة الإيرانيّة 1980-1988

بعد إنتصار الثورة الإسلاميّة في إيران عام 1979 وإستلام الإمام روح الله الخميني زمام الحكم هناك، شعر صدّام بالقلق من إحتمال إمتداد تأثير الثورة الإسلاميّة إلى داخل الأراضي العراقيّة خاصّة وسط الشيعة والأكراد. بعض المحللين إعتبروا أن هذا الأمر هو السبب الرئيسي لبداية الحرب. في المقلب الآخر هناك من إعتبر أن الحرب بدأت نتيجة الصّراع على شطّ العرب خاصّة بعد إتفاقيّة ترسيم الحدود عام 1975 التي وقعها العراق مرغماً مع شاه إيران، وقضت بتقسيم الشطّ مناصفة بين إيران والعراق. وبعد أن تسّلم صدّام حسين السّلطة أراد إعادة الحدود كما كانت لذلك قام بالحرب على ايران بعد إنتصار الثورة[2]. الخلاف على الحدود بين البلدين كان أحد الأسباب التي أجّلت إعتراف إيران بإستقلال العراق لسنوات.[3]

مرّت الحرب العراقيّة الإيرانيّة بخمس مراحل، بدأت بالإعتداءات العراقيّة على الأراضي الإيرانية التي حصلت في 22 أيلول 1980، بعد عدّة مناوشات حدوديّة بين البلدين[4]، وإنتهت في آذار 1981. إستطاعت القوات العراقية بالسيطرة على مدينة خورمشهر ولكن لم تستطع السيطرة على أهم مركز لتكرير

---

(1) باقر إبراهيم، الوطنيّة العراقيّة الجديدة بين الإستبداد والخيانة، دار الكنوز الأدبيّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص 13- 14- 16.

(2) Will D. Swearingen, Geopolitical Origin of the Iran-Iraq war, Montana State University, Research Gate. Net, p.p: 408-411.

(3) موقع الجزيرة الإلكتروني، الحرب العراقيّة الإيرانيّة طموح صدّام وأحلام المرشد، موقع الجزيرة الإلكتروني، 26-1-2016، دخل للموقع في 24-4-2021 ، https://n9.cl/7551h

(4) Dilip Hiro, Iraq in the Eyes of Storma, Thunder's Mouth Press, Second Printing edition, November 5-2002 , New York, p 39.

البترول في مدينة عبدان[1]، العرب في إيران لم يتّحدوا مع العرب العراقيين بل وقفوا مع الإمام الخميني وأبدوا مقاومة عنيدة ضد العراقيين، ورفض الإمام الخميني في هذه المرحلة وضع نهاية دبلوماسيّة مبكرة للحرب[2]. المرحلة التالية كانت مأزقاً طويلاً لمدّة عام حيث إحتل العراق ما يقارب 14000 كلم من الحدود الإيرانيّة ولكن لم تستطع التّقدّم أكثر. تقدّم القوّات العراقيّة أذكى عند الشعب الإيراني القومية والوطنيّة الشاملة التي تغذيها الدعاية الرسميّة الإيرانيّة، القائمة على بعدين الأول ديني تسويقي بأن الحرب هي بين نظام إسلامي وآخر علماني بعثي، والثاني إذكاء جذوة القومية الفارسية وأمجادها الغابرة[3]. المرحلة الثالثة كانت من العام 1982 إلى شتاء عام 1983 حيث قامت القوّات الإيرانية بهجوم مضاد ردّت فيه القوات العراقيّة إلى خارج حدودها مع إحتلال جزء صغير من الأراضي العراقيّة، لحق بهذه المرحلة، الحرب الضروس التي إستمرّت حتى عام 1988 وأخيراً إعادة سيطرة العراق على الحدود الجنوبيّة للبصرة وبذلك خطوط المعركة كانت قد عادت إلى ما قبل حدود الحرب[4]. تمّ تمويل المجهود الحربي العراقي بشكل علني من المملكة العربيّة السعودية والكويت ودول عربيّة مجاورة، وبدعم ضمني من الولايات المتّحدة الأميركيّة والإتحاد السوفياتي. أمّا الحليفين الوحيدين لإيران فكانا سوريا وليبيا.[5]

كانت العلاقة بين الولايات المتّحدة الامركيّة والعراق في أحسن أحوالها والسبب يرجع إلى رغبة الولايات المتّحدة أن يلعب العراق دور المقيّد للنّفوذ المتنامي لإيران وثورتها الإسلاميّة، بالإضافة إلى خوف الولايات المتّحدة على مصادر النّفط الخاصّة في السعوديّة والكويت، أمّا صدّام فكانت له مصلحة خاصّة في مدّ جسور التّعاون مع الولايات المتّحدة. فعام 1982 قامت الولايات المتحدة برفع إسم العراق عن لائحة

---

(1) Editors of Encyclopeadia Britannica, Iran Iraq war causes\summary\ casuality and facts, Britannica website, entered to the site on 24-4-2021, https://www.britannica.com/event/Iran-Iraq-War

(2) ليام أندرسون، وغاريث ستانفيلد، عراق المستقبل دكتاتوريّة. ديمقراطيّة. أم تقسيم؟ مرجع سابق، ص 122.

(3) موقع الجزيرة الإلكتروني، الحرب العراقيّة الإيرانيّة طموح صدّام وأحلام المرشد، مرجع سابق.

(4) Will D. Swearingen, Geopolitical Origin of the Iran-Iraq war, IBID, p.p: 407-408.

(5) BBC NEWS بالعربي، الحرب العراقية – الإيرانية الدامية في ذكراها الاربعين، BBC NEWS بالعربي، 22-9-2020، دخل للموقع في 24-4-2021، https://www.bbc.com/arabic/world-54239290

الدول الراعية للإرهاب لكي تتمكّن واشنطن قانونياً من تزويد بغداد بالسلاح والإعتمادات الزراعيّة ووسائل الدعم الأخرى في حربه على إيران.[1]

وبحلول عام 1988، كان الطرفان يعانيان خاصة بعد تعرضهما لخسائر عسكرية كبيرة وإفلاس البلاد، ما دفع الإمام الخميني إلى قبول محادثات وقف إطلاق النار، وفي 8 آب كانت الحرب قد وضعت أوزارها بالفعل بعد قرارات مجلس الأمن الدولي وخاصّة القرار رقم 598 الذي تمّ تبنيه بالإجماع في 20 يوليو 1987 الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إيران والعراق وإعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم، ولكي ينسحب الطرفان إلى الحدود الدولية[2]. وقد خلص تقرير منشور في "ناشيونال إنترست" إلى أن الجانبين لم يستطيعا تحقيق أكثر أهداف الحرب تواضعاً، فالحدود لم تتغير، والجيشان انتهى بهما الحال بعد الحرب دون تغيير باستثناء الخسائر التي تعرضا لها، فضلا عن أن الطرفين قد أنفقا نحو 350 مليار دولار في حرب لا طائل منها.[3]

---

[1] موقع الجزيرة الإلكتروني، صدام حسين ... سيرة ذاتيّة، موقع الجزيرة الإلكتروني، مرجع سابق.

[2] United nations Digital library, Resolution 598 (1987) / adopted by the Security Council at its 2750th meeting, on 20 July 1987, https://digitallibrary.un.org/record/137345?ln=en, entered to the website on 24-4-2022.

[3] موقع الحرّة الإلكتروني، تفاصيل الحرب العراقية الإيرانية ... وخسائر الطرفين، الحرّة ترجمات، واشنطن، 15-5-2020، دخل للموقع في 29-7-2021، https://cutt.us/sZcnH

ثانياً: إجتياح الكويت:

دخول العراق للكويت كان من أبرز تداعيات الحرب العراقية الإيرانية على المنطقة[1]، فقد تدهورت العلاقات بين العراق والكويت بسرعة في أعقاب الحرب الإيرانية العراقيّة، كانت الكويت مصمّمة بعناد على أن العراق يجب أن يسدّد ديونه لها، أمّا العراق فكان مقتنعاً أنّ الدّين يجب أن يلغى لأنه دافع في مواجهة إيران عن سيادة الأمّة العربيّة. بالإضافة إلى ما سبق أحبطت الكويت مسعى العراق مع منظمة OPEC لخفض إنتاج النّفط لرفع سعره، وبدأت بضخ النّفط في حقل الرملة، وهو إحتياطي ضخم يمتد فوق الحدود العراقيّة–الكويتيّة. فعام 1990 إنخفضت أسعار النّفط إلى ما دون المستوى الذي وافقت عليه منظمة OPEC وهو 18$ للبرميل وما لبث أن إنخفض أكثر ليصل إلى 11$ للبرميل، هذا الإنخفاض كان يعني خسارة واحد مليار دولار من العائدات السنويّة لكل دولار.[2]

قبل الغزو العراقي للكويت حاول صدّام معرفة رأي الولايات المتّحدة، فكانت الإشارات الأميريكيّة محايدة. فقد قال المتحدّث بلسان وزارة الخارجيّة الأميريكيّة: "ليست لدينا أي معاهدة دفاع مع الكويت، ولا يوجد أيّ إلتزامات دفاعيّة أو أمنيّة خاصّة تجاهها." والسفيرة الأميركيّة في العراق آنذاك أبريل غلاسبي قالت لصدّام أن الولايات المتّحدة الأميريكيّة لا تتخّذ موقفاً بصدد منازعات الحدود بين الدّول العربيّة. كما حاول صدّام حلّ مسألة الديون ومستوى إنتاج النّفط فإتجه نحو الملك حسين عاهل الأردن، وحسني مبارك رئيس جمهوريّة مصر العربيّة، والملك فهد ملك المملكة العربيّة السعوديّة، للوساطة مع الكويت ولكنها فشلت بعد رفض الكويت لها، فكان صدّام في وضع حرجٍ جداً فقرّر الإستيلاء على حقول النّفط ونهب بنك الكويت.[3]

---

[1] طه العاني، في ذكراها ال 40... تعرف على أبرز محطات الحرب العراقية الإيرانية ومن يقف وراء إطالة أمدها، موقع الجزيرة الإلكتروني، 21–9–2020، دخل للموقع في 29–7–2021، https://2u.pw/825lp

[2] ليام أندرسون، وغاريث ستانفيلد، عراق المستقبل دكتاتوريّة. ديمقراطيّة. أم تقسيم؟ مرجع سابق، ص 163.

[3] جورج ماكغفرن، ووليام بولك، الخروج من العراق خطّة عمليّة للإنسحاب الآن، مرجع سابق، ص 50.

وفي 2 آب 1990 أرسل صدّام جيشه لإحتلال العراق الذي كان لا يزال قوياً مؤلّفاً من 150000 عسكري و2000 آليّة عسكريّة وإحتلّه في أقل من أسبوع، في 6 آب أعلن الكويت الولاية العراقيّة التاسعة عشر[1]، وفرض مجلس الأمن حظراً تجارياً ومالياً وعسكرياً على العراق. في 8 آب أعلن الرئيس الأميركي إرسال قوّات إلى السعوديّة لبدء عمليّة مشتركة بين عدّة دول سميّت "بدرع الصّحراء" أو "عاصفة الصحراء" بعد موافقة مجلس الأمن[2]. أمّا الإتحاد السوفياتي الذي كان حليفاً للعراق أوقف إرسال الجنود له.[3]

بدأت عاصفة الصّحراء بعد عدّة محاولات دبلوماسيّة فاشلة لحلّ الأزمة، بقصف مكثّف ردّت العراق لعدّة أسابيع بقصف إسرائيل والسعوديّة بصواريخ السكود. وفي 24 شباط 1991 إنطلقت الحملة البريّة ضد العراق وبعد 3 أيام أعلن بوش أن الكويت تحرّرت، وفي اليوم التالي وافقت بغداد على جميع قرارات الأمم المتّحدة.[4]

شارك في عمليّة عاصفة الصّحراء 32 دولة من بينها بريطانيا ومصر وفرنسا والسعوديّة بقيادة أمريكيّة حيث تشكل تحالف دولي. وفي 3 آذار 1991 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 687 محدّداً فيه شروط وقف الحرب العراقيّة–الكويتيّة، وكان من ضمن الشّروط فرض عقوبات على العراق خاصّة على مبيعاته من النّفط حتى يقوم بتدمير أسلحة الدّمار الشامل لديه تحت إشراف الولايات المتّحدّة، وفي 11 آذار تمّ التّصديق على القرار.[5]

---

(1) Reza Ekhtiari & Fakhreddin Soltani, Iraqi Invasion of Kuwait as Turning point in Iran-Saudi Relationship, University of Malaysia Putra, volume 4, number 1, 2011, p 190.

(2) موقع الجزيرة الإلكتروني، يوم غزا العراق الكويت القصّة الكاملة لما حدث وهل أعطت واشنطن الضوء الأخضر لصدّام، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2–8–2020، تم الدخول للموقع في 24–4–2021، https://n9.cl/vsito

(3) Thies C.G, From Containment to the Bush Doctrine: the road to war with Iraq, In J.Danis Presidential Policies and Road to the Second Iraq War, London, Ashgate publisher, pp. 193-207.

(4) موقع الجزيرة الإلكتروني، يوم غزا العراق الكويت القصّة الكاملة لما حدث وهل أعطت واشنطن الضوء الأخضر لصدّام، مرجع سابق.

(5) History editors, Iraq Invades Kuwait, A&E Television Networks, History website, July 31 2021, entered the website on 24-7-2021, https://www.history.com/this-day-in-history/iraq-invades-kuwait.

نتج عن الحرب الكويتيّة–العراقيّة تقارب إيراني– سعودي بعد التباعد الذي حصل نتيجة الحرب الإيرانيّة–العراقيّة، حصل هذا التقارب بعد أن أصدرت إيران بيان شجب ضد إحتلال الكويت جاء فيه تأكيد على أهميّة حق تقرير المصير للشعوب، وبهذا البيان ظهرت إيران وكأنها دولة عقلانيّة ومسؤولة في المنطقة[1]، كما أن تهديد العراق بالدخول للسعوديّة غيّرت موازين القوى لصالح إيران التي لم تعد هي التّهديد الأول لأمن دول الخليج بل أصبح العراق.[2]

خيار الحرب مع إيران وضم الكويت، والأصرار على خوض الحرب أخطاء إستراتيجيّة مدمّرة، أريد منها إسكات أو إخماد التوترات الداخليّة بإسم ضرورات مواجهة الأعداء في الخارج[3]. فكانت هذه الحروب محاولة لتشتيت الرأي العام الداخلي حول الأنتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان والتعدّدية وقبول الآخر، التي كان يمارسها صدّام حسين للإستفراد بالسّلطة. رغم محاولته التّشتيت، بقي الدّاخل العراقي محتقناً من جرّاء الإنتهاكات التي كان يقوم بها صدّام حسين من إغتيال لرجال الدّين وإعدام المعارضين.

ثالثاً: تراجع العلاقات الأميركيّة–العراقيّة والتّمهيد لإجتياح 2003:

كان للعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق أثر خطير على المجتمع العراقي، لأنه قضى بتجميد موجودات البلاد في الخارج ومنع التّصدير والإستيراد حتى النّفط، وكان التبرير الأميريكي أن العراق لن يستطيع إسترداد قوّته التي تخوّله شنّ الحروب، وبالتالي سيؤدي للإطاحة بنظام صدّام إمّا من خلال الجيش أو الشّعب العراقي. أدّت العقوبات إلى الكثير من النتائج غير المحمودة ومنها وفاة نصف مليون طفل عراقي عام 1993 بسبب شوء التّغذية وقنابل اليورانيوم المنضّب التي إستخدمتها القوّات الأميركيّة، والتي تركت آثاراً مميته من خلال إرتفاع عدد الإصابات بالسّرطان، والقطاع الصّحي دمّر ولم يعد لدى

(1) Reza Ekhtiari & Fakhreddin Soltani, Iraqi Invasion of Kuwait as Turning point in Iran-Saudi Relationship, IBID, p.192.

(2) Nonneman G, Analyzing Middle East Foreign Policies and the Relationship with Europe, Routlege Taylor and Francis Group, London, January 2005.

(3) أزهار الغرباوي، بناء الدولة العراقيّة... النشأة والتكوين من أقليّة حاكمة إلى أكثريّة محكومة، مرجع سابق.

المستشفيات أسرّة ومواد طبيّة وأدوية. حلفاء الولايات المتّحدة من الأقطار المجاورة للعراق خسرت مصادر رئيسيّة لمواردها حين إنقطع مرور النفط العراقي في أراضيها لذلك جرى تخفيف العقوبات بصورة سريّة.[1]

عام 1994 قرّر مجلس الأمن الدولي تشكيل لجنة تفتيش عن اسلحة في العراق، أطلق عليها إسم "يونسكوم" برئاسة ريتشارد باتلر، إستطاعت فرق التفتيش من تدمير العديد من أسلحة العراق وتفتيش الكثير من الأماكن الحساسة[2]. غير أن باتلر إتهم العراق، من خلال تقرير ارسله لمجلس الأمن، بعدم التعاون مع اللجنة الدوليّة ورفضت بتوجيه من الولايات المتحدّة الأميركيّة، الإستجابة للطلب العراقي بإعلان خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، عندها قرر العراقيون وقف التعاون مع اللجنة في 15 آب 1998 وطالبوا بإعادة تشكيل اللجنة ونقل مركزها من نيويورك إلى جنيف لإبعاد التأثير الأميركي.[3]

ليلة 18 كانون الثاني 1998 قامت القوات الأمركيّة وبريطانيا في الخليج العربي بهجمات جويّة وصاروخيّة مكثّفة على مرافق حيويّة مدنيّة وعسكريّة بدون تفويض رسمي من مجلس الأمن، الذي كان وقت الهجوم في حالة إنعقاد غير رسمي لمناقشة تقرير "باتلر" وكيفيّة التوصل لقرار بشأنه. أدركت الحكومة العراقيّة أن تطوّر الأزمة ليس في صالحها وأن إستمرارها في موقفها الرافض للتعاون لن تكون له نتائج سوى تعرّضها لضربة عسكريّة كبيرة دون تحقيق أي مكاسب لبغداد، فجاء التراجع العراقي السريع من خلال قبول إستئناف التعاون مع فرق التفتيش دون قيد أو شرط. تعدّدت التفسيرات بشأن قرار التّراجع العراقي ولكن التّفسير الأرجح هو أن العراق أدرك حجم وخطورة الضربة الأمريكيّة والمتوقعّة تمهيداً للقضاء على النّظام العراقي. من أهم النتائج التي أسفرت عن أزمة 1998 كانت إعلان الولايات المتحدة بشكل رسمي،

---

[1] جورج ماكغفرن، ووليام بولك، الخروج من العراق خطّة عمليّة للإنسحاب الآن، مرجع سابق، ص.ص 53-54.

[2] موقع الجزيرة الإلكتروني، صدام حسين ... سيرة ذاتيّة، مرجع سابق.

[3] أبو بكر فتحي الدسوقي، الأزمة العراقيّة الأخيرة التداعيات والنتائج، مجلة السياسة الدّولية، مؤسسة الأهرام، العدد 135، مصر، يناير 1999، ص 168.

ضرورة تغيير النّظام العراقي عن طريق دعم المعارضة العراقيّة عسكرياً وهو أمر أضر بوحدة العراق وسلامته الإقليمية.[1]

هذا الواقع ترجم بعد أحداث 11 أيلول 2001 حيث إعتبرت الولايات المتحدة الأميركيّة العراق الراعي الرسمي للإرهاب، وأخذت قراراً عام 2002 بإجتياحه وإنهاء النّظام فيه ثمّ إجتاحته فعلياّ عام 2003 بالتّعاون مع بريطانيا.

[1] أبو بكر فتحي الدسوقي، الأزمة العراقيّة الأخيرة التداعيات والنتائج، مرجع سابق، ص.ص 170-171.

الفصل الثاني:
العراق تحت الإحتلال وسقوط الدّولة
(2003-2011)

شكّل الإحتلال الأمريكي للعراق في 20 آذار عام 2003 إعادة رسم وصياغة لمنطقة الشّرق الأوسط بما يتلاءم مع السياسة الخارجيّة الأمريكيّة للمنطقة، المتمثّلة بحماية أمن الطاقّة لها المتجسّد بالنّفط الخام وحماية القواعد العسكريّة المتواجدة في المنطقة وضمان أمن حليفتها الأقوى وهي الكيان المحتل للأراضي الفلسطينيّة.

وكان لهذا الإحتلال عدّة أسباب، والعديد من التداعيات في الساحة العراقيّة والأمريكيّة. هذه الأسباب ستبحث في المبحث الأول من هذا الفصل، بالإضافة إلى عرض عن أوضاع العراق في ظل الوجود الأمريكي فيه من عام 2003 إلى عام2011، في المبحث الثاني حيث سيعالج قرارات الإحتلال الأمريكي للعراق من 2003 إلى 2004 والعمليّة السياسيّة منذ عام 2005 إلى 2011.

المبحث الأول:
أسباب الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

حمل غزو العراق العديد من المتغيرات السياسيّة على كافة المستويات المحليّة العراقيّة والإقليميّة العربيّة والدوليّة. فعلى المستوى العراقي المحلي أطاح الغزو بالدولة وحلّ مؤسساتها ونشر الفوضى، وأطلق يد جماعات النهب والتخريب لتعبث بالأمن الداخلي، وحوّل البنى الإجتماعيّة إلى صورة مفككة من التوجهات والعصبيات الدينيّة، والمذهبيّة والطائفيّة والعشائريّة والعرقيّة والقوميّة، بحيث خلق هالة لأزمة في تحديد الهويّة الفعليّة العراقيّة.

على الصعيد الدولي شكل الإحتلال منعطفاً جديداً في رسم النّظام العالمي الجديد القائم على الأحاديّة القطبيّة بزعامة الولايات المتحدّة الأمريكيّة، الذي بدء منذ لحظة سقوط الإتحاد السوفياتي عام 1991، حيث ظهرت قدرتها على فرض تواجدها العسكري في الشرق الأوسط بعد إنتهاء حرب الخليج، بحجّة المحافظة على الأمن والإستقرار الدولي في ظلّ محدودية دور الأمم المتحّدة وتراجع قوّة الدوّل الكبرى.

المطلب الأول:
الأحداث التي سبقت الإجتياح الأمريكي للعراق

لم يكن قرار الإحتلال وليد ليلة وضحاها بل كان نتيجة لتراكم الظروف والأحداث التي بدأت من خلال مرحلة الإحتواء المزدوج للعراق وإيران منذ عام 1993، التي إبتكرها مارتن أنديك مساعد وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة في تلك الحقبة مادلين أولبرايت، لإحتواء البلدان اللذان كانا يشكلان نقطة المواجهة الحقيقيّة للسياسة الأمريكيّة الخارجيّة، خاصّة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال عزل هذين

العدوين، عبر إبقاء العراق تحت الحصار الإقتصادي والضغط العسكري وتعبئة المعارضة الدولية ضد إيران بالإضافة للحصار الإقتصادي.[1]

في كانون الأول 1998 قامت الولايات المتحدة وبريطانيا، بشن حملة قصف أطلق عليها اسم "عملية ثعلب الصحراء"، عقب إجلاء موظفي الأمم المتحدة من أجل تدمير برامج الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية العراقية.[2] وبعد عام فقط تم تشكيل لجنة المراقبة والتقصي والتفتيش بموجب قرار مجلس الأمن حمل الرقم 1284 تحت البند السابع، والذي نص على "إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل"، وأكمل القرار بضرورة ان يسمح العراق للجنة التفتيش الوصول فوراً ودون شروط إلى المناطق والمرافق والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تود اللجنة تفتيشها، وكذلك الوصول إلى جميع المسؤولين والعاملين الذين تود اللجنة مقابلتهم. وتتحمل العراق كافة تكاليف لجنة التفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل ما يتصل بعملها[3]. وهذا مارفضه العراق بشكل مطلق.

وفي شباط 2001 أي قبل أحداث 11 ايلول بسبعة أشهر، قامت القوّات الأمريكيّة بالتعاون مع بريطانيا بشن غارات جويّة في محاولة منهما لزعزعة شبكة الدّفاع الجوي العراقي، ولكن هذا الأمر لم يحظى بدعم دولي كبير[4]. وهذا دليل أن أحداث 11 أيلول لم تكن سوى القشة التي كسرت ظهر البعير، وأعطت السّبب الحسي الملموس للقيام بالإجتياح البري للعراق.

---

(1) Martin Indyk, Innocent Abroad: An Intimate Account of American Peace Diplomacy in the Middle East, Simon and Schuster Subsidiary Rights Department, 1-1-2009, New York, P. 31.

(2) BBC عربية، BBC عربيّة، تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، 28 نيسان 2014، دخل للموقع في 6 شباط 2022،

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140424_iraq_timeline

(3) UN Security Council, Resolution 1284 (1999), UN docs archives, 17 December 1999, visited the site on 6 February 2022, https://undocs.org/S/RES/1284(1999).

(4) BBC عربية، BBC عربيّة، تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، مرجع سابق.

تبع تفجير البرجين العالميين في 11 أيلول العديد من الأحداث التي رسمت الطريق لأخذ قرار الإجتياح. ففي نيسان عام 2002 قامت بغداد بتعليق صادرات النّفط العراقيّة إحتجاجاً على الهجمات الصهيونيّة على المناطق الفلسطينيّة، حيث حاول صدّام حسين أيضاً دعوة العرب للقيام بنفس الخطوة، ولكن لم يلقَ الموضوع آذاناً صاغية عربيّة، ولم تستأنف عمليّة التصدير إلا بعد 30 يوماً. وفي أيلول من نفس العام قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بطلب إلى قادة العالم المتشككين، خلال جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن يواجهوا "الخطر الجسيم والمتراكم" للعراق، أو أن يتنحوا جانباً كي تتصرف الولايات المتحدة. والجدير ذكره أنه في الشهر نفسه نشر رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ملفاً عن قدرات العراق العسكرية لتدعيم وجهة النّظر الأمريكية.[1]

وفي أوّل آذار عام 2003 أي قبل بضعة أيام من إعلان الإجتياح الأمريكي، أصدر كبير مفتشي الأسلحة الدوليين في العراق هانز بليكس تقريراً، بأن العراق زاد من تعاونه مع المفتشين ويقول إن المفتشين بحاجة إلى مزيد من الوقت للتأكد من إذعان العراق. ولكن كان للولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا رأي آخر مختلف، ففي 17 آذار 2003 قال السفير البريطاني في الأمم المتحدة أنّ السبل الدبلوماسية مع العراق قد انتهت، بعد أن تمّ إجلاء مفتشي الأمم المتحدة من العراق والرئيس بوش منح صدام حسين مهلة 48 ساعة لمغادرة العراق أو مواجهة الحرب. وبعد ثلاثة أيّام فقط، أي في 20 آذار 2003 قامت الصواريخ الأمريكية بقصف أهدافٍ في بغداد، ليمثل ذلك بداية للحرب التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة بصدام حسين. وفي الأيام التالية دخلت القوات الأمريكية والبريطانية، رغم عدم الحصول على الموافقة الدولية[2] وإعتراض بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وعدم موافقة الكونغرس الأمريكي على اجتياح العراق من

---

[1] BBCعربية، BBC عربيّة، تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، مرجع سابق.

[2] سعد شاكر شبلي، الإستراتيجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 129.

الجنوب عبر الكويت. وفي 9 نيسان 2003 سقطت بغداد وتم تحطيم تمثال صدام حسين الموجود في العاصمة.[1]

برزت أيضاً عناصر جديدة قبيل إجتياح العراق، كان لها إنعكاسها الكبير على مسار الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، والتي تمثّلت بإعترافات حسين كامل المشرف صهر صدّام حسين، ووزير التصنيع العسكري العراقي في تلك الحقبة، بعد هروبه من العراق عام 1995 إلى الأردن وطلبه اللجوء السياسي، هي الدليل الدامغ على تورط العراق في صنع أسلحة الدّمار الشامل. فقد كشف عن تطوّرات كبيرة في مجال الأسلحة الكيماويّة والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى، القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجيّة.[2]

ومن بين الأحداث بروز أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)، الذين قاموا بنشر وثيقة أطلق عليها إسم "إعادة بناء دفاعات أمريكا" أو "Rebuilding America's Defenses"، وجاء فيها ضرورة تطوير ونشر الدفاعات الصاروخيّة العالميّة للدفاع عن "الوطن الأمريكي وحلفاء أمريكا، وتوفير أساس آمن لإبراز القوّة الأمريكيّة في جميع أنحاء العالم"، و زيادة الأنفاق العسكري و"إعادة تشكيل القوة النووية الأمريكيّة وأنظمة الدّفاع الصاروخي التي تقاوم إنتشار الأسلحة البالستيّة واسلحة الدّمار الشامل".[3]

بالإضافة لبروز ديك تشيني رئيس شركة هاليبرتون النّفطيّة، والتي أصبحت من أكبر شركات النّفط العاملة في العراق بعد الإجتياح، الذي رسم سياسة شركته على إعتبار أنّ الولايات المتحّدة الأمريكيّة ستحتاج في عام 2010 إلى 50 مليون برميل نفط إضافي يومياً للإستهلاك.[4]

---

[1] BBC عربية، BBC عربيّة، تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، مرجع سابق.

[2] علي صاير، الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003–2014)، جامعة الشرق الأوسط، 2014–2015، ص 25.

[3] Defense report AUSA document, Rebuilding American Defenses- have we slighted conventional forces? https://www.ausa.org/sites/default/files/DR-86-21-Rebuilding-Americas-Defenses-Have-We-Slighted-Conventional-Forces.pdf

[4] محمد حسنين هيكل، الإمبراطوريّة الأمريكيّة والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص 137.

فالعراق أوّلاً صاحب ثاني أكبر إحتياطي للنّفط في العالم بعد المملكة العربيّة السّعوديّة، وإحكام السيطرة عليه كان الضربة القاضية لأحكام السّيطرة على السّلسلة الذّهبيّة للنّفط في الخليج العربي، وآسيا الوسطى وبحر قزوين. بالإضافة إلى أن تكاليف الإنتاج في بحر قزوين لبرميل نفط واحد يكلّف بين سبعة وثماني دولارات، أمّا في العراق فلا يكلّف أكثر من دولار واحد للبرميل.

ثانياً سياسة الصهيونية المسيحيّة التي تمثّلت بوصول الرئيس جورج بوش الإبن للرئاسة، وما تحمله هذه الصهيونيّة من عداء تجاه القضايا العربيّة، خاصّة بسبب سيطرة اللوبيات الصهيونيّة عليها، التي تحاول ضمان الحصول على شرعيّة بقائها في فلسطين من خلال الدّعم الأميريكي لها. فكانت المصلحة المشتركة بين الولايات المتحدة والكيان المحتل لإحتلال العراق، لما يشكلّه الكيان المحتل من اهميّة لأداء دور الدفاع المتقدم للمصالح الغربيّة في منطقة الشّرق الأوسط، خاصّة في حماية القواعد العسكريّة.

الذرائع الأمريكية في العراق شكّلت المبرّر الأكبر لإندلاع الحرب، فمن بين تلك الذرائع إمتلاك النظام العراقي لأسلحة الدّمار الشامل، وإيجاد نظام ديمقراطي يقوم على أساس إحترام حقوق الإنسان ويمثّل نموذجاً في المنطقة يحتذى به. ولا يمكن إغفال البعد الإقتصادي الذي يتميّز به العراق، حيث يشكّل ثقلاً إقتصادياً مهماً ومؤثراً جداً جرّاء ما يحتويه من إحتياطات نفطيّة هائلة، التي تمكنه من توزيع ثرواته النّفطيّة على حصص سنويّة مع قدرات غير مكتشفة تستطيع أن تشكّل بذلك راية ريادة في السوق النّفطيّة.

المطلب الثاني:
أسباب الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

إستخدام القوّة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن ضد العراق، كان لإظهار الولايات المتحدّة الأمريكيّة كمهيمنة على العالم، أمّا إستغلال الأمم المتّحدة كان لتبرير تخليه عن الدّبلوماسيّة والتّوجه نحو القوّة والحروب من أجل الحفاظ، كما يدّعي، على الأمن والسّلم الدوليين. إعتماد سياسة الحروب

الإستباقيّة من خلال التّعاون المتعدّد الأطراف، وإمساكه بزمام السيّطرة على القرارات هو للإشارة إلى قوّة الولايات المتّحدة وإنفرادها بهذه القوّة. وأخيراً إختيار العراق ضمن السياق الإستراتيجي يأتي من مستويات سياسيّة تتعلّق بأهداف عالميّة، وإقليميّة ومحليّة تشكّل مجتمعةً إستراتيجيّة شاملة بحيث يرتبط كل عنصر بالآخر ويعتمد عليه بشكل مباشر.

من بين هذه المستويات التي سبق ذكرها تأتي فكرة الهيمنة الجيوسياسيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة عالمياً. إذ أن محاولة الهيمنة الأمريكيّة على العالم تتطلّب منها السيطرة على الشّرق الأوسط وأوراسيا، وهذا التفوّق كان مكبوحاً حتى عام 1989 بسبب وجود الإتحاد السوفياتي بالرّغم من علاقاتها السياسيّة والإقتصاديّة في منطقة الشّرق الأوسط. فكانت سيطرتها على المنطقة إفتراضيّة لا فعليّة. وبقي الوضع على ذلك النّحو حتى تهيأت الظروف التي سمحت للولايات المتّحدة من السّيطرة على منطقة الخليج، حيث بدأت بفرض منهجها القائل أن أي إعتراض على منطقة الخليج يعتبر إعتداءً ضد المصالح الحيويّة الأمريكيّة في المنطقة[1]. ومن هنا تفهم ردة الفعل الأمريكيّة ضد العراق حينما قام بإجتياح الكويت حيث إعتبرته الولايات المتحدّة تهديداً للمصالح الحيويّة الأمريكيّة.

المستوى الثاني الذي يمكن الحديث عنه هو السياسة الأمريكيّة الإقليميّة الهادفة لمنع قيام الوحدة العربيّة من خلال الدّعم المستمر للكيان المحتل، وإضعاف التّضامن العربي والوطني وتحطيم الإنجازات التنمويّة العربيّة، تمهيداً لفرض عولمة الشّركات الأمريكيّة، وهذه السّبل لا تنفصل عن بعضها البعض بل هي سلسلة مترابطه يعتمد أحدها على الآخر.[2]

---

[1] علي صاير، الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003-2014)، مرجع سابق، ص 37.

[2] إيان دوغلاص، الولايات المتّحدة في العراق جريمة إبادة جماعيّة، مقال منشور في كتاب العراق تحت الإحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص بيروت، 2008، ص 42.

الهدف الأمريكي الأسمى من إضعاف التّضامن العربي، هو لإبقاء العالم العربي في حالة من الفوضى وعدم الإستقرار أوّلاً لتدعيم وجود الكيان المحتل على أرض فلسطين، من خلال خلق كيانات سياسيّة جديدة في المنطقة تعطي شرعيّة كاملة للوجود الصهيوني، وإنشاء شبكة دائمة للقواعد العسكريّة لتكريس وجودها وسيطرتها على المنطقة.

المستوى الثالث يكمن في مراعاة المصالح الصهيونيّة، فالكيان المحتل كان من المحرّضين على غزو العراق، واعتبار الحرب حربها، ونتائجها ستغيّر الوضع في المنطقة لصالح أمنها. على الصّعيد الدّاخلي، كانت تريد الإستفادة من نتائج الحرب لتنفيذ مخططاتها في المنطقة التي تقوم على ضرب الشعب الفلسطيني، تحت غطاء الحرب على الإرهاب لأنها تعتبر الإنتفاضة الفلسطينيّة جزءً من الإرهاب العالمي، خاصّة بعد أن وضع الرئيس الأمريكي بوش الإبن الحركات الوطنيّة الفلسطينيّة في حقل الإرهاب، واعتبر الكيان المحتل الحليف الذي يشاركه الحرب ضد الإرهاب.

على الصّعيد الإقليمي، خروج العراق كقوّة إقليميّة من الصّراع العربي- الصهيوني من القضايا المهمّة في السياسة الصهيونيّة، إذ أن الإحتلال للعراق يضعفه ويجعله غير قادر على التهديد والمناورة. إستهداف العراق يعطي دلالات كبرى إلى عدم سماح الكيان المحتل لأي دولة عربيّة بإمتلاك أسلحة غير تقليديّة، لأن ذلك يخلّ بتوازن القوى. وطبعاً لا يمكن إغفال موضوع النّفط الذي كان سيشكل جائزة الترضيّة الأمريكيّة للكيان المحتل لأنها دعمت هذا الغزو.[1]

[1] علي صاير، الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003-2014)، مرجع سابق، ص 39-40-41.

المبحث الثاني:
تداعيات الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وصياغة دستور عام 2005

إن التبريرات الأمريكيّة التي انطلقت على أساسها الحرب، أثبتت عدم جدواها إذ أنها لم تصل إلى غايتها، وحوّلت العراق لمركز لجذب الإرهاب بدل أن يكون مركزاً لمحاربته. كما تحول هدف الادارة الامريكية في العراق من الاهداف والتبريرات السابقة الى مستوى ادنى، وهو الحفاظ على استقرار الاوضاع فيه فقط وعدم الإنزلاق إلى تدهور الأمور أكثر.

ولا يمكن إغفال حقيقة تصرّفات الإحتلال، الذي قام بتنميّة الروابط العشائريّة والمذهبيّة بشكل لم يكن قائماً مسبقاً، حيث أصبحت العصبيّات هي المتحكمة بالخيارات السياسيّة أدّت إلى أزمة في الهويّة الموحّده.

كما أنّ النّوعيّة الماديّة للحياة لم تكن هي المتأثرة فقط نتيجة لهذه الحرب العبثية، بل إن التأثير الأخلاقي بدأ أيضاً بالظهور، فالحرب كانت قاسية على الأقوياء أي الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحتى للطرف الأضعف المتمثّل بالعراقيين فالطرفين أصبحا أكثر وحشيّة.[1]

ومن هذا المنطلق لا بد من الحديث عن تداعيات هذا الإحتلال على العراق من خلال نقطتين مهمتين، الأولى تتمثل بتشكيل مجلس الحكم الإنتقالي وتحديات صياغة دستور عام 2005، والثانيّة أهميّة تعديل دستور عام 2005 وطرح دستور جديد أو تعديل نظام الحكم.

[1] جورج ماكغفرن، ووليام بولك، الخروج الأمريكي من العراق خطّة عمليّة للإنسحاب الآن، مرجع سابق، ص 81.

المطلب الأول:
تشكيل مجلس الحكم الإنتقالي وتحديات صياغة دستور جديد

مرّ العراق منذ عام 2003 إلى 2005 بإستحقاقين مهمين حتى اليوم. هذان الإستحقاقان هما مجلس الحكم الإنتقالي ودستور عام 2005.

أولاً: تشكيل مجلس الحكم الإنتقالي ثم الحكومة الانتقالية:

بعد انتهاء الحرب قامت سلطات الاحتلال الامريكي بقيادة الحاكم المدني (بول بريمر)، بتاسيس مجلس الحكم الانتقالي للعراق على أساس طائفي إثني، حيث ضم 25 عضوا من بينهم 13 عضوا من الشيعة، و5 أعضاء سنة، 5 أعضاء أكراد، وواحد مسيحي، وواحد تركماني. وقامت بحلّ مؤسساته السياديّة بقرار من الحاكم المدني. أمّا القوّات العسكريّة فقامت بتدمير ونهب الدولة وتعطيل آليات عملها، من جراء سقوط السّلطة المركزيّة التي كانت تحكم الشّعب. وبذلك أصبحت الأرض تحت سيادة وسيطرة سلطة غير وطنيّة تابعة لدولة أخرى، والشّعب لم يعد لديه القدره على التأثير في الوضع الداخلي[1]. فكان نتيجية ذلك تزايد معدلات العنف الطائفي، ووصول الامر الى حد الحرب الاهلية وتفتيت وانهيار الدولة.

سرعان ما انعكس هذا الواقع سوءاً على إدارة الدولة العراقيّة، فحاول الحاكم المدني أن يعيد أنشطتها ضمن سلّة قانونيّة ضمّت 100 قانون، أطلق عليه إسم " قوانين بريمر" أو "أوامر بريمر" وهي تعليمات ملزمة لها تبعاتها الجزائيّة.[2]

شرعت سلطة مجلس الحكم الإنتقالي المؤقته بقيادة الحاكم المدني، بإتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تركت آثاراً كبيرة على المجتمع العراقي. من بين هذه القرارات التي إتخذها الحاكم المدني كان هناك

---

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، التّحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخيّة والأسس الثقافيّة والمحددات الخارجيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2006، ص 136.

[2] علي صاير، الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003-2014)، مرجع سابق ص 44-45.

قرارين مهمين شكّلاً فعلياً بداية لإنهيار وإلغاء كيان الدّولة. القرار الأول كان طرد مسؤولي حزب البعث الكبار من الوظائف. هذا الإجراء الذي إعتبره كبار المستشارين في وزارة الدّفاع الأمريكيّة ضرورياً من أجل إثبات أن الولايات المتّحدة كانت جادة في إزاحة الرئيس العراقي وأعوانه من السّلطة. والقرار الثاني تسريح الجيش[1]. هذا الواقع أظهر أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة، قد أعتمدت في إدامة إحتلالها على سلطة بريمر من خلال سلطة الإئتلاف التي تقودها مجموعة من الأحزاب الطائفية. وبذلك شكّلت سلطة الإئتلاف المؤقته، وتماشياً مع قرارات مجلس الأمن الدولي نواةً لأوّل سلطة عراقيّة، وثاني أكبر هيئة إداريّة في العراق عقب التّسلسل الزمني لإحتلاله. ولكن خلال الفترة الممتدّة من تاريخ الإحتلال وحتى صدور قانون إدارة الدّولة الإنتقالي، عاش العراق مرحلة فراغ دستوري لأنه حُكم من خال أوامر سلطة الإئتلاف المؤقتة.[2]

في آذار عام 2005 حلّت الحكومة الإنتقاليّة مكان الحكومة العراقيّة المؤقته، وكان من أولوياتها التّحضير لقيام حكومة عراقيّة منتخبة دائمة لمدّة أربعة سنوات، وكتابة مسودّة الدّستور والتهيئة لإجراء إستفتاء شعبي عليه. ولإدارة الدّولة في المرحلة الإنتقاليّة وضع قانون تألف من تسعة أبواب، و63 مادّة وديباجة[3]. إعتبرت هذه الوثيقة كدستور إنتقالي للبلاد، إذ تحدّثت عن الحريّات الأساسيّة وحقوق المرأة، وطبيعة نظام الحكم وسلطاته الرئيسيّة، وتزامنت مع حقبة تاريخيّة سياسيّة عراقيّة مهمّة، متجسّدة بالإنتقال من الدكتاتوريّة إلى نظام حدّدت ملامحه هذه الوثيقة، فكانت محور نقاش للقوى السياسيّة المؤثرة إستمرت حتى بعد إقرار دستور 2005.[4]

---

[1] علي صاير، الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003-2014)، مرجع سابق، ص 45

[2] حيدر غالي عبد الكاظم، العراق أزمة حكم أم أزمة نظام –دراسة مقارنة مع لبنان، الجامعة الإسلاميّة في لبنان، 2019-2020، ص 185-199.

[3] قانون إدارة الدولة العراقيّة للمرحلة الإنتقاليّة في تاريخ 31-12-2003، قاعدة التشريعات العراقية، https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?SC=070420067452838
دخل للموقع في 20-6-2022.

[4] حيدر غالي عبد الكاظم، العراق أزمة حكم أم أزمة نظام –دراسة مقارنة مع لبنان، مرجع سابق، ص 200-201.

ثانياً: ظروف وضع الدستور العراقي الدائم عام 2005 والتّحديات الجديدة التي فرضها:

لم تكن الظروف التي سبقت إعداد ونفاذ دستور 2005 نموذجيّة، ومع ذلك قدّمت أفكاراً واسعة مرتبطة بروح الديمقراطيّة، وإتباع أحدث الأساليب الديمقراطيّة في إعداد الدستور. إتّسم دستور عام 2005 بأنه جعل الدولة العراقيّة إتحاديّة فدراليّة، وأصبح الحكم فيها نظاماً جمهورياً برلمانياً ديمقراطياً ذات دستور جامد ومكتوب[1]. هذا الدستور الجامد يحتاج تعديله لعدّة تعقيدات دستوريّة ويضمن الحريّات العامة، لأنه قائم على مبدأ المساواة، ويعترف بالتّعدديّة القوميّة والمذهبيّة، ويحافظ على الآداب العامّة.[2]

رغم أنّ المشرّع العراقي إعتمد النظام الجمهوري النيابي البرلماني الديمقراطي، التي يجب أن يبنى الحكم فيه على أساس التّعاون والتوازن بين السّلطات التشريعيّة والتنفيذيّة، يلاحظ أنّ المشّرع إتجه لتقوية مجلس النّواب على حساب السّلطة التنفيذيّة، ولم يأخذ بمبدأ التوازن بين السلطتين وهو مبدأ جوهري يقوم عليه النظام البرلماني. كما أنّه أغفل خاصيّة جوهريّة في شكل الدّولة الإتحاديّة التي إعتمدها، إذ أنه لم ينص على آليّة تكوين مجلس الإتحاد وبيان سلطاته، وإرجاء إقامته إلى دورة إنتخابيّة أخرى[3]. ومن الجدير ذكره أنّ النّظام الإتحادي في العراق، يتكوّن من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزيّة وإدارات محليّة[4]، وهو شكل هجين للنّظام الفدرالي تفرّد العراق به.[5]

واتصف أيضاً الدستور العراقي بأنه أوّل دستور دائم منذ قيام النّظام الجمهوري عام 1958، وأوّل وثيقة تصاغ من قبل جمعيّة تأسيسيّة عراقيّة منتخبة، وتحصل على موافقة الشّعب عن طريق الإستفتاء،

---

[1] لقمان حسين، مبدأ المشاركة في الدّولة الفدرالية، منشورات زين الحقوقيّة، بيروت، 2011، ص 324.

[2] زيد علي الأسدي، النظام الدستوري العراقي بحثاً عن صيغة جديدة للحكم، الجامعة الاسلامية في لبنان، 2018-2019، ص 75-76.

[3] زيد علي الأسدي، النظام الدستوري العراقي بحثاً عن صيغة جديدة للحكم، مرجع سابق، ص 76.

[4] أنظر الدستور العراقي 2005 المرفق في الملاحق آخر الرسالة.

[5] زيد علي الأسدي، النظام الدستوري العراقي بحثاً عن صيغة جديدة للحكم، مرجع سابق، ص 76.

ولا يجوز سنّ قانون يعارضه، لأنه يتمتّع بسموّ موضوعي وشكلي لا يمكن للمشّرع مخالفة نصّه إذ اعتمد الرّقابة القضائيّة على دستوريّة قوانينه.[1]

إنّ قراءة مواد الدّستور أظهرت مدى التأثر الكبير لواضعيه بقانون إدارة الدّولة، وقرارات الحاكم العسكري لإدارة السّلطة مبني على أساس المحاصصة الطائفيّة والعرقيّة، ممّا ولّد إستهجاناً لدى معظم الشّعب العراقي وبعض القوى السّياسيّة، التي ساهمت في المقلب الآخر من تكريسها بدل محاربتها من خلال أدائها السّياسي. فقد إستخدم في تدوين الّدستور الكثير من مفردات التّفرقة لإعلاء شأن المذهب والعشيرة، خاصّة في المّادة الثالثة منه، حيث نصّت على أنّ العراق بلد متعدّد القوميّات والأديان والمذاهب. وهذا الأمر غير مقبول إلا إذا كان هدف المشرّع إعطاء حقوق لمعتنقي المذهب أو الدين خارج إطار حقوق المواطن، التي يجب أنّ يتساوى فيها الجميع أمام القانون، إذ أنه من الصعوبة إيجاد دولة لا تعدّد ديني أو مذهبي فيها. والجدير ذكره أنّ المشرّع العراقي لم يستخدم بشكل واضحٍ وصريح مصطلح "المحاصصة"، بل حاول تبطينها بإستخدام مفردة ثانية وهي "المشاركة العادلة".[2]

إنّ المادتين 49 الفقرة (أ) و105 اللتان تقضيان بتمثيل سائر مكوّنات الشعب العراقي، وبتأسيس هيئة عامّة لضمان حقوق الأقاليم والمحافظات غير المتظمة في إقليم، بالمشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدّولة الإتحاديّة المختلفة والوفود والمؤتمرات وغيرها، يمثّل تأكيداً على فقدان دور السّلطة المحليّة الجامعة لصالح الأقاليم والمحافظات، وبالتالي تشرذم القرارات المصيريّة وقوّة إستخدام الفيتو في تعطيل الكثير من القرارات. هذا الواقع يعرقل سير الدّول وتطوّرها، لأن الأطراف ستسعى دائماً لمبدأ التقسيم في كافة مفاصل الدّولة الحيويّة مثل الوظائف في الإدارات الرسميّة، وإعلاء الهويّة الفرديّة الطائفيّة والعرقيّة والمذهبيّة بدل

---

[1] زيد علي الأسدي، النظام الدستوري العراقي بحثاً عن صيغة جديدة للحكم، مرجع سابق ص 77.

[2] المرجع نفسه، ص 80-81.

السعي للنّهوض في بناء الدّولة الحديثة والهويّة الوطنية الجامعة، خاصّة وأنّ العراق منذ تأسيسه الأول كانت للطائفيّة، وإن بشكل مبطن في فترة حكم صدّام حسين، أثر كبير على مفاصل تكوين الدّولة.

كما أنّه لا يمكن إغفال حقيقة أنّ الدساتير عامّة يجب أن تستوحى من طبيعة المجتمع ومقوّماته، فلا ينجح أي دستور أو قانون يتم إسقاطه بناءً على نجاحه في دولة أخرى. فلكل دولة خصائصها ومقوّماتها التي تفرض أخذها بعين الإعتبار. هذه الحقيقة غفل عنها المشّرع العراقي حين وضع دستور عام 2005، إذ أنّه منع الأعراف العشائريّة بدل وضع قانون أو مادة لتنظيم دورها في بناء الهويّة الوطنيّة. فالعشيرة جزءٌ لا يجزأ من تكوين الدّولة العراقيّة التي لا يمكن إلغاؤها بالمطلق بل يجب تنظيمها وإحتواؤها.

بالمختصر إصطدم العراقيون بنوعين من التّحديات في صياغة وثيقتهم الدّستوريّة، منها المجتمعي والآخر سياسي. على الصّعيد المجتمعي كان التّحدي الأول في الوصول لإجماع حول القيم السياسيّة الإجتماعيّة، التي يجب أنّ تعبّر عن الهويّة العراقيّة الموحّده، والتّحدي الثاني يتلخّص بإيجاد موازنة حقيقيّة بين القيم الجمعيّة العراقيّة، أي العشائر والقيم الديمقراطيّة العالميّة أيّ حقوق الإنسان.[1]

أمّا التّحديات السياسيّة والقانونيّة المتجسّدة بدستور عام 2005 فكانت كثيرة ومن أبرزها:[2]

1. كيفيّة توزيع الصلاحيات بين الحكومة الإتحاديّة والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، حيث أظهرت المادة 115 من الدستور، محاباة لصالح صلاحيات الأقاليم على حساب المركز.
2. المادة 112 المتعلّقة بإدارة النّفط والغاز، أثارت تساؤلات حول مصير الحقول غير المنتجة أو المكتشفة، ومن سيتولى سلطتها أهي للأقاليم أم للمحافظات، خاصّة وأن الدّستور

---

[1] حيدر غالي عبد الكاظم، العراق أزمة حكم أم أزمة نظام –دراسة مقارنة مع لبنان، مرجع سابق، ص 185.

[2] مراجعة نص الدستور الكامل المرفق آخر الرسالة.

العراقي ينصّ على أنّ النّفط هو ملك للشعب العراقي ككل وأنّ الشّعب ممثّل بالدّولة الإتحاديّة.

3. المادة 126 أثارت تحدياً يتعلّق بتعديل الدّستور، إذ نصّت على أنّه لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدّستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم، التي لا تكون داخلة ضمن الإختصاصات الحصريّة للسّلطات الإتحاديّة إلا بموافقة السلطة التشريعيّة في الإقليم المعني، وأغلبية سكانه من خلال إجراء إستفتاء عام. هذا الأمر يعطي قوّة للسّلطة الإتحاديّة أكبر من السّلطة المركزيّة.

4. أدّت المادة 121 إلى إثارة تحدي حول منح الأقاليم صلاحيّة تكوين حرس خاص. هذا الأمر فسّر من قبل بعض الأطراف على أنها صلاحيات لتكوين جيش آخر، ينافس الجيش العراقي الإتحادي، ممّا قد يؤدي لحروب أهليّة مع بقيّة الأقاليم.

5. عدم معالجة الكثير من المواضيع والقضايا داخل النصّ الدستوري والإكتفاء بعبارة "وينظم ذلك بقانون"، ومنها تحديد الكتل النيابيّة الأكثر عدداً والتي أدّت إلى أزمة سياسيّة قبيل إنتخابات 2010.

6. موضوع الهويّة الإسلاميّة للدّولة أيضاً، شكّل خلافاً على المدى الطويل وأدّى إلى تقديم صياغتان جديدتان لحلّ هذه المعضلة في مسودّة الدستور المعدّله والمقدّمة من مجلس النّواب عام 2009.

كشفت الحرب مدى ضعف النّظام الإقليمي العربي المتمثّل بالجامعة العربيّة، حيث فشلت في حماية العراق بل وكان بعض أعضائها من المؤيدين لهذا الإحتلال. الكيان المحتلّ مثلاً كان من أكثر الرابحين، حيث تمّ تدمير دولة عربيّة تشكّل تهديداً لها. أمّا دولياً كشفت الحرب عن عجز كبير لمجلس الأمن الدّولي في حفظ الأمن والسّلم الدوليين.

المطلب الثاني:
أهميّة تعديل دستور عام 2005 وطرح دستور جديد أو تعديل نظام الحكم

عقدت لجنة مراجعة الدّستور أوّل إجتماعاتها في عام 2006، بعد أنّ تشكلّت وفقاً للمادة 142 من الدّستور التي نصّت على تشكيل مجلس النّواب للجنة من أعضائه تكون ممثّلة للمكوّنات الرئيسّيّة في المجتمع العراقي، مهمتها تقديم تقرير لمجلس النّواب خلال مدّة لا تتجاوز أربعة أشهر، تتضمّن توصية بالتّعديلات الضروريّة التي يمكن إجراؤها على الدّستور، على أن تحلّ اللّجنة بعد البتّ بمقترحاتها. تضمّنت هذه اللجنة 27 عضواً رئيسياً مع ثلاثة أعضاء إضافيين مراقبين من الكلدان والصابئة. إنّ المشكلات التي شابت الدّستور العراقي والتي تحدّثنا عنها مسبقاً لم تعالجها بالكامل اللّجنة المؤقته التي تشكّلت بموجب أحكام المادّة 142 من الدّستور.[1]

أولاً: أهم القضايا التي تمّ الإتفاق عليها والقضايا الخلافيّة التي ظهرت في مسودة الدّستور عام 2009:

إنّ من أهم القضايا التي التي تمّ الإتفاق عليها هي تعزيز السيادة العراقيّة من خلال إضافة نص جديد، يؤكّد على عدم جواز التّفريط بسيادة العراق وعدم التّنازل عن أي شبرٍ من أرضه ومائه. والتأكيد على أن الدّولة العراقيّة الجديدة ساعية إلى تحقيق السّلام والإزدهار، وأن سلامة الوطن مسؤوليّة الجميع. وتعزيز مبدأ محاربة الإرهاب في العراق من خلال حظر الفعل الإرهابي أو العنصري أو التّكفيري. وتعديل المادة 9 فقرة ب حول تكوين الميليشيات العسكريّة خارج إطار القوات المسلّحة حيث تمّ حصر تكوين القوّات العسكريّة بالحكومة فقط، وحظر عمل أيّ ميليشيا مسلّحة بالمطلق. وتمّ أيضاً الإتفاق على إبقاء الحقوق المدنيّة والسّياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والثقافيّة الواردة في دستور 2005، وتدعيمها وتكريسها

[1] أنظر المادة 142 من نصّ الدّستور المرفقة آخر الرسالة.

من خلال إعادة صياغة لبعض المواد الدستورية مع إبقاء نفس المضمون، وإضافة بعض المواد التي تنصّ على حقوق جديدة خاصّة في مسودّة الدستور المرسلة لمجلس النّواب عام 2009. كما تمّ الإتفاق على تعديل قانون الأحوال الشخصيّة، حيث منحت مسودّة الدّستور المعدّل للفرد العراقي الحقّ في الإلتزام بأحكام دينه ومذهبه حين التّقاضي بأحواله الشخصيّة، وتعديل إسم المحكمة الإتحاديّة العليا ليصبح المحكمة الدّستوريّة الإتحاديّة مع إلغاء شرط الحصول على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النّواب لإقراره والإكتفاء بالأغلبيّة المطلقة. وأضيف 18 مادّة دستوريّة جديدة تبيّن تشكيل مجلس الإتحاد وكيفيّة عمله وشروط العضويّة فيه وصلاحياته.[1]

في المقلب الآخر، بعض القضايا بقيت محط خلاف ومنها موضوع الهويّة الإسلاميّة للشعب، حيث تمّ تقديم صياغتين لعلاجها. الأولى إعتبار الدّستور بمثابة حفاظ على الهويّة الإسلاميّة لغالبيّة الشعب العراقي، والثانية إعتبار الدّستور بمثابة محافظ على الهويّة الإسلاميّة التي هي هويّة غالبيّة الشعب العراقي. كما أنّ هويّة العراق العربيّة أيضاً شكّلت نوعاً من الخلاف خاصّة مع وجود الأكراد كقوّة فاعلة في السّاحة العراقيّة، ولم يقدّم أي صياغة نهائيّة لهذه المسألة. ويلاحظ صياغتين مختلفتين حول دور الدّولة في الإقتصاد العراقي. الأولى أشارت إلى أنّ الدولة العراقية ترسم بناء الإقتصاد العراقي وفق أسس حديثة، والثانية إعتبرت أنّ على الدولة العراقية كفالة إصلاح الإقتصاد العراقي وفق أسس حديثة.[2]

رغم كل محاولات التحسين التي حصلت في مسودة الدّستور التي أرسلت لمجلس النّواب في 30 نموز 2009، إلاّ أنّه بقي هناك ثلاثة قضايا أساسيّة متنازع عليها، وهي الموارد المتعلّقة بالنّفط والغاز والآثار والصّلاحيات المشتركة بين الحكومة الإتحاديّة وحكومات الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في أقاليم، من حيث تحديد مدى سلطة الأقاليم في تعديل تطبيق قوانين الإتحاد في حال وجود تناقض ما في

---

[1] زيد علي الأسدي، النظام الدستوري العراقي بحثاً عن صيغة جديدة للحكم، مرجع سابق، ص 191-192.

[2] المرجع نفسه، ص 192.

أيّ مسألة لا تدخل في الإختصاصات الحصريّة للسّلطات الإتحاديّة. وإيجاد حلول للمناطق المتنازع عليها ومن أهمها كركوك.[1]

ثانياً: طرح دستور جديد أو تعديل نظام الحكم وطبيعة النّظام الدّستوري العراقي وخصوصيته:

شكّلت الإختلافات والتعثّرات الكبيرة بين القوى السياسيّة سبباً لتعثّر لجنة مراجعة الدّستور في إكمال مهامها. فكان تصريح رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي حول تفضيله النّظام الرئاسي على البرلماني، لتطرح مسألة إحتمال تغيير الدّستور في الواقع السياسي العراقي. ردود الفعل على كلام المالكي كانت مختلفة، فالأكراد مثلاً كانوا الأكثر رفضاً لهذا الطّرح، أمّا الأوساط القريبة من مكتب المرجع الديني الأعلى السيّد علي السيستاني فكانت إيجابيّة تجاه طرحه. إنّ إعتماد النّظام الرئاسي في العراق كبديل للنّظام البرلماني، كان سيعني تغييراً كبيراً جذرياً في الدّستور العراقي لعام 2005.[2]

إنّ الإنتقال من سلطة مركزيّة إلى نظام إتحادي، دون توفر أغلب مقومات نجاح الإتحاديّة إنعكس سلباً على الغاية التي أرادها المشرّع الدّستوري العراقي، وأدخل الدّولة في أزمات ومشاكل كثيرة لا يزال العراق يعاني منها حتى اليوم.

إنّ العراق وطبيعة نظام الحكم فيه منذ القدم لم يكن على صورة أو شكل واحد، لكنها كانت تتسّم بالمركزيّة. فالملك كان هو الحاكم ويمسك بجميع السّلطات ويستمد سلطته من الآلهة ليكون إلهاً بين النّاس المحكومين. أمّا في العصر العباسي فقد قسّم العراق بعد بناء بغداد إلى ثلاث مناطق إداريّة، هي بغداد والكوفة والبصرة، حيث يتم إختيار الولاة من قبل الخليفة العباسي[3]. أمّا في العهد العثماني قسّم إلى 4 ولايات هي الموصل وكركوك وبغداد والبصرة بحيث أصبحت الولاية تساوي الإقليم[4]. وفي حقبة الإحتلال

---

[1] زيد علي الأسدي، النظام الدستوري العراقي بحثاً عن صيغة جديدة للحكم، مرجع سابق، ص 193.

[2] المرجع نفسه، ص 199.

[3] عامر سليمان، جوانب حضارة العراق القديم، د.ن، بغداد، 1983، ص 182.

[4] زيد علي الأسدي، النظام الدستوري العراقي بحثاً عن صيغة جديدة للحكم، مرجع سابق، ص 214.

البريطاني عام 1918 قسّم إلى 10 محافظات يدير كل محافظة موظّف يطلق عليه إسم المتصرف. وبعد تعيين الملك فيصل، تم وضع اول دستور عراقي في العصر الحديث وجاء بعض مواده لتنظيم العمل الإداري، حيث نصّ على تعيين المناطق الإداريّة وأنواعها وأسماءها وإختصاص موظفيها بموجب قانون خاص، حيث تمّ منح الوحدات المحليّة والإداريّة شخصيّة معنويّة تتمتّع بالمركزيّة الإداريّة. بالإنتقال لمرحلة ما بعد الحكم الملكي وتركز السلطات بيد عبد الكريم قاسم، تحوّل العراق إلى نظام إداري مركزي مطلق. وبعد وصول حزب البعث إلى الحكم، تمّ إنشاء دستور جديد عام 1970 سمي بالدّستور المؤقت الذي حصر مؤسسات السّلطة العراقية بمجلس قيادة الثورة، والمجلس الوطني ومجلس الوزراء والقضاء، وشرّع قوانين حديثة تختص بالنّظام القانوني والإداري، حيث أصبحت اللامركزيّة واضحة من خلال توسيع صلاحيات الوحدات الإداريّة المنتخبة. فكان لا مركزياً بالشكل ومركزياً في التطبيق حيث لا سلطة تعلو على سلطة الحزب. هذا النّظام الشّديد المركزيّة أدى إلى نتائج قمعيّة على الشعب العراقي، ولا تزال آثاره السلبيّة مستمرّة حتى اليوم. وحتى بعد زوال حكم صدام حسين، لم يختلف الوضع نهائياً بل إنتقلنا إلى نوع جديد من قمع الحريات والدكتاتوريّة. وتولّدت عدّة دكتاتوريات بدل دكتاتوريّة واحدة، تكوّنت من الطوائف والقوميات، والأعراق والمذاهب والمحاصصات والمحسوبيات العشائريّة.[1]

إنّ الدولة العراقيّة كانت ولا تزال أداة سلطة موضوعيّة رهن إشارة من أخذوا بيدهم زمام القيادة، حيث إنشغلوا بإدارة الموارد التي سوف تسمح لهم بتغذية شبكات المحسوبيات، والجهاز القمعي الذي يضمن بقاء السّلطة بيدهم.[2]

---

[1] زيد علي الأسدي، النظام الدستوري العراقي بحثاً عن صيغة جديدة للحكم، مرجع سابق، ص 215-216.

[2] وليم بولك، لكي نفهم العراق، المؤسسة العربيّة للدراسات والنّشر، بيروت، 2006، ص 45.

إن السرعة التي وضع على أساسها الدستور العراقي لم تسمح له حتى الآن في الوصول لبناء دولة موحدّة، بسبب كثرة الأخطاء والإشكاليات الكبيرة في القواعد الدستوريّة التي وضعت وفقاً لمقتضيات الأمر الواقع والمصالح الأمريكيّة.

إنّ الفدرالية مصطلح معياري وليس وضعي، ويجمع بين الحكم المشترك والحكم الذاتي في الأقاليم، فهو يقوم على القيمة والمصداقيّة المفترضة في الجمع بين الوحدة والتّعددية على أساس إستيعاب الهويات المميّزة، والحفاظ عليها وتعزيزها ضمن إتحاد سياسي أكبر حجماً.

إنّ الفدرالية التي نادى بها دستور عام2005، تخلق دويلات عديدة خاصّة حينما يكون السّكان من عدّة أجناس وأعراق. شرط أن يكونوا تحت راية واحدة موحّده هي الدولة، تتمتّع بالقوّة وتجمع بين الكل ويعيشون معاً على أرضها ويتفاعلون معاً، وينصهرون ويشكلون ملامح خاصّة بهم وطابعاً معيّناً يدل على شخصيتهم القويّة.[1]

إنّ من واجب المكوّنات السياسيّة والدينيّة والإجتماعيّة العراقيّة الإهتمام بدستوريّة الدّستور الذي يعتبر الأهم. لانّ الدستوريّة تعني الإلتزام بالدّستور وتطبيقه والإبتعاد عن كل صور المحاباة والمحسوبيّة. فهو عمليّة كتابة وتدوين وثقافة وسياسة وإجتماع وحتى أنها نفسيّة.

إنّ مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يقود إلى مرحلة وسطية كبرى، تتضمّن مراحل فرعيّة صغرى يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط

[1] إبراهيم عبد الكريم الغازي، الدّولة والنّظم السياسيّة، دار المتنبي، الإمارات، 1989، ص 91.

مشاركة المواطنين في العملية السياسية وتشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.[1]

والديمقراطيّة التوافقيّة، غالباً ما يتم إعتمادها في هذه المرحلة لفترة قصيرة جداً، حتى يصار بعدها إلى تأسيس كيان ديمقراطيّ، وكلّما إمتدت فترة إعتماد الديمقراطيّة التوافقيّة كلّما أصبحت العصبيّات والطائفيّة أقوى، ولا يمكن التّخلص منها. لبنان قد وصل لهذه المرحلة للأسف والعراق يسلك نفس المسار، ولكنّه حتى هذه اللحظة لا يزال بإمكانه النجاة وإنقاذ ما تبقى من الكيان شرط تكاتف الأطراف كافة.

وحسب كثير من الأدبيات السابقة، فإنه يمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد، وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة، وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها[2]. وللأسف لا تزال عمليّة التوافق منقوصة في العراق، بسبب الخلافات الحزبيّة والطائفيّة والعرقيّة والإثنيّة.

إنّ الحياة السياسية في العراق إتسمت ما بعد 2003، بشمولية (دينية، مذهبية، قومية) تنافسية، وفي بعض الأحيان كانت إقصائية، وبدلاً من تحقيق وعود بناء نظام ديمقراطي يضمن التداول السلمي للسلطة، ويحمي الحقوق، ويرسخ دولة المواطن، ظهر استبداد الأحزاب الدينية، كواحد من أخطر أنواع

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، الإنتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، 24 يناير 2013، https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html دخل للموقع في 19-6-2022.

[2] المرجع نفسه.

الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تاريخ العراق المعاصر، فتمّ تجاهل النظام السياسي الشمولي لمفهوم حيادية المؤسسات في الأنظمة الديمقراطية.

إنّ النظام السياسي العراقي، اليوم لا يزال يعاني من أزمة معقدة على المستويات كافة وفي القطاعات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدت إلى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية، وكثرة الصراعات والتناقضات، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي، وأصبحت أجهزة الدولة مشلولة وضعيفة. كل ذلك أدى إلى ممارسة العنف أو الحرب الأهلية في مراحل زمنية مختلفة، أوصلت البلد إلى حافة التقسيم، فضلاً عن اختلال تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتنمية والإعمار للنهوض بالواقع العراقي، ممّا عمّق أزمات النظام السياسي، إذ أصبح مُعرضاً لانهياره كدولة مع عدم وجود استراتيجيات ناجحة للوصول لمصاف الدولة الحديثة.

إنّ الفاعلين السياسيين في العراق يتباينون ويتناقضون في الرؤى تجاه بناء الدولة، وما تم وضعه من إطار دستوري لبناء الدولة العراقية، لم يسهم في حل المعضلة، بل زاد في التعقيد، كونه أوجد معضلات أخرى متعلقة بعضها بعدم بيان معالم الهوية العراقية، وطبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات الثلاث، ليشخص ذلك ضياع الدولة بين أتون نصوص دستورية لا رابط بينها، بل كانت اقتطاعات غير موفقة وضعت إما على عجل، أو عن قصد، أو عن عدم دراية بدور الدستور ومكانته في حياة الدول والشعوب.

القسم الثاني:
مستقبل بناء الدولة الحديثة في العراق

المجتمع هو "كيان جماعيّ من البشر، يربط فيما بينهم شبكة من التّفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرّة نسبياً، شرط أن تستمر هذه العلاقات في تأمين إستمراريّة هذا الكيان وبقائه وتجدّده في الزّمان والمكان." يبدأ تكوّن المجتمع من الأسرة، ايّ الأب والأم والأولاد ثم تكبر لتصبح عائلة، ومن ثم عشيرة أو قرية أو مدينة، واخيراً نصل إلى المجتمع الأكبر الذي تمثّله الدولة. وداخل الدوّلة قد يتواجد مجموعة من المجتمعات الصغيرة الفرعيّة، التي تتكوّن على أساس تقارب إجتماعي أو جعرافي أو لغوي او ديني أو إثني. إذاً المجتمع متغيّر بطبعه ولا يكون صحيّاً إلاّ بذلك وإلاّ إضمحل.[1]

من أبرز النّظم ما يعرف بالنّظام السّياسيّ الذي يوفّر الأمن الداخلي والخارجي للمجتمع. فكلّما شعر البشر بأهميته سعوا إلى تنظيمه. ولكيّ ينظّم لا بدّ من وجود سلطة سياسيّة تقود عمليّة التّنظيم. فالسّلطة السياسيّة ملازمة لوجودالمجتمع. ومن هنا تظهر اهميّة المجتمع السّياسيّ الذي يتطلّب وعياً مشتركاً لترسيخ إنتماء الأفراد له، بالإضافة إلى مرونه كبيرة وإمكانيّة لتطوّره من خلال التأثر والتأثير. فالسلطة السياسية الناجحة من خلال السياسة التي تعتمدها تقود المجتمع وتدير شؤونه[2]. ولا يمكن لنظامين سياسيين أبداً أن يتشابها فلكل مجتمع خصوصيّة معيّنة تميّزه.

---

[1] حسين عبيد، المجتمعات المتعدّدة الأقليات وإشكاليّة التّعايش، مرجع سابق، ص 11-12-13.

[2] المرجع نفسه، ص 14-15-16.

الفصل الأول:
مرتكزات ومعوقات بناء الدولة الحديثة

الدولة هي "كيان سياسيّ وقانوني و إجتماعي، لها شخصيّة معنويّة ذو سلطة سياديّة معترف بها في رقعة جغرافيّة محدّدة على مجموعة بشريّة معيّنة." وهذا يعني أن للدولة حقوق وواجبات كأي فرد، وهي سلطة فعّالة، هدفها الاول حماية مواطنيها وأمنها من الأخطار الخارجيّة والحفاظ على المصلحة العامّة.[1]

المبحث الأول:
في مرتكزات بناء الدولة الحديثة

للسّلطة المركزيّة دور هام في بناء الدّولة الديمقراطيّة العادلة، التي تعتمد على الشّفافيّة في إتخاذ القرارات وتفضيل مصلحة البلاد العليا على المصالح الضّيقة.[2]

فالدّول الغربيّة مثلاً بنت حداثة معمّقة مرتكزة على تعزيز الديمقراطيّة من خلال عدّة خطوات، منها صياغة نظام إنتخابي عادل، وسيادة القانون والمحاسبة، وتعزيز المواطنة والعدالة الإجتماعيّة، وبناء الهويّة الوطنيّة الجامعة وتدعيم حقوق الإنسان. والجدير ذكره أن هذه العناصر مترابطة لا يمكن فصل أي جزء عن الآخر، ولا تبنى المجتمعات الديمقراطيّة إلاّ بإجتماع كافة العناصر.

---

[1] حسين عبيد، المجتمعات المتعددة الأقليات وإشكالية التعايش، مرجع سابق، ص 17-18.

[2] مسعود ضاهر، التّعدديّة والتّنوّع في العالم العربي المعاصر: الواقع والآفاق المستقبليّة، دوريّة شؤون الأوسط، العدد 58، ربيع 2012، ص15.

أولاً: صياغة نظام إنتخابي عادل:

الديمقراطيّة إذاً، هي حكم الشعب بالشّعب، تتم عمليّة حكم الشعب من خلال إتخاذ القرارات التي تمس بمصالح المجتمع ككل بشكل جماعي، حيث يكون للأفراد الحق بالمشاركة فيها بشكل متساوٍ. مبدأ التمثيل هو في جوهر الديمقراطية وليست الأمر الوحيد. فبحسب الأمين العام للأمم المتحدّة عام 1991، إعتبر أن الإنتخابات ليست النقطة النهائية في تحقيق الديمقراطية بل هي فقط خطوة صغيرة بإتجاهها.[1]

من خلال العملية الإنتخابيّة يختار الشعب ممثليه، الذين يشكلون السلطة الحاكمة التي تخضع لمراقبة الشعب ومحاسبته، بشكل حرّ عبر الانتخاب من أجل تداول السلطة.

وللوصول لهذه المعادلة لا بدّ من إقامة عمليّة إنتخابيّة نزيهة وشفافة، تبدأ بصياغة نظام إنتخابي عادل. يمكن إعتبار النّظام الإنتخابي هو الحجر الأساس لبناء دولة حديثة ديمقراطيّة، فالعمليّة الإنتخابيّة هي تجسيد لعمليّة إنتقال السّلطة بشكل سلمي ديمقراطي ودليل على المحاسبة[2]. عمليّة إنتقال السّلطة يجب أن تحصل بشكل دوري، وهي أمر في غاية الأهميّة لمنع أي شخص أو حزب من الإستئثار بالحكم، وبالتالي الوصول لنظام حكم دكتاتوري قمعي مبني على هتك الحريّات وطمس حقوق الإنسان. أمّا المحاسبة، فتتمثل في معاقبة أو إعادة النّظر بالخيارات، فالأفراد الذين تسلموا زمام السّلطة ولم يفوا بوعودهم أو لم ينفذوا القانون، فتكون معاقبتهم من خلال عدم إنتخابهم مرّة أخرى والعكس صحيح.

العمليّة الإنتخابيّة لن تصل إلى هدفها الصحيح إلا إذا إستطاع القانون الإنتخابي تمثيل أكبر شريحة ممكنة من المواطنين. لذلك لا يمكن إسقاط أي قانون إنتخابي نجح في دولة ما على دولة أخرى، فلكل دولة خاصيّة معيّنة إمّا من ناحية ديمغرافيّة أو إجتماعيّة أو سياسيّة.

---

(1) United Nation, Human Rights an Elections a Handbook on the Legal technical and Humans right aspects of Elections, Center for Human Rights, New York and Geneva, ISSN 1020-1688, 1994, P. 1.

(2) International Institute for Democracy and electoral Assistance, Elections, Electoral Systems and Party Systems, International IDEA, Stromborg- Stockholm, 2017, P.3.

ضمنت العديد من الشرع الدّوليّة الحق بالإنتخاب، من ضمنها المادة 21 من شرعة حقوق الإنسان.[1]

والعهد الدولي للحقوق المدنيّة والسياسيّة أيضاً، ضمن حق الإقتراع في المادّة 25 منه، حيث نصّت على أن يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز الحقوق التالية التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة.[2]

إن للإنتخابات ثلاث مبادىء توجيهيّة وهي التّمثيل والشفافيّة والشموليّة. يعرّف التمثيل بأنه من أهم عناصر القانون الإنتخابي لأن هدف الإنتخابات الأساسي هو تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثّل فيه رغبة النّاس. ولكي يكون القانون عادل يجب أن يحاول تمثيل أكبر عدد ممكن من الأفراد مراعياً الأقليات.

بالإنتقال إلى الشفافيّة، يجب أن تكون آليّات النظام الإنتخابي معروفة وواضحة للناخب والمرشّح والأحزاب، وذلك لتفادي الإرباك وانعدام الثقة في العمليّة الإنتخابيّة كلّها، وبالتّالي التأثير على شرعيّة ومشروعيّة المنتخبين. أمّا الشموليّة للقانون الإنتخابي تتجسّد بأن يسمح لكل المواطنين بممارسة حقّهم بالإنتخاب، وأن لا يمارس التمييز ضدّ إحدى المجموعات أو الأقلّيات. بمعنى آخر، الحق لكل مواطن في المشاركة بالعمليّة الإنتخابيّة بصفته ناخباً أو مرشّحاً بغض النظر عن طبقته الإجتماعيّة والطائفيّة ونوع جنسه ودينه وعرقه.

اتخاذ القرار بتغيير النظام الانتخابي أو الابقاء عليه، تتأثر عادةً بأحد الظروف التالية، إما أن اللاعبين السياسيين يفتقدون للمعرفة الأساسية والمعلومات، لذلك فإن خيارات وتأثيرات الأنظمة الانتخابية

---

(1) Universal Declaration of Human Rights, United Nations, Article 21.

(2) Minnesota University, International Human Rights Instruments and Human Rights Library, International Covenant on Civil and Political Right, Article 25.

المختلفة غير مدركة من قبلهم. أو أن اللاعبين السياسيين يستخدمون معرفتهم بالأنظمة الانتخابية للترويج لنماذج تخدم مصالحهم.

ثانياً: سمو الدستور وسيادة القانون والمحاسبة:

يعتبر سموّ الدّستور أحد أبرز خصائص الدّولة القانونيّة بحيث يتمّ من خلاله تنظيم صلاحيات السّلطات كافّة داخل الدّولة. للسّمو الدستوري نوعان، الأوّل ماديّ بمعنى أنّ "كل نظام قانوني يجب أنّ يرتكز على الدّستور وهو القاعدة الأساسيّة التي يتفرّع منها باقي الفروع"[1]. ينتج عن هذا التعريف خاصيّتين أساسيتين، الأولى إحترام مبدأ سيادة القانون أو مبدأ المشروعيّة، لأنّ كل عمل ينتهك نصاً دستورياً يلغى. والخاصيّة الثانيّة تعارُضه مع مبدأ تفويض الصّلاحيّات. أمّا النوع الثاني فهو السّمو الشّكلي، أيّ أنّ كل تعديل دستوري يتطلّب إجراءات خاصّة عن تلك المعتمدة في تعديل القوانين العاديّة. هذا النّوع يعتمد مع الدّساتير الجامدة وليس المرنة. ينتج عن هذا النوع من السّمو خاصيتين أيضاً، الأولى إستقرار نسبي في القواعد الدّستوريّة، والثّانية أنّ الدّستور يحدّد إختصاص السّلطات وبطلان أيّ قانون يتعارض مع النّص الدّستوري.[2]

إنّ الرقابة على دستوريّة القوانين هو الوسيلة الأنجح لحماية مبدأ سموّ الدّستور. فالرقابة هي آليّة لحماية أحكام الدّستور، ومراقبة مدى إحترام النّصوص القانونيّة الصّادره عن السّلطة التّشريعيّة لهذه الأحكام. قد تكون هذه الرّقابة إمّا وقائيّة أي قبل إصدار النّص القانوني، أو علاجيّة أيّ بعد إصدار النّص القانوني.[3]

تتنوّع الرّقابة على الدّستور بحسب نوع النّظام السّياسي المعتمد، كما تختلف في آلياتها بإختلاف النّظام الدّستوري. ويمكن حصر أنواع الرّقابة الدّستوريّة بنوعين، الأوّل الرّقابة السياسيّة، والثاني الرّقابة

---

[1] حسين عبيد، القانون الدستوري العام المبادىء والقواعد التطبيقيّة في النّظم السّياسيّة، دار البيان العربي للطباعة والنّشر، الطبعة الثانية، بيروت، 2022، ص 139.

[2] المرجع نفسه، ص 139-141.

[3] المرجع نفسه، ص 141.

القضائيّة. تتألف الرّقابة السّياسيّة من طريقتين، الأولى هيئة خاصّة مُشكّلةً سياسياً بهدف التّحقق من مطابقة القوانين للنّص الدّستوري قبل صدوره، إذ أنها رقابة وقائيّة. إقترح هذا النّوع من الرّقابة الفقيه الفرنسي سيبس بعد الثّورة الفرنسيّة عام 1791 بهدف حماية الدّستور الفرنسي، من خلال تجربتين. هذه التّجارب أثبتت فشل الرّقابة السّياسيّة في فرنسا فانتقلت إلى الرّقابة السياسيّة–القضائيّة حيث تتولاها هيئة مختلطة تتّصف بطابع سياسي في تشكيلها، وقضائي في صلاحيّاتها. والطريقة الثّانية هو من خلال هيئة نيابيّة. هذا النّوع من الرّقابة السياسيّة تمّ إعتماده في الدّول ذات الطّابع الإشتراكي التي كانت تسعى لسيادة المجالس الشعبيّة المنتخبة. إنتهت هذه الرّقابة مع المتغيرات التي حصلت بنهاية الحرب الباردة.[1]

إنّ الرّقابة القضائيّة التي تمثّل النّوع الثاني من أنواع الرقابة على الدّستور، إعتمدت في الكثير من الدّول لمراقبة القوانين، إذ إعتبروا أنّ طبيعة الرّقابة قانونيّة أوّلاً، وأنّ الهدف هو معرفة مدى مطابقة القانون العادي مع الدّستور ومنع أيّ تجاوز من البرلمان في التّشريع. هذه الرّقابة تعني " أنّ يختصّ القضاء بالنّظر في دستوريّة القوانين." فالقضاء بنظر من تبنى هذه الرّقابة هو المؤهل لمعرفة الحدود الدّستوريّة للسّلطة التّشريعيّة لعدّة أسباب. أهم هذه الأسباب ما يتعلّق بصفات القضاة في التّفقه القانوني والحياد والنّزاهة والإستقلاليّة، ومنها ما يتعلّق بصفات الإجراءات القانونيّة التي تتميّز بالعلانيّة والشّفافية وتعليل للأحكام. جميع تلك الصّفات تشكّل معاً ضمانة فاعلة لرقابة دستوريّة للقوانين.[2]

ينصّ مبدأ سيادة القانون على أنّ جميع الأشخاص والمؤسسات العامّة والخاصّة، وحتى الدّولة بكيانها مسؤولين أمام قوانين صادرة، هذه القوانين تطبّق على الجميع بالتّساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى إتخاذ تدابير لكفالة الإلتزام

---

[1] حسين عبيد، القانون الدستوري العام المبادىء والقواعد التطبيقيّة في النّظم السّياسيّة، مرجع سابق، ص 144–145–146–147.

[2] المرجع نفسه، ص 147–148.

بمبادىء سيادة القانون والمساواة أمامه، والمساءله والعدل في تطبيقه والفصل بين السّلطات، والمشاركة في صنع القرار وتجنّب التّعسف والشفافيّة الإجرائيّة والقانونيّة.

أعطى ميثاق الأمم المتّحدة من خلال ديباجته والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 أهميّة كبرى لمفهوم سيادة القانون. ولكن يمكن للحكومات إنتهاك هذه الحقوق عندما تواجه أية تهديدات داخلية أو خارجية، مثل الحرب، أوالإضطراب المدني، أو الجريمة لمواجهة هذه ألامور من خلال التركيز القوي على الامن القومي، ما يترتب عليه في كثير من الاحيان فرض قيود شديدة على الحقوق والحريات الأساسية لأفراد المجتمع.

إنّ أهميّة سيادة القانون والمحاسبة تتجلى في عدّة نقاط أساسيّة، وهي ترسيخ مبدأ العدالة الإجتماعيّة وتقييد ممارسات السّلطة، فهي تعوّق الممارسة الخاطئة للسلطة المبنيّة على التعسفيّة والقمعيّة والإكراه وبالتالي منع الوصول للدكتاتوريّة [1]، وأخيراً المساواة في المعاملة بين جميع الأفراد.

أمّا معايير سيادة القانون، فتتلخّص بمبدأ الشرعيّة الذي يشتمل على عدّة أمور، وهي أنّ إحترام القانون يفرض أن تكون الإجراءات التي تتخذها الدولة متوافقة مع القانون، والإمتثال للقانون والأخذ بعين الإعتبار العلاقة بين القانون الدولي والقانون المحلي، وعدم تعارضهما بل تكاملهما ومنح صلاحيات محدودة للسلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة، لمنع إستبداد أي سلطة بالحكم والقيام بإجراءات تشريعية تتصف بالشموليّة والشفافيّة والديمقراطيّة، وفرض إستثناءات في حالات الطوارىء فقط ولمدّة محدودة ومنع إستمرارها، وإحترام وتطبيق القوانين بشكل فعّال.[2]

---

[1] معهد راؤول، ويلنبريغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون، سيادة القانون دليل للسياسيين، معهد راؤول ويلنبريغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون، ترجمة السيدة عزه قناوي، ISBN: 978-91-86910-93-8، آب 2012، ص 20-21-22.

[2] اللجنة الأوروبيّة للديمقراطيّة من خلال القانون، قائمة معايير سيادة القانون، اللجنة الأوروبيّة للديمقراطيّة من خلال القانون، 2016، ص 18-19-20-21-22.

إنّ تعزيز المواطنة والعدالة الإجتماعيّة هي صفة للمواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، وفق شروط يحددها المجتمع من واجبات وممارستها على أرض الواقع، إن الوعي بالمواطنة يأتي كجزء من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة الوطنية لدى أفراد المجتمع وتعزز الوحدة الوطنية.[1]

أصبح مفهوم المواطنة شاملاً بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، والذي عبّر في جوهره عن مبادىء المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات بين المواطنين كافّة، وإعتبر دليلاً على تطبيق حقوق الإنسان بإعتباره أساس الحريّة والعدل والسّلام.[2]

تتجسّد قيم المواطنة بأربع عناوين رئيسيّة،[3] وهي المساواة التي تتمثّل بحق التعليم والعمل والجنسيّة والمعاملة المتساوية أمام القانون، والحريّة التي تشمل حريّة الإعتقاد وممارسة الشعائر الدينيّة والتنقل، والتعبير عن الرأي والمشاركة التي تشمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو الإحتجاج السلمي وحق الإضراب، والتصويت في الإنتخابات العامّة. وأخيراً المسؤوليّة الإجتماعيّة التي تشمل العديد من الواجبات، مثل دفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكريّة للوطن، وإحترام القانون وإحترام الحريّة والخصوصيّة.

يمكن ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع، من خلال تأسيسه ثقافياً واجتماعياً، وغرس روح التسامح من أجل العمل بروح الفريق الواحد، وتعميق الشعور بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع وتعميق لغة الحوار، للتعبير عن روح التعايش مع الإختلاف. تبقى قيم المقاومة معبّرة عن نسق إجتماعي وثقافي، فهي نتاج المجتمع. وقد أصبحت المواطنة قضيّة وجود من خلال العلاقة بين الدولة بوصفها نظاماً والأطراف المتمثّلة

---

[1] عبد المجيد زيد الشناق، التربية الوطنية، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، 2006، ص 32-33.

[2] منذر عبيس، تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيّين، جامعة الشرق الأوسط، عمّان الأردن، 2017، ص 4.

[3] خالد قرواني، الإتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة، جامعة القدس المفتوحة، القدس-فلسطين، سنة النّشر غير موجودة، ص 12.

في الشعب. تعدّ المسؤوليّة مشتركة يتحمّلها الجميع. فهي البوتقه التي تنصهر فيها مشاعر المواطن وأحاسيسه إلى وطن له تراثه التّاريخي وأعرافه، لتحويل مفهوم المواطنة من شعار إلى واقع عملي مؤسس لمجمل القيم والعلاقات الإجتماعية.[1]

تشتمل المواطنة على عدّة عناصر. أوّلاً الإنتماء أيّ شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للإرتقاء بوطنه وللدفاع عنه. كما أن هذا المفهوم يتألف من عدّة أبعاد وهي الهويّة والإلتزام والديمقراطيّة. ثانياً الولاء وهو أشمل وأوسع من الإنتماء، وقد يمتزج المفهومان سوياً أو لا. ويقصد بالولاء مجموعة المشاعر التي يحملها الفرد تجاه الكيان الذي ينتمي إليه. من مظاهره تدعيم السلوكيات السويّة والتيارات الإيجابيّة، والقيام بالواجبات بأمانة والإشتراك في المشروعات الوطنيّة وتقويّة روح التآلف الإجتماعي، والتعاون بين المواطنين وإحترام القانون والإلتزام به، وإحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع. ثالثاً الديمقراطيّة ورابعاً التعاقد،[2] فالمواطن يرتبط مع الدولة ومع المواطنين الآخرين برابطة قانونيّة يتحدد من خلالها حقّه وواجباته، ويقبل بها الخضوع للسلطة الحاكمة.[3]

ينتج عن هذا العقد عدّة مفاعيل، ومنها أن يصبح المواطن عضو مؤسس في تكوين المجتمع السياسي الذي ينتمي إليه. أمّا السلطة السياسيّة فليست ملكاً يحصل عليه أصحابها بالإرث ولا بالإمتياز الطبيعي والعائلي، ولا هبة من أحد ولا حقاً إلهياً. كما أنّ الشعب مصدر جميع السلطات العامّة في الدولة، بحيث تمارس الحكومات سلطتها بالنيابة عنه. وأخيراً القوانين الصادرة عن السلطات الدستوريّة هي تعبير عن إرادة المواطنين.

---

[1] منذر عبيس، تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيّين، مرجع سابق، ص 3.

[2] عائشة رحوي، المدرسة والمواطنة الطور المتوسط ببعض متوسطات مدينة تلمسان نموذجاً، جامعة وهران، 2010، ص 26-27.

[3] خالد قرواني، الإتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة، مرجع سابق، ص.ص 13-14.

ثالثاً: بناء هويّة وطنيّة جامعة:

تعتبر الهويّة موضوع جدال في الأدب السياسيّ. وقد إحتدم بعد إنهيار النّظام الإشتراكي العالمي. والخصوصية أمر ملازم لكل حديث عن الهويّة.[1]

الهوية الوطنية هي ببساطة "شعور الفرد بالخصوصية أو التميّز نتيجة الانتماء إلى دولة واحدة أو أمة واحدة"[2]، أو مجتمع واحد أو وطن واحد، هذه الخصوصية أو التميّز تشكل جوهر وجود الفرد وشخصيته المتميّزة. فهي نتاج ثقافي اجتماعي تاريخي عام. إن الهوية الوطنية تبقى في حالة حركة مستمرة، وعادة ما تتفاعل وتقوّى عندما يتعرض أفرادها إلى خطر داخلي أو خارجي، مثل: تهديد عسكري، أو أزمة اقتصادية أو كارثة طبيعية، حيث يسعى الأفراد إلى التوحّد من أجل تحقيق الحماية المتبادلة في مواجهة الخطر، أو التهديد المشترك.[3]

ولذلك تلعب الهوية الوطنية دوراً بارزاً في تعزيز الوحدة الوطنية، وإرساء دعائمها على أسس متينة وراسخة، فتمنح أبناءها الشعور بالأمن والطمأنينة والاستقرار، فالهوية الوطنية عامل توحيد توفّر فرصة حقيقية للمجتمع لتحقيق التكامل والاندماج الوطني، مما يعزّز فرص المجتمع في التقدم والازدهار، وتحقيق العيش المشترك، من أجل حياة إنسانية حرّة كريمة لأبناء الهوية الواحدة، وتحقيق التكامل والاستقرار في المجتمع، وزيادة حجم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، على أساس راسخ لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة.

---

[1] عبد الحسين شعبان، جدل الهويّات في العراق الدولة والمواطنة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 16-17.

[2] Anthony D. Smith, National Identity Ethno-national in Comparative Perspective, University of Nevada Press Reissue edition, 1993, p. 70.

[3] Samuel P. Huntington, Who Are We? The Challenges to America's National Identity, Simon and Schuster, December, 2005, P.P 90-91.

وعلى النقيض تماماً، فإن انقسام وصراع الهويات، يُلحق أفدح الأضرار بالدولة والمجتمع على حد سواء، ويقف عائقاً أمام الاستقرار والتقدم، ويعيق بناء الدولة وقيامها بوظائفها في التنمية، وتحقيق الأمن وضمان القانون، والنظام، وبفشل الدولة تفقد مبررات وجودها.[1]

إن مسألة الهوية الوطنية تحظى باهتمام كبير في العالم اليوم، ففي مختلف أنحاء العالم يتساءل الناس عن خصائصهم المشتركة، وما الذي يميزهم عن غيرهم، وبشكل عام يتساءلون: من نحن؟ ولمن ننتمي؟

الهموم تصنع هويّة الإنسان وقدره وتعكس طاقاته الفعليّة الداخليّة لذلك هي أمر مهم جداً للتاريخ والثقافة والهويّة. والهموم هي مؤشر على طبيعة همّة الأفراد والمجتمع والقوميّة والثّقافة ومستوى إرتقائهم. توحّد الهموم دليل على وحدة الأمّة وتوحيد همّتها، ويستحيل بناء الهوية دون وجود هموم مشتركة.[2]

إفراغ أي كيان من همومه الكبرى وتوجهها صوب الهموم الصغرى، يؤدي لتفريغ هويّته من معنى الهمّة الإجتماعيّة والسياسيّة والشّرعيّة والدوليّة، من خلال تمزيق النّسيج الماديّ والمعنوي للفرد والمجتمع والمؤسسات[3]. تمزيق هذين النسيجين يؤديان إلى صنع هموم خارج التاريخ لأنّها تحاصر الفرد والمجتمع بهموم العيش اليومي، ممّا يؤدي لإنتاج نفسيّة تخريبيّة للهويّة، وبالتالي تخريب شخصيّة المرء والمجتمع والمؤسسات والدّولة، وسحق الهويات الأخرى وتفريغ التّاريخ لأي كيان من محتواه الفعليّ.[4]

فالهويّة إذاً بطبيعتها متناقضة، فيمكن أن تتواجد سمة معيّنة عند فرد معيّن وتختفي عند الآخر أو تكون نفس الهويّة أقوى عند طرف أكثر من الآخر. فهي "مجموعة من الثّقافات التي تمثّل الحدّ الأدنى

---

[1] محمد تركي بني سلامة وخالد عيسى الإدوان، إشكاليّة الهويّة الوطنيّة الأردنيّة، جامعة اليرموك، إربد الأردن،2018، ص 2.

[2] ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، مرجع سابق، ص 14.

[3] المرجع نفسه، ص 20.

[4] ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، مرجع سابق، ص.ص 21-23.

المشترك بين جميع الذين ينتمون إليها."[1] هذا الواقع يفرض نوعاً معيّناً من العلاقة مع من يحملون نفس السّمة.[2] ويمكن إستنهاض هذه الهويّة لتحويلها من فرعيّة إلى أساسيّة أو العكس وتعتبر هذه الطريقة الأكثر تأثراً واستمراريّة.[3]

تتوقّف العلاقة بين التّعددية المجتمعيّة، وتلك السّياسيّة على طبيعة العلاقة بين الجماعات والقوى المختلفة التي تكوّن المجتمع. فإذا إرتبطت الجماعات رغم تعدّد الولاءات وتقاطعها، تصبح النّتيجة وجود مجتمع يقوم على التّوازن التّنافسي للسّلطة. التّكامل داخل المجتمع العراقيّ غيرطوعي بل مفروض بحكم الأمر الواقع، نظراً لغياب القيم المشتركة والإحساس بالإنتماء بين النّخب والمواطنين.

---

[1] عبد الحسين شعبان، جدل الهويّات في العراق الدولة والمواطنة، مرجع سابق، ص 23.

[2] محمد بن جماعة، التّعدديّة الثقافيّة ومفهوم الهويّة المتعدّدة الأبعاد، بحث محكّم مشارك في المؤتمر الوطني الأوّل للأمن الفكري المفاهيم والتّحديّات، المملكة العربيّة السعوديّة، مايو 2009، ص.ص 41-42.

[3] حسين قبيسي، محاضرة ألقيت في مدرسة حسن قصير حول سوسيولوجيّة العقل الباطني وأساليب الإستنهاض، 9 كانون الثّاني 2020.

المبحث الثاني:
في معوقات بناء الدّولة العراقيّة الحديثة

أهم ميّزة للمجتمع الداخلي العراقيّ منذ الأزل هو انه متعدّد على اكثر من مستوى. فالتّعددية هي من اهم الاسباب لعدم الإستقرار السّياسي والإجتماعي والإقتصاديّ والأمني للمجتمعات العربيّة عامّة، والمجتمع العراقيّ خاصة. فجذور هذه التّنوّعات يعود لتاريخ المناطق وحركات الهجرة التي شكّلت المجتمعات العراقيّة الحديثة منذ العام 1921، وحتى قبل هذا التاريخ لم ينضو تحت هويّة وطنيّة واحدة.[1]

كان الإنقسام والتّشظي المعرقل الأكبر لعدم نجاح الدولة العراقيّة الحديثة منذ بداية تأسيسها. ولكن مع إستمرار نمو الدولة وازدياد قوّتها أخذت هذه الإنقسامات بالضعف. كانت المؤشرات قويّة وفق المعطيات على أن العراق في طريقه لترسيخ أسس دولة القانون القائمة على مبدأ المواطنة، ولكن صعود بعض الأناس الذين ينتمون إلى تيارات مختلفة، ذات خلفيات وأيديولوجيات طائفيّة وقوميّة قد ضربت هذه الخطوات.[2]

فهذه الأفراد سعت إلى بقائها وإستمرار وجودها، من خلال دمج بعض عناصرها بمؤسسات الدولة، السياسيّة والعسكريّة والإقتصاديّة والثقافيّة وفق مبدأ المحاصصة مّما أدى لإنتشار الفساد، فحل الولاء لهذه التيارات محل الولاء الوطني. أصبح المواطن يبحث عن توفير الحماية خارج إطار الدّولة ومؤسساتها، فلم يجد ملجأ يحميه سوى اللجوء إلى الهويات الفرعيّة. تم إستغلال هذا الإنقسام من قبل الدّول الإقليميّة والدوليّة، فساهم التّدخل الخارجي بشكل مباشر بتجييش النّفوس وإبقاء الشّرخ أكبر بين جميع الأطياف.

خلاصة الحديث، ضعف الأداء السياسي إلى جانب ضعف النّظام وعدم عدالته، والتّدخل الخارجي سيؤدي إلى أحد أهم الأزمات المعرقلة لبناء الدّولة وهي أزمة الهويّة.

---

[1] ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق... المقومات والمعوّقات، جامعة النّهرين، 2011، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص.ص 70-71-72.

أولاً: التّعدديّة وأزمة الهويّة العراقيّة:

الهموم الكبرى هي التي تصنع سبيكة الإرادة ومراميها، ومستوى الإستعداد للتضحيّة من أجلها. وهذا الواقع تغلغل داخل العراق منذ أن أصبح ميداناً لظهور الخلافة العربيّة الإسلاميّة. حيث تحوّل العراق إلى موطن الخلاف والفتن وطبع كيانه التاريخي بصبغة غامقة.[1]

فعوضاً عن الهويّة العراقيّة الموحّدة، جرى تصنيع هويّات عديدة للجيش والشّرطة وأجهزة الإستخبارات، التي أصبحت بطاقة تعطي للمرء مكانته في الدّولة والمجتمع، بالإضافة إلى تجزئة وتهميش وتخريب الهموم الكبرى عند الفرد والمجتمع والدولة، وصنع هويّة بلا هويّة ممّا يؤدي لتخريب أسس وبنية الوجود الفعلي للدولة والمجتمع.[2]

أولاً: تاريخ أزمة الهويّة العراقيّة والمعوقات المجتمعية والتضاريسية المؤثّرة في بناء الدولة العراقية:

أ. تاريخ أزمة الهوية العراقية:

برزت منذ حقبة السّلطنة العثمانيّة ومن بعدها دول الإنتداب. فبعد ان عمدت الدّول الأوروبيّة على تفتيت السّلطنة، نجحت في توصيف المجتمعات الخاضعة للسّلطنة على أساس مكّوناتها العرقيّة والطائفيّة، فحوّلت المشكلة إلى مشكلة "أقليّات" خائفة تبحث عن حماية الغرب لها. فأُنتشرت بذلك صيغ متعدّدة سياسيّة مثل الإنفصال والحكم الذّاتي وغيرها.[3]

إن الصّراع الطائفي كان موجوداً في العراق منذ صدر الإسلام، لطالما شهدت بغداد معارك بين المكونات السنيّة والشيعيّة سقط فيها الكثير من القتلى.[4]

---

[1] ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، مرجع سابق، ص 15-16.

[2] المرجع نفسه، ص 23-24.

[3] مسعود ضاهر، التّعدديّة والتّنوّع في العالم العربي المعاصر: الواقع والآفاق المستقبليّة، مرجع سابق، ص 8.

[4] علي الوردي، لمحات إجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1969، ص 12.

وتعتبر الحكومات التي توالت على العراق منذ سقوط الدولة العباسيّة، كان همّها الأكبر هو الفتوحات والجباية بدل العمران والحفاظ على سيادة الامن والنّظام في المجتمع، لذلك كان يضّطر أهل المدن للإلتجاء إلى العصبيّة القبليّة والقيم البدويّة من أجل المحافظة على أرواحهم وأموالهم. أمّا أهل العشائر الصغيرة، كانت تتكتّل وتؤلف إتحادات قبليّة كبيرة لكيّ تكون أقدر على البقاء. إشتد هذا الوضع في العهد العثماني حيث كان الولاة يضربون العشائر بعضها ببعض لكي يشغلوها أو يضعفوها على طريقة "فرّق تسد"[1]. وهو نفس الأسلوب الذي يستخدم اليوم من قبل كل الأطراف الخارجيّة، كي تستطيع الحفاظ على مكانتها وقدراتها على الأرض العراقيّة.

بعد سقوط صدّام عام 2003، إختلفت الموازين داخل العراق، وظهر طرفان وهما المعارضة المهمّشة والسّلطة. المكوّن السني بدأ يشكو من التهميش والإقصاء، أمّا الشيعة والأكراد أصبحوا هم القادة والزّعماء، بعد أكثر من ثمانين عاماً على إقصائهم نتيجة للسياسات القمعيّة في حقبة حكم صدّام وقبلها.[2]

ب. <u>العصبيّة وأزمة الهويّة:</u>

تعتبر العصبيّة هي المعرقل الأكبر لنّمو العلاقات بين أفراد المجتمع المتعدّد، الذين لن يستطيعوا المشاركة في الحياة السّياسيّة إلاّ من خلال الطائفة أو الحزب أو الإثنيّة أو القوميّة التي ينتمون لها. تعرّف العصبيّة بأنها "الدّفاع عن جهة أو شخص بحيث يرى باطلها حقاّ وإن كانوا على باطل، ويرى من يقف في مقابلهم على باطل وإن كانوا محقّين".

---

[1] المرجع نفسه، ص 19.

[2] إياد عنبر وإسحق يعقوب، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثّقافة، العدد 7، جزء 19، العراق، 2014، ص 173.

قد تكون العصبيّة بين منطقتين من نفس الطائفة، كما كان يحصل بين النّجف والكاظميّة، فالأولى يطلق أهلها على أنفسهم "أولاد علي" ، والثانيّة يطلق أهلها على انفسهم لقب "أولاد موسى" نسبة للإمام موسى الكاظم. فهنا خرجت القضيّة من إطارها الديني وأصبحت نخوة قبليّة، وحين يتقاتل "أولاد علي" و "أولاد موسى" ينسون أن علياً وموسى من شرعة واحدة ومبدأ واحد.[1]

كما أن الطائفيّة هي نمط من العصبيّة، تقوم على أساس من الإنتماء الإجتماعي أكثر مّما تقوم على أساس الدين والحرص على سلامة تعاليمه. فالعراقيون في نزاعهم الطائفي كانوا ينسبون كل فريق منهم إلى الرجل الذي يعتبرونه رمز عصبيتهم الطائفيّة فيقال "ربع علي" وربع عمر".[2]

إن الإختلال في التّوازن العددي بين هذه المجموعات قد يوّلد هيمنة عدديّة لجماعة على أخرى. وبالتّالي غلبة التّماسك الفردي على التّماسك المجتمعي الوطني[3] . وهذا هو الواقع السائد اليوم في العراق.

عام 1924 أعطت فئة لنفسها حق تجريد فئات أخرى من حقّها في المواطنة العراقيّة، فسحبت منها الجنسيّة العراقية كما حدث مع العراقيين الذين تنحدر جنسيتهم من الجنسيّة الإيرانيّة[4]. هذه الممارسات هي نتيجة اضطراب مفهوم الوطنيّة العراقيّة. فالعراق دولة حديثة النشأة وكان المواطنون يتبعون في جنسيتهم قبل إقامة دولتهم الجنسية العثمانيّة، وآخرون الجنسيّة الفارسيّة، خاصّة أولئك الذين يعيشون في مناطق متاخمة لإيران. وحين تم سنّ قانون الجنسيّة العراقيّة، إنقسم الجزء الخاص بالجنسيّة في بطاقته الشخصيّة إلى فقرتين الأولى الجنسيّة، ويكتب أمامها العراقيّة أمّا الثانيّة فالتبعيّة ويكتب أمامها عثماني أو فارسي.[5]

---

[1] علي الوردي، لمحات إجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 22.

[2] المرجع نفسه، ص 22.

[3] حسين عبيد، المجتمعات المتعدّدة الأقليات وإشكاليّة التّعايش، مرجع سابق، ص 37.

[4] علي السعدي، حزام النار الجعفري والعراق الجديد مفردات المواجهة وملامح السّلام، العارق للمطبوعات، الطبعة الثالثة، بيروت، 2010، ص 83.

[5] رجائي فايد، المأزق العراقي مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، كراسات استراتيجيّة، السنة الرابعة، العدد 137، العراق، مارس 2003، ص.ص 25-26.

وفي حوادث أخرى، جرت عمليات واسعة لسحب الجنسيّة العراقيّة من أصحاب التبعيّة الفارسيّة، وتم طردهم من العراق ومصادرة أملاكهم بدءاً من العام 1963 ، وتصاعدت عام 1972 حتى تم طرد ما يقارب 70 ألف مواطن بعد سحب الجنسيّة العراقيّة منهم، ثم أرتفع العدد عام 1997 إلى 595 ألف بحسب إحصاءات الامم المتّحدة[1] . هذا الواقع أدى لهشاشة الوطنيّة العراقيّة.

هذا التّعدد الذي يتميّز فيه العراق منذ آلاف السّنين بدل أن يشكّل نعمّة للأمّة العراقيّة، تحوّل إلى نقمة تجلب الويلات والحروب الداخليّة له، لأسباب عدّة، منها داخليّة من أفراد يسعون للبقاء في السّلطة، والإستفراد بالحكم عن طريق شدّ العصبيّات المختلفة كالدينيّة والعرقيّة والإثنيّة، كي يبقى في نظرهم المخلّص والحامي لهم. ومنها الخارجيّة خاصّة الغربيّة والصهيونيّة، بحيث تمّ إستغلال التّعددية الموجودة في النسيج العراقي لتفريقهم، حتى يصلوا لغايتهم في خلق كونتونات متصارعة غير مندمجة على أساس طائفي وإثني وعرقي في منطقة الشّرق الأوسط لإعطاء شرعيّة لوجود الكيان المحتل.

ج. <u>العامل التضاريسي والثقافي وعلاقته بأزمة الهويّة العراقيّة:</u>

إن العامل التضاريسي والسكاني، غاب عن جميع التحليلات الجيوبوليتيكيّة والديمغرافيّة، المتعلّقة بالتّعصب والطائفيّة للنخب العسكريّة والحزبيّة الحاكمة. فالسّنة مثلاً، لا يتشابهون جميعهم في الموقف المتعصّب عشائرياً وطائفياً. فالمشكلة هنا في التكوين المكاني لا المذهبي. وفي مقارنة بسيطة يلاحظ إختلاف شاسع بين سنّة التضاريس وسنّة السّهل. سنّة السهل لا يعانون من الضغط اللغوي القومي ولا الطائفي. كما أن جارة منطقة الأنبار هي سوريا العربيّة التي تشترك معهم باللغة والمذهب والتداخل السّكاني.

---

[1] المرجع نفسه، ص 26.

فلا وجود للتضاريس الصعبة في السّهل التي يمكن أن تؤدي لتقوقع، بل يوجد فرض للتداخل السّكاني والثقافي العميق بين السّنة والشيعة خاصّة في سامراء وبغداد.[1]

والدليل على وجود التمايز في العقليّة والميول ضمن الفئة الواحدة، هو إضطرار الفئة الحاكمة مراراً لشن حملات قمع وإبادة ضد العناصر السامرائيّة وغيرهم من سنّة السهّل، ورفضهم مشاركة سنّة السّهل في الحكم.[2]

لا يمكن إغفال دور العامل الثّقافي في تهميش بعض الفئات وخلق نزعة إنفصاليّة، فالحزب الشيوعي العراقي مثلاً ظل يرفع الشعارات حول حقوق الأكراد، ويقنعهم بأنهم قوميّة ولهم الحق في الحكم الذاتي والفدراليّة وحق تقرير المصير، لكنه عجز في أن يجعل شيوعياً واحداً من غير الأكراد يعرف حكاية كرديّة أو يرنم أغنية كردية. وبالتالي رغم كل التقديس الشيوعي للمسألة الكردية إلا أن ثقافتهم وتاريخهم ظلّ مجهولاً.[3]

لتصوير مدى التشرذم والتلخبط في الداخل العراقي، يمكن أخذ المنطقة الشماليّة كمثال. ففي هذه المنطقة أربعة مشاريع إنفصاليّة متنافسة، وهي أولاً مشروع كردستان العراق الذي يطالب بشمال العراق كلّه، ولاية الموصل وأجزاء هامّة من شمال سوريا وجنوب تركيا وغرب إيران. ثانياً المشروع الطوراني التركي، الذي تنادي فيه الاطراف القومية التركمانيّة، والذي يطالب بضم ولاية الموصل كلّها إلى تركيا وخلق إمبراطوريّة تركيّة تمتد من حدود الصين إلى يوغوسلافيا. ثالثاً مشروع آشورستان الكبرى، تنادي أطرافها القوميّة الآشوريّة بكل ولاية الموصل وشمال سوريا وجنوب تركيا من أجل إعادة أمجاد الإمبراطوريّة الآشوريّة. رابعاً المشروع العروبي في الموصل وتكريت، أخذوا الريادة في قيادة التيار القومي العروبي في العراق منذ

---

[1] سليم مطر، جدل الهويات أكراد تركمان سريان يزيدية صراع الإنتماءات في الشرق الأوسط، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص.ص 30-31-32.

[3] المرجع نفسه، ص 32.

بدايات تكوينه في أوائل القرن العشرين، وتزويده بالعناصر العسكريّة والحكوميّة منذ تكوين الدّولة الملكيّة وصولاً إلى الفئة البعثيّة التكريتيّة الحاكمة منذ 1968.

بعد حالة شبه الإستقلال التي عاشتها المنطقة الشمالية نشطت كافة الطوائف في المنطقة لتثبيت وجودها وهويتها. فقام التركمان بالتعاون مع الاتراك بفتح عدّة مدارس تركية لإغراء الطلاب للإلتحاق بها من خلال المنح الماليّة والوجبات الغذائيّة، والوعود بإستكمال الدراسة في تركيا، كل ذلك في إطار محاولة "التتريك" الثقافي للمنطقة. ووصل الحال بتلك المدارس إلى رفع الأعلام التركيّة وإلقاء النشيد الوطني التركي، وتعليق صور مصطفى أتاتورك داخل الصفوف.[1]

هذه الإجراءات تعتبر إمتداداً، أو رد فعل لممارسات أصحاب التوجه القومي العربي في العراق، سواء كانوا من البعثيين، أو من التيارات القوميّة الأخرى في ظل التشويش الذي يحيط بفكرة المواطنة العراقيّة.[2]

أمّا الأكراد، يؤكدون على أنهم جزء لا يتجزأ من العراق، ولكنهم يسبقون طروحاتهم دائماً بقولهم: "مع إيماننا المطلق بحقنا في تكوين دولتنا المستقلّة، شأننا في ذلك شأن سائر شعوب الأرض... نحن نعلم أن الظروف حالياً لا تسمح لنا بذلك"[3]. ما يعني أن عدم تكوين دولة كرديّة يعود لظروف آنيّة إن تغيرّت كان لهم شأن آخر.

الجدير ذكره أنّ هناك ثلاث نقاط أساسيّة مهمّة في هذا الصّدد، يجب الحديث عنها. أوّلاً، لكل واحد من هذه التيارات عدّة أحزاب ومنظمات متنافسة ومنقسمة بين يمين ويسار ووسط ومتديّن، وكل منها تتعامل مع إحدى الدّول المحيطة بالإضافة إلى القوى العالميّة. ثانياً، التركّيز للسيطرة على الموصل هو

---

[1] رجائي فايد، المأزق العراقي مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، مرجع سابق، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

[3] المرجع نفسه، ص 25.

مؤشّر مهم على الأهميّة الإستراتيجيّة لهذه المنطقة، فهي تشكل مجالاً حيوياً لكل الأطراف الدوليّة لما فيها من موارد أوليّة وتصب في مجال حماية الأمن القومي لكل من العراق وتركيا وإيران والسعوديّة. ثالثاً، الصخب الدولي والإقليمي والإعلامي في تغطيّة معركة تحرير الموصل مؤخراً من داعش وأخواتها، التي قادها الحشد الشعبي هو دليل آخر على أهميّة تلك المنطقة عسكرياً وأمنياً، فسقوطها يعني خرق أمن العراق وسهولة إحتلاله، وبالتالي تهديد الأمن القومي لكل البلدان المحيطة.

أمّا الشيخ الطنطاوي مثلاً وهو شيخ جامع الأزهر، قد جزم في ظل الحرب الأمريكيّة على العراق عام 2003، بأن العمل لوقف الغزو الأمريكي "فريضة إسلاميّة ملزمة" لأن الإدارة الأمريكيّة تسعى لإلهاب التّطرف والإرهاب الإسلاميين لتبعث على "العجب والخشية معاً".[1]

ثانياً: المعوّقات السياسيّة المؤثرة في بناء الدّولة العراقيّة:

أ. النّخب السياسيّة وتأثيرها في بناء الدولة العراقية:

بعد إنتقال العراق من نظام الحزب الواحد إلى نظام حكم متعدد الأحزاب، والإتجاهات الفكريّة والسياسيّة، ظهرت كتل وتيارات وأحزاب عدّة معظمها عانى من حالات تفكك وتشتت وتقاطع في الرؤى والاهداف. وهذا الواقع فرض خطاباً طائفياً صادراً عن قيادات متعدّدة ذات توجهات مختلفة، وبالتّالي ستظهر أزمة قيادة أو صراع على السلطة.[2]

النّخب السّياسيّة العراقيّة فشلت في إنتاج نظام سياسيّ وثقافي نخبوي، قادر على إحتواء الأزمات المتلاحقة لسببين أساسيين، وهما عدم الإتفاق بين المكوّنات الأساسيّة للدولة العراقيّة، والتقاطع في الآراء بين ثلاث قضايا رئيسية سياسيّة.

---

[1] نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص.ص 32-33.

[2] أحمد علي، وصلاح محمد وسالم العباسي، الملامح المستقبليّة لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدّولي، مجلّة الدراسات التاريخيّة والحضاريّة، تشرين الأول 2016، مجلّد 8، العدد 25، ص 157-158.

1. الموقف من إرث الدولة العراقية الحديثة منذ عام 1921 حتى سقوط حزب البعث عام 2003 المتمثل بالموقف من هوية الدّولة والجيش وحزب البعث.
2. إختلاف رؤى المكونات العراقية حول النّظام السّياسي الأمثل لتطبيقه في العراق، ويضم الموقف من الدستور العراقي لعام 2005.
3. رؤية المكونات الأساسيّة لمستقبل الدولة العراقية.[1]

إن ضعف القرار السياسي في النظام العراقي، يفقده القدرة على التعاطي بفعاليّة مع القضايا السياسيّة الداخليّة والخارجيّة بدون إثارة القوة الدوليّة، هذا الواقع سينعكس سلباً على طبيعة الأداء السّياسي العراقي ويفقده مصداقيّته واهميّته الإستراتيجيّة، بسبب هيمنة الطائفيّة على الدولة العراقيّة الحديثة فكراً وسلوكاً، وإتخاذ السياسيين العراقين الطائفيّة وسيلة لتحقيق مكاسب سياسيّة.

على الصعيد السياسي، القوى السياسيّة السنيّة مثلاً تحوّلت من أقليّة تحكم أكثريّة إبان حكم صدّام، إلى أقليّة سياسيّة بعد إنهيار حزب البعث عام 2003 وتبني الديمقراطيّة التّوافقية. هذا الوضع أدى إلى عدم وضوح في رؤيتها لمستقبل العراق، فقد تدرجت مواقفها بين الرّفض المطلق والمقاطعة إلى المشاركة السلبيّة الرافضة لدستور عام 2005 إلى المشاركة في إنتخابات 2005، رغم مشاركتهم في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية.[2]

في المقلب الآخر، نخب الموصل وتكريت ليست أسوأ من باقي النخب العراقيّة في كل أنحاء العراق، من ناحية ضعف الرؤية الوطنيّة الشاملة وإنعدام الإيمان بهويّة موحّدة لكل فئات الأمّة العراقيّة[3].

---

[1] إياد عنبر، وإسحق يعقوب، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، مرجع سابق، ص 174.

[2] المرجع نفسه، ص 174.

[3] سليم مطر، جدل الهويات أكراد تركمان سريان يزيدية صراع الإنتماءات في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 65.

هشاشة الموقف الوطني لجميع النّخب العراقيّة سمح لنخب تكريت والموصل، أن تعمم مخاوفها الخاصّة وروح التقوقع التّضاريسي على كل الوضع العراقي، فهو مفروض بالقوّة على الدولة.[1]

إن قضيّة النّخب السياسيّة والفئات المحليّة تزداد بروزاً وحدّة وعنفاً ويزداد خطرها على الإستقرار والوحدة الوطنيّة. ومن هنا يظهر تياران متناقضان. التّيار الأول يصر على إخفاء المشكلة ونفيها، بحيث يعتبر كل تحرّك فئوي هو مؤامرة مدفوعة من القوى الخارجيّة الإستعماريّة والصهيونيّة. وهذا الأمر صحيح، فدائماً ما يكون هناك مؤامرة لإضعاف الشّعوب خاصّة في البلدان العربيّة، ولكن هذا لا ينتفى وجود المشكلة الأساسيّة وهي التمييز ضد فئات معيّنة، وأي تقصير بالإهتمام بها ودراستها ومعرفتها والإعتراف بخصوصياتها هو الذي يمنح كل التسهيلات لنجاح المؤامرات.[2]

التّيار الثاني، يعترف بمشكلة التمييز ولكنه يغالي في خصوصيّة الفئات المحليّة إلى حد منحها الحق بتسمية نفسها بهويّة خاصّة متميّزة عن عموم الهويّة الوطنيّة، بالإضافة إلى رفع مطالبها إلى درجة تبرير وتشجيع الميول الإنفصاليّة، مثل حق تقرير المصير. هذا التيار يعترف بخصوصيات كل طائفة ودين ولغة وعرق، ويطالب بالإعتراف بها ومنحها الحقوق الثقافيّة والدينيّة والإداريّة. المشكلة في هذا الطرح أنه لا يمكن تكبير هذه الخصوصيات إلى حد إعتبارها قوميّة أو أمّة، ومن ثمّ نفي دور المؤامرة الخارجيّة الهادفة إلى التقسيم من خلال رفع شعارات إنفصاليّة.[3]

خلاصة ما تقدّم هو الحلّ الوسيط بين التيارين ويتمثّل برفض التهميش والنّفي والمغالاة والتّضخيم.

---

[1] سليم مطر، جدل الهويات أكراد تركمان سريان يزيدية صراع الإنتماءات في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص.ص 65-66.

[2] المرجع نفسه، ص.ص 66-67.

[3] المرجع نفسه، ص 70.

ب. <u>الديمقراطيّة التوافقيّة:</u>

يعتبر آرند ليبهارت صاحب هذه النظريّة حيث تحدّث عنها في كتابه "سياسات الإستيعاب"، وخصّص حيزاً مهماً لمناقشة التّقسيم الذي قدّمه عالم السياسة الأميركي غابرييل ألموند للنّظم الديمقراطيّة من أجل محاولة تطوير نظريّة الديمقراطيّة في المجتمعات المنقسمة.[1]

عرّف ليبهارت الديمقراطيّة التوافقيّة من خلال أربع عناصر مهمّة. العنصر الأولّ هو الحكم الذي يشكّل العنصر الأهم، ويكون من خلال إئتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات المهمّة في المجتمع التّعددي. قد يكون هذا الإئتلاف على شكل حكومة أو مجلس موسّع، إئتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا. العنصر الثاني هو الفيتو المتبادل الذي يستخدم كحماية لصالح المصالح الحيويّة. أمّا العنصر الثالث هو النسبيّة السياسيّة في مجالات الخدمة المدنيّة وتخصيص الأموال العامّة. وأخيراً الإستقلال في القطاعات كافة.[2]

إن إستقلاليّة الجماعات الفرعيّة عن بعضها يعدُّ أمراً ضرورياً لإنجاح الديمقراطيّة التوافقيّة، لأنها تمنع التّنازع بين النّخب السياسيّة ويسهل تمثيل جماعاتها. تتحوّل الديمقراطيّة التوافقيّة في المجتمعات السياسيّة التي تفتقر للإندماج السياسي إلى نظام قائم على المحاصصة الطائفيّة والعرقيّة كتلك المتمثلة في العراق اليوم. فهي تتعامل مع المكونات الإجتماعيّة كأرقام ممّا يؤدي إلى إختيار أشخاص لا يمثلون مناطقهم فعلاً لملء الفراغ الطائفي العددي.[3]

---

[1] حارث حسن، التجربة التوافقيّة في العراق: النّظريّة والتطبيق والنتائج، مجلّة سياسات عربيّة، العدد 23، 2016، ص.ص 40-41.

[2] ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق... المقومات والمعوّقات، مرجع سابق، ص 73.

[3] إياد عنبر وإسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرّات الدّولة الفاشلة ومتغيرات إنهيار الدّولة، مرجع سابق، ص 174.

تعتبر الديمقراطيّة التوافقيّة هي مرحلة مؤقتّة تمهيديّة للدخول إلى الديمقراطيّة. هذه المرحلة لا يجوز أن تدوم طويلاّ وإلاّ أعتبرت ترسيخاً لهذا المفهوم بالأذهان، إذ يعد وكأنه أمر مسلّم به مما يؤدي إلى تفريق المجتمع على أسس طائفيّة وقوميّة وإثنيّة. نتيجة هذا الأمر تخلق دولة قائمة على المحاصصة الطائفيّة أو الإثنيّة أو القوميّة[1] . وأحد أهم مقوّماتها التوافقيّة، هو النظام الإنتخابي القائم على التمثيل النّسبي لأنه يمثّل النظام الأمثل لتجسيد التنوّع الداخلي وفق الأوزان الحقيقيّة للجماعات. فليبهرت دعم فكرة الفدراليّة لأنها تسمح بقدرٍ عالٍ من الإستقلال الذاتي للجماعات الفرعيّة بإدارة شؤونها، وتُقلل تمركز السّلطة لدى الحكومة والسلطات المركزية.[2]

في العراق لم تكن "التوافقيّة" كلمة سائدة في خطابات المعارضة العراقيّة قُبيل إطاحة نظام صدّام حسين. فدخولها إلى القاموس السياسي العراقي هو حديث نسبياً[3] . إبتدأت تجربة الديمقراطيّة التوافقيّة في العراق مع تاريخ تأسيس ما سمي بمجلس الحكم الإنتقالي من قبل الحاكم الأمريكي "بول بريمر". قام هذا المجلس على مبدأ المحاصصة وإستمر العمل به من حكومة أياد علاوي إلى إبراهيم الجعفري إلى نوري المالكي. هذه المحاصصة كادت أن تؤدي لحرب طائفيّة شاملة.[4]

إن الديمقراطيّة التوافقيّة في العراق، هي إستجابة للآثار الخطرة لنزعتين سياسيتين، الأولى هي النّزعة الإندماجيّة التي سادت تحديداً في الدّول الحديثة العهد التي تعيش إنقسامات عموديّة على أسس ثقافيّة، لا إنقسامات أفقيّة على أسس إجتماعيّة–طبقيّة. إذ تتحوّل هذه النزعات إلى محاولات لفرض هويّة أحاديّة مهيمنة تلغي التّعدديّة الإجتماعيّة.النّزعة الثانية هي التي شهدتها بعض النّظم الديمقراطيّة القائمة

---

[1] ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق... المقومات والمعوّقات، مرجع سابق، ص 74.

[2] حارث حسن، التجربة التوافقيّة في العراق: النّظريّة والتطبيق والنتائج، مرجع سابق، ص 42.

[3] المرجع نفسه، ص 43.

[4] ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق... المقومات والمعوّقات، مرجع سابق، ص 75.

على حكم الأغلبيّة، التي يعتقد التوافقيون أنها لم تنسجم مع حاجة الأقليات للتعبير عن نفسها وخصوصياتها.[1]

لم يكن هناك إجماع على التوافقيّة في أوساط المعارضة العراقيّة، فبعض ممارساتها المبكرة كانت تتجّه نحو تأكيد تمثيل الجماعات الفرعيّة. وهو ما طبع سلوك القوى الكرديّة التي وضعت مسألة ضمان الإستقلال الذاتي لكردستان وفق إطار فدرالي في سُلّم أولوياتها، أما سلوك القوى الإسلاميّة الشيعيّة التي كان هاجسها تأكيد تمثيلها للأغلبيّة الشيعيّة في العراق. تجسّدت أولويات الأطراف الكرديّة والشيعيّة في مؤتمر "لندن لفصائل المعارضة العراقية" الذي عقد برعاية أميركيّة عام 2002. صدر عن المؤتمر بيان أكّد أن العراق "دولة ديمقراطيّة برلمانيّة تعدديّة فدراليّة"، وقد خصص البيان قسماً للمسألة لإضطهاد الشيعة، وقسمين لإضطهاد السّنة، ومعتبراً أن الفدراليّة ضمان لأإستمرار الإتحاد الإختياري لمكوّناته.[2]

إن دخول مفهوم "المكونات" كتسوية لغويّة تحقق هدفين، أولاً تجنّب إستخدام التّعبير الأكثر مياشرة وهو "الجماعات"، لأنه يدل على التّقسيم وفي نفس الوقت محاولة لإرضاء الفصائل العلمانيّة ذات النّزعة الوطنيّة التي ستتشكل من التأكيد على الهويات الفرعيّة. وثانياً تجنّب إستخدام معيار واحد في تصنيف الجماعات الفرعيّة، فالمعيار القومي يحيل على ثنائيّة "عربي–كردي" والمعيار الديني يحيل إلى ثنائيّة "شيعي–سنّي".[3]

إن التطبيقات التوافقيّة بدأت تتحقق عملياً مع تشكيل مجلس الحكم الإنتقالي من قبل سلطة الإئتلاف المؤقتة، والتي ألفتها الحكومة الأميركيّة بعد صدور القرار 1433 في مجلس الأمن الذي أعتبر الوجود الأميركي إحتلالاً.[4]

---

[1] حارث حسن، التجربة التوافقيّة في العراق: النّظريّة والتطبيق والنتائج، مرجع سابق، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 44.

[3] المرجع نفسه، ص.ص 44–45.

[4] المرجع نفسه، ص 45.

وقد إشترط الدستور في المادة 60 منه ضرورة عرض الدستور على الإستفتاء لضمان عدم إقرار الدستور من دون موافقة الكرد والسّنة، على الرغم من ذلك عُد أنه تم تصديقه لأن نسبة الرفض في المحافظات الثلاث السنيّة لم يكن بثلثي الأصوات بل بنسبة وصلت ل 56%. وبذلك كان أول تحدي للنهج التوافقي، لانه سمح بنفاذ الدستور على الرغم من الرفض الصريح له من إحدى المكونات الفرعيّة الرئيسيّة. لم يكن هناك قوى سياسيّة منظمة ومؤثّرة في الوسط السّني يمكنها أن تدّعي تمثيل هذا الوسط والحديث بإسمه عكس الشيعة والأكراد. كذلك لم يكن هناك مرجعيّة دينيّة يمكنها التأثير مثل المرجعيّة الشيعية.[1]

مع سقوط النّظام وتبني القوى الشيعيّة إستراتيجيّة تؤكّد التّصنيف المذهبي كمعرّف للتمثيل السياسي، كان على المجتمعات السنيّة أن تدخل في صراعات حول إنتاج هويتها السياسيّة. في نفس الوقت كان هناك معارضة من القوى العلمانيّة وذات النزعة القوميّة، وحتى بعض القوى الشيعيّة ذات النّزعة الإدماجيّة لفكرة التعامل مع العراق وكأنه يفتقر تماماً إلى الهويّة الوطنيّة. بسبب تلك التباينات، إنتهت عمليّة صوغ الدستور إلى نوع من التسوية بين التيار التوافقي الذي يؤكد الفصل بين المكونات مثل الأكراد. في المقابل فضلّت عدم مأسسة الإنقسام السّني–الشيعي.

كما ان الدستور قد تبنى تسوية تتجنّب التوافقيّة الحادّة من دون أن تدعم النهجين الإدماجي والأغلبوي. تكمن ميّزة هذا الترتيب، في أنه يفرض شكلاً صارماً من التصنيف الهوياتي على السّكان، ومن ثمّ يسمح بإستيعاب التحولات في ميولهم والتغييرات الديمغرافيّة التي تحصل لاحقاً. مثلاً إن كان الشيعة اليوم لا يميلون للحصول على إقليم شيعي خاص بهم فالدستور يمنحهم هذا الخيار، وإن تغيّر هذا الموقف مستقبلاً فإن الدستور حدّد في المادة 119 منه طرق إقامة إقليم فدرالي عبر إتحاد محافظتين أو أكثر.[2]

---

[1] حارث حسن، التجربة التوافقيّة في العراق: النّظريّة والتطبيق والنتائج، مرجع سابق، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 47.

إن إعتماد النظام الفدرالي كان بمثابة نقلة نوعيّة من النظام العراقي المركزي، الذي كان يهمّش الأقليات والجماعات الفرعيّة، ومنع الهويات المحليّة من التعبير عن خصوصياتها. الميل الآخر للمدرسة التوافقيّة تجلى في إعتماد البرلمانيّة لأن هذا النظام يقلل من إقامة حكم أغلبوي ويدفع النّخب إلى تشكيل تحالفات عريضة، لا تخضع لهيمنة جماعة فرعيّة معيّنة ويسمح بعدم تمركز الصلاحيات التنفيذيّة بيد رئيس قويّ. كما أنه تمّ إعتماد نظام إنتخابي وفق التمثيل النّسبي وهذه الصيغة هي المفضلة بالنسبة للمدرسة التوافقيّة، لأنها تعكس الأوزان الديمغرافيّة للجماعات المختلفة وتسمح بتمثيل الأقليات ولكنّها ساهمت في تأكيد الفرز الطائفي بين القواعد الإنتخابيّة.[1]

دُعمت الصيغ التوافقيّة التي أقرها الدستور بقوانين وممارسات عرفيّة ذات طابع توافقي، مثال ضمان تمثيل اعضاء مجلس الرئاسة الكتل الكرديّة والشيعيّة والسنيّة الرئيسيّة، وتشكيل هيئة رئاسيّة للبرلمان وفق الصيغة نفسها. بالإضافة إلى تعيين نواب لرئيس الوزراء مع مراعاة تمثيل الجماعات الفرعيّة الرئيسيّة. وقد تمّ ضمان تمثيل الأقليّات الصغيرة من خلال حصص محدّدة سلفاً في القانون الإنتخابي.[2]

خلاصة القول إن النظام السياسي العراقي لم ينجح في تحقيق الإستقرار السياسي وضمان رضا الجماعات الفرعيّة، ومنع الصّراع الدموي بينهما. وفي المقابل هناك من يعتقد أن التطبيقات التوافقيّة قد ساهمت في تأجيج التوتر وتعزيز الإنقسام الإجتماعي، مكرسّة الإنقسام السّني–الشيعي، وإضعاف الكتل العابرة للطوائف التي تبنّت منظوراً وطنياً للهويّة.[3]

إنّ أنصار المدرسة التوافقيّة دافعوا عن موقفهم من خلال إرجاع الفشل إلى النظام الذي لم يطبّق بطريقة صحيحة، واحتوى عناصر سمحت بتصاعد النزعة الأغلبويّة خاصّة عند الطرف الشيعي الرئيس،

---

[1] حارث حسن، التجربة التوافقيّة في العراق: النّظريّة والتطبيق والنتائج، مرجع سابق، ص.ص 48–49.

[2] المرجع نفسه، ص 48.

[3] المرجع نفسه، ص 48.

الذي تبنى برنامجاً لتشكيل حكومة أغلبيّة في الإنتخابات الأخيرة بحيث إرتفعت أصوات تنادي بالتوافقيّة الهيكليّة وليس المرنة. في المقلب الآخر هناك من يؤيد الإتحاه الإدماجي بحيث يعتقد أن المشكلة تكمن في النظام التوافقي، لأنه بكرّس تشرذم الدّولة ويمنع ظهور حكومة فاعلة ويعمّق الشرخ الإثني والمذهبي. فهم يرون ما حصل على أنه محاصصة بين الأحزاب النافذة وليس شراكة حقيقيّة.[1]

ثالثاً: أثر السّلطة في تشكيل الدولة الحديثة:

تمر الدولة والمجتمع العراقي في ظروف صعبة ومعقدة، نتيجة لتراكم المشكلات الحادة التي يعود بعضها إلى سياق تشكّل الدولة السابقة، والبعض الآخر نتيجة للدور المؤثر الذي مارسه الإحتلال. فالتّسلط السياسيّ أدّى لحدوث خلل جوهري في صميم بنية الدولة العراقيّة وإلى عجز بنيوي متأصل فيها أعاقها عن القيام بمهامها في تحقيق الأمن والتنمية والحداثة. فهي ظلّت دولة القبيلة التي لا يتميّز فيها المجال السّياسي.[2] الدولة العراقيّة كانت قائمة على جهاز ضخم غير منتج، وتم إفساده لعوامل عديدة ممّا ولّد توحداً كاملاً بين الدولة والسّلطة، أي عدم التمييز بين الدولة والحكومة، في أن الدولة يجب أن تشكل المجتمع المدني الذي يحدد العلاقات المدنية بروابطها القانونيّة، أمّا الحكومة فهي الجهاز الآمر الذي يقوم بالإدارة العامّة وينفذ المشروع.[3]

أ. **السلطة التّشريعيّة:**

إلى جانب ما تقدّم يلاحظ وجود خلل في مؤسسات السّلطة التشريعيّة وهو منصوص عليها بدستور عام 2005. فوجود مجلسين حسب دستور عام 2005 أحدهما معطّل يؤدي إلى حالة من القصور في سنّ القوانين. فقد نص الدستور في المادة 63 منه على تشكيل المجلس الإتحادي إذ جرى إقتراح تشكيل

---

[1] حارث حسن، التجربة التوافقيّة في العراق: النّظريّة والتطبيق والنتائج، مرجع سابق، ص 50.

[2] علي حسين الربيعي، وآخرون، تحديات بناء الدولة العراقيّة: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2007، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص.ص 11-12.

مجلس برلماني ثاني إتحادي ليمثّل الوحدات الصّغرى في الأقاليم والمحافظات. ولكن كل إجراءاته أسقطت بالكامل وأخذ مجلس النّواب على عاتقه إصدار لائحة تشريعيّة لملء الفراغ. ففي حال تأليف المجلس النيابي لمجلس الإتحاد سيعطى السّلطة المطلقة بالتّحكم بقوام وتكوين المجلس الإتحادي.[1]

المادة 134 من الدستور العراقي ترجىء سريان مفعول أي بند يتعلّق بمجلس الإتحاد إلى ما بعد الدورة الثانيّة من الإنتخابات البرلمانيّة. وهذه الأمر يسمح للمجلس النيابي بالتأني في كتابة التّشريع الخاص بمجلس الإتحاد. وإلى تأسيس هذا المجلس سيكون هناك قصور في العمليّة التشريعيّة التي تعد إحدى دعائم دولة القانون.[2]

ب. <u>مجلس الرئاسة:</u>

عكس مجلس الرئاسة منذ بدايته التركيبة الطائفيّة والقوميّة التي تسود العراق بعد الإحتلال. يلاحظ أن الأساس كان رئيس الجمهوريّة، إلا أن مقتضيات الحاجة دعت لإيجاد توازن بين مختلف الاطياف، فأخذت تدور في إطار التّرضيات والتوافقات لإدامة عمل المجلس. فما يتداوله المجلس من قضايا لا يمكن أن يقرره طرف واحد، بل يحتاج إلى التوافق بين جميع الأطياف. هذه الآليّة من شأنها ان تعطّل عمل العديد من القرارات المهمّة.[3]

ج. <u>المجلس السياسي:</u>

هذا المجلس مكوّن خارج الإطار الدستوري نتيجة التوافقات في التركيبات التي يتكوّن منها. فهو تجسيد لتشكيلة الكتل السياسيّة الموجودة بالشكل الذي يختصر الكتلة السياسيّة ككيان سياسي متكامل، تتوافر فيه درجات معينة من الديمقراطيّة إلى مجرّد رأي شخصي لرئيس أو زعيم الكتلة، الذي لا تعبر آراءه

---

[1] ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق... المقومات والمعوّقات، مرجع سابق، ص 68.

[2] المرجع نفسه، ص.ص 68-69.

[3] المرجع نفسه، ص 69.

بشكل تام عن آراء الحزب أو الكتلة السياسيّة. أكثريّة القضايا التي يطرحها هذا المجلس هي ذات طبيعة خلافيّة أثارت جدلاً واسعاً داخل المؤسسة التشريعيّة التي تعكس تمثيل وآراء مختلف الأحزاب والكيانات السّياسيّة، خاصّة في ظل عدم تمكّن البرلمان من التّوصل إلى صيغة مقبولة في إقرارها.[1]

نتيجة هذا الواقع، هو إعتبار قرارات المجلس قد أصبحت تتفوّق على قرارات المؤسسات السياسيّة القائمة، والتي يفترض بها أن تتولى العمليّة من بدايتها حتى إصدار القانون، الأمر الذي يوقع أصحاب التّشريع في مطب دستوري كون القرارات تصدر خارج البيت التشريعي.[2]

رابعاً: التّدخل الخارجي وأثره على بناء الدّولة العراقيّة:

يمثّل عامل التّدخل الخارجي أحد أهم المتغيّرات الأساسيّة في حالة عدم الإستقرار في العراق. ويعدّ الاستقطاب الطائفي أحد المداخل الرئيسية التي تساهم في خلق التوتر ودوامة العنف بين مكونات المجتمع العرقي، فتدني مستوى الشعور بالمواطنة، ولاسيما في ظل غياب المشروع الوطني الواحد بين مختلف القوى السياسية، أدى إلى تحول المواطنة إلى مجموعة ولاءات خارج الحدود الإقليمية للوطن.

إنّ التشابكات والتقاطعات في البيئة الإقليمية للعراق، بحكم انتمائه العربي وجواره الإقليمي غير العربي جعله يكون مسرحاً للتأثيرات الإقليمية على مستوى الساحة الداخلية، خاصة وأن الغزو الأمريكي لهذا الأخير، شكل منعطفاً تاريخياً مهماً في العلاقات الدولية والإقليمية في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، جراء التداعيات التي أثرت على التوازن الإقليمي بين دول منطقة الشرق الأوسط، أو بينها وبين القوى الدولية التي ترتبط مصالحها الإستراتيجية بهذه المنطقة بشكل مباشر.

---

[1] ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق... المقومات والمعوّقات، مرجع سابق، ص.ص 69-70.

[2] المرجع نفسه، ص 70.

المفكّر الفرنسي جون بودان، لم يضع نظريّة واضحة حول الغاية من الدولة، ولكنه ربط نشأتها بالعائلة التي أعتبرها "الخليّة الأساسيّة الأولى" في عمليّة التّكوين[1] . والملفت هو تعريفه للسّيادة الذي ربطه بوجود الدّولة. فقد عرّف السّيادة بأنها "السّلطة العليا التي يخضع لها المواطنون والرّعايا، ولا يحدّ منها القانون، وأنّ السّلطة ذات السّيادة هي التي تميّز الدّولة عن سائر المجتمعات الأخرى".[2]

إنّ السيادة العراقيّة اليوم هي بحاجّة ماسّة لإعادة ضبطها وحمايتها، فالعراق أصبح ساحة دوليّة لتصفيّة الحسابات بين القوى الدوليّة والإقليميّة المتنازعة في الشّرق الاوسط. أكبر دليل على هذا الأمر هو عمليّة إغتيال اللواء قاسم سليماني القائد الأعلى للحرس الثوري الإيراني في العراق بداية عام 2020 من قبل الطائرات الحربيّة الأميركيّة، والرّد الذي حصل من قبل إيران بضرب القاعدة العسكرية الأميركيّة في العراق المسماة عين الأسد.

تظهر قضيّة العراق دوراً واضحاً لمختلف دول الجوار الإقليمي، فهناك من يتدخّل داعماً بالمال والسلاح، لأحد الأطياف على حساب الطرف الآخر. هذا الدعم لا يخلو طبعاً من أهداف ومصالح تسعى الدّول إلى ضمانها والحفاظ عليها، وإيجاد قوّة على الأرض تستطيع أن تلجأ إليها لدعم مصالحها وتوجهاتها.[3]

إمتازت الدّول العربيّة بحالة من الإنغلاق الواضح تجاه القضيّة العراقيّة، إذ لم تقم هذه الدّول بإبداء أو توجيه أي إنتقادات للأوضاع القائمة[4]. أمّا الإنفتاح العربي الأخير، ما هو إلا نتيجة للضغط الأميركيّ

---

[1] وائل محمود، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق... المقومات والمعوّقات، مرجع سابق، ص 67.

[4] المرجع نفسه، ص.ص 67-68.

كما أشار الدكتور ياسين العيثاوي أستاذ دكتور في النظم السياسية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد[1].

رغم هذا الإنفتاح إلاأنه لا يزال دون المستوى لتلبيّة جانب مهم من إحتياجات العراق.[2]

أ. التّغلغل الإقليمي الغير عربي إيران وتركيا:

1. النّفوذ الإيراني داخل العراق:

إيران عام 2005 رحّبت بالإنتخابات العراقيّة ودعت إلى قيام عراق ذي سيادة تامّة وسط منطقة مستقرّة ومسالمة نسبياً قوامها دول ديمقراطيّة وهي نفس التصريحات التي ألقتها الولايات المتّحدة وبريطانيا.[3] ففي ظلّ الدرجة المحدودة من السيادة التي منحت للعراق قبيل الإنتخابات عام 2005، توجه وزير الدفاع العراقي ونظيره الإيراني إلى "فتح صفحة جديدة" من التعاون على كافة الصّعد وخاصّة العسكريّة في محاولة للحلول محل المستشارين الأمريكيين ومستشاري التّحالف وهي خطوة أربكت الولايات المتّحدة. كما أن الوزير العراقي رفض مخاوف الولايات المتحدة بشأن التّدخل الإيراني في المنطقة حيث قال بشكل صريح "لا أحد يستطيع أن يملي على العراق علاقاته بالبلدان الأخرى[4]."

لطالما كان نظام الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران يشجع على تصدير الثورة الإسلاميّة. إنّ الغزو الأمريكي للعراق فتح الفرصة للجمهوريّة الإسلاميّة للتغلغل نتيجة الفراغ السياسي والأمني الذي خلفته

---

(1) Google scholar, Dr.Yassin Alithawie, https://scholar.google.com/citations?user=-r2LKlUAAAAJ&hl=ar

(2) ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق... المقومات والمعوّقات، مرجع سابق، ص 68.

(3) نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستخدام القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص 162.

(4) المرجع نفسه، ص 181

الولايات المتّحدة. الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في طريقة تعاطيها مع العراق، بحيث أدت لإحداث تطورات سياسة هامة لصالح إيران أفرزت نتائج سلبية أثرت بشكل كبير في مسار بناء الدولة العراقية.[1]

قد لا يضمر العراق الود لإيران، ولكن يفضلون أن يكون هناك علاقات وديّة مع جارتها بدل التناحر، خاصّة أنها جارة قويّة وقد يكون للعراقيين دور في دمج إيران لتصبح قوّة إقليميّة في المنطقة. ولا بد من التذكير أن القيادات الدينيّة والسياسيّة الشيعيّة في العراق تربطها علاقات وثيقة بالمرجعيات الدينيّة والسياسيّة الإيرانيّة، رغم بعض الإختلافات. والدليل على هذا التّوجه هو النّشاط الذي ظهر عند الشيعة العراقيين نتيجة للضغوطات التي طالبت بالحريّة والديمقراطيّة في أوساط السّكان الشيعة المضطهدين في البلدان.[2]

إمتازت العلاقات العراقيّة – الإيرانيّة قبل عام 2003 بأنها كانت تدور في حلقة محكمة من التوترات والتعقيد مع قليلٍ من التّحسن في ميادين مختلفة. ساهمت أفكار روح الله الخميني في التأثير في حركة حزب الدعوة الإسلاميّة وأعطى له القوّة لمواجهة النّظام البعثي[3].

مع إنتصار الثورة الإسلاميّة في إيران عام 1979 إزدادت وتيرة عمل الحركات الإسلاميّة في العراق وكان في طليعتها سماحة الإمام السيّد محمد باقر الصّدر الذي طالب نظام صدّام حسين بحكومة حرّة يختارها الشعب لتحسين شؤون البلاد وإجراء إنتخابات حرّة ينبثق عنها مجلس يمثّل الامّة تمثيلاً صحيحاً[4].

---

[1] أدير اليازيد، معوقات بناء الدولة الوطنيّة في العراق لفترة ما بعد الغزو الأنكلوأمريكي 2003–2014، جامعة مولود معمري، 2015، ص 67.

[2] نعوم تشومسكي،، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص.ص 180–181.

[3] محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد العام 2003 دراسة في المتغيرين السياسي والإقتصادي، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشميّة، الطبعة الأولى، 2016، ص 197.

[4] محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد العام 2003 دراسة في المتغيرين السياسي والإقتصادي، مرجع سابق، ص. ص 197–198.

بعد العام 2003 تعرّضت العلاقات العراقيّة – الإيرانيّة إلى مجموعة متماسكة من العوامل الداخليّة والإقليميّة والدّوليّة التي أثّرت على صيرورتها وإتجاهاتها سواء كانت تأثيراتها سلبيّة أم إيجابيّة. ففي ظلّ حكم صدّام كان إيران هي الملاذ الوحيد للشعب العراقي بسبب سياسة القمع والتهجير التي كان ينتهجها صدّام خاصّة مع الشيعة العراقيين خاصّة بسبب تشابه البلدان بالتّقاليد والعادات[1].

يتجلى الوجود والنّفوذ الإيراني في العراق لعدّة أسباب ومنها تعزيز وحدة الصف الشيعي ودفعه للهيمنة على مقاعد السّلطة، ودعم التنظيمات الشيعيّة القريبة منها، وعلاقتها مع الأكراد في الشمال وأخيراً توسيع علاقاتها الإقتصاديّة والتّجاريّة مع العراق.[2]

2. <u>النّفوذ التركي داخل العراق:</u>

لقد ساهمت سياسة "تصفير المشاكل مع الجيران" التي اعتمدها وزير الخارجية أحمد داود أغلو، في التغلب على العقبات مع العالم العربي وإيران. واكتسب رئيس الوزراء رجب طيب أوردوغان الكثير من الداعمين في العالم العربي بفضل انتقاده العلني لإسرائيل. أرادت تركيا أن تلعب دوراً في العراق في السنوات التي تلت الغزو الأمريكي. بيد أن الغزو الأمريكي للعراق 2003 وما رافقه من انهيار لمعالم الدولة العراقية، شكل تهديدا للأمن القومي التركي في ظل تصاعد المطالب الكردية في حق تقرير المصير.[3]

إنّ العلاقات العراقيّة – التركيّة من أكثر العلاقات حساسيّة بالنّسبة للأمن القومي العراقي. فتركيا وبحكم قربها من العراق تعدّ من أهم الفواعل المؤثرة على أمنه وإستقراره. فهي تسعى دائماً بحكم تحكمها بمجرى نهري دجلة والفرات فرض سيطرتها المائيّة على كل من سوريا والعراق. كما أن العراق يعدّ سوقاً

---

[1] المرجع نفسه، ص 198.

[2] أدير اليازيد، معوقات بناء الدولة الوطنيّة في العراق لفترة ما بعد الغزو الأنكلوأمريكي 2003–2014، مرجع سابق، ص.ص 68–69.

[3] محمد نور الدين، الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط، شؤون عربية، العدد 129، 2007، ص.ص 100–101.

رائجاً للبضاعة التّركيّة كما ان الإيرادات التي تحصل عليها تركيا نتيجة مرور النّفط عبر أراضيها تقدّر بمليارات الدولارات[1].

إنّ العلاقات العراقية– التركية تحتل مكانة مميزة في محيطها الإقليمي والتي عكست رغبة الطرفين في إيجاد علاقات إيجابية، وقد ترجمت هذه الرغبة الى اتفاقيات ثنائية اخذت شكلها القانوني الدولي من خلال عقد اتفاقية للتعاون الأمني والاستراتيجي بين البلدين في 10 تموز 2008، والتي بدأت مساعيها منذ توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين في آب 2007[2].

احتوت الاتفاقية على عدة بنود في مجالات الطاقة والنفط والاقتصاد ومجالات التعاون الأمني والعسكري وتشجيع التبادل الدبلوماسي والثقافي والتربوي والعلمي بين البلدين وتنسيق المواقف في المحافل الدولية والاقليمية والتي حال تطبيقها سيكون لها الأثر البالغ بالنهوض بالعلاقات العراقية– التركية الى أعلى المستويات.

عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بمستقبل العراق أكبر تحد للحكومة التركية. إنّ عدم الاستقرار في العراق سبب قلقاً ليس فقط بالنسبة للمؤسسة التركية العلمانية بل أيضا بالنسبة للأوربيين حيث يضيف تحفظات إلى قائمة طويلة من الشكوك حول عضوية تركيا المحتملة في الاتحاد الأوربي لأن هذا في الواقع يمكن أن يوسع حدود الاتحاد الأوربي لتمتد إلى العراق.

---

[1] منى حسين عبيد، العلاقات العراقيّة–التركيّة وأثرها في إستقرار العراق، مجلّة دراسات دوليّة، العدد الستون، 2015، ص 109.

[2] يوسف قحطان، ونعمة الصحاف، العلاقات التركية العراقية ما بعد عام 2003 وفق النظرية الواقعية الكلاسيكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجيّة والسياسيّة، 5 يناير 2022، https://democraticac.de/?p=79758، دخل للموقع في 23–10–2022.

في المقلب الآخر تلتقي مصالح تركيا ومصالح الولايات المتحدة في العراق فالبلدان يفضلان عراقاً ديمقراطياً ومستقراً وموحداً؛ وكلاهما ينظران إليه كدولة حيوية في المنطقة وهما ملتزمين بوحدته الإقليمية كحليف قيّم لاحتواء.

وبناءً على المدخلات السابقة سعت تركيا منذ غزو العراق 2003 وحتى اليوم على التأكيد دوما على ركيزتين أساسيتين لسياستها الخارجية تجاه العراق، والتي قامت على الثوابت التالية: الأمن الجيوسياسي المتمثّل بالحفاظ على العراق موحداً، لأن تقسيمه سيفتح الأبواب أمام تقسيمات أخرى داخل الكيان التركي، يبدأ بإنفصال الإقليم التركي وذلك تهديد واضح للأمن القومي التركي، والأمن الاقتصادي المتعلّق بأمن الطاقة والإستثمار والصادرات التركيّة.[1]

ب. <u>الدور العربي السعودي:</u>

1. <u>العلاقة السعوديّة العراقيّة:</u>

تكتسب العلاقة بين العراق والمملكة العربيّة السعوديّة أهميّة خاصّة لأسباب عدّة، من أهمها الثّقل الذي تشكّله الدّولتان في منطقة المشرق العربي من ناحية التّفاعلات السّياسيّة في المنطقة بسبب المساحة والسّكان والإمكانيات الإقتصاديّة والتجاور الجغرافي ووحدة اللغة والمصالح والمخاطرالتي يتعرّض لها كلا البلدين مّما جعلهما يشكلان محوراً سياسيّاً إقتصادياً مهماً في الثمانينيّات من القرن الماضي.

من المقابل الأوضاع التي يعيشها العراق منذ الإجتياح الأمريكي عام 2003 جعلت لدول للسعوديّة دوراً مهماً في تشكيل الأحداث داخله بسبب خوف الأخيرة على أمنها القوميّ من جهة ولتحقيق مصالحها الإقتصاديّة من جهة أخرى[2].

---

[1] أدير اليازيد، معوقات بناء الدولة الوطنيّة في العراق لفترة ما بعد الغزو الأنكلوأمريكي 2003-2014، مرجع سابق، ص.ص 70-73

[2] قحطان عدنان أحمد، العلاقات العراقيّة-السعوديّة بعد العام 2003 وملامحها المستقبليّة، مجلّة دراسات دوليّة، العدد الثامن والثلاثون، 2020، ص 89.

تشهد العلاقات السعودية العراقية تحسناً ملموساً على أكثر من صعيد، بعد أكثر من ربع قرن من الانقطاع والتأزم ساد العلاقة بين البلدين، وقد أظهر قادة البلدين قدرة على تجاوز الخلافات، ومقاومة الضغوط المحلية والإقليمية. كانت العلاقة بن الدولتين قد انقطعت منذ الغزو العراقي للكويت عام1990 في عهد صدام حسين، واستمر التوتر خلال الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، وتكوين حكومة بقيادة حزب الدعوة الشيعي. إزداد تأزم العلاقة بين البلدين أثناء رئاسة نوري المالكي للحكومة العراقية، حيث تمّ إتهامه من قبل السعوديّة باعتماد سياسة طائفية وتمكينه إيران من بسط نفوذها على العراق. من الناحية العراقيّة بعد إعدام السعودية للمعارض الشيعي نمر باقر النمر في يناير/كانون الثاني 2016 إزدادت العلاقة تأزماً.[1]

2. دوافع المملكة السعوديّة لتطوير العلاقات مع العراق:

سعت السعودية إلى استغلال فرصة توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية بعهد الرئيس الأمريكي ترامب، لعودة سياستها في أن تكون حاضرة في العراق وفق مبدأ المصالح المشتركة بين الشعبين، من جهة وما تمليه مكانتها الدينية والسياسية، وإثبات قدرتها على التعامل مع المختلف معها مذهبياً من جهة أخرى. وتأمل السعودية في استعادة ما تستطيع من نفوذ في العراق يحمي مصالحها وأمنها، بعد أن غدا العراق ساحة شبه حصرية للنفوذ الإيراني، ومحاولتها الحد من التقارب العراقي المصري، وجعله مكملاً لدورها لا ضداً لها.[2]

إنّ المتتبّع لسير العلاقات العراقيّة السعوديّة يلمس وبوضوح صفة عدم الإستقرار وعدم التّعاون الحقيقي بينهما. حيث أنّ الصبغة السائدة بينهما كانت الشّك والتخوّف رغم عدم بروز حالة المواجهة بين

---

[1] وحدة الرصد والتحليل، تطوّر العلاقات السعوديّة العراقيّة الدوافع والتّحديات، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، إسطنبول، 2017، ص 3.

[2] المرجع نفسه ص 5.

الطّرفين إلاّ بعد قيام العراق بغزو الكويت العام 1990. هذا التّعاون كان يفرض بسبب المصالح القطريّة الضّيقة للبلدين. في العام 1980 نشطت العلاقات بين الدولتين بسبب الحرب العراقيّة – الإيرانيّة حيث وقفت السّعوديّة مع العراق تخوّفاً من إمتدادالثّورة الإسلاميّة إلى أراضها خاصّة بعد تعاطف الشيعة السعوديين مع الثورة[1].

بعد إحتلال الكويت من قبل العراق وصلت العلاقة بين السعودية والعراق إلى أسوأ حالاتها حيث قطعت تماماً العلاقات الدبلوماسيّة، وأستقبلت السعوديّة القوات الأمريكيّة والأجنبيّة على أراضيها حيق قامت بتمويلها بغية تحرير الكويت. بقيت العلاقة متوترة بين الطرفين إلى ما بعد العام 2000 حيث عملت السعوديّة على إعادة خطوط الإتصال مع العراق ولكنها لم تكن ترتقي إلى المستوى المطلوب[2].

في العام 2003 وإبّان الإحتلال الأمريكي للعراق رفضت السعوديّة إستقبال الوّات الأمريكيّة على أراضيها. فأصبحت تتهم بأنها تحرّض على أعمال العنف داخل العراق. عملت المملكة على إعادة التّوازن في العمليّة السياسيّة في العراق من خلال السعيّ لإيجاد دور أكبر للعرب السنة العراقيين في العمليّة السياسيّة وتأكيدها المستمر على خطورة تفاقم النفوذ الإيراني داخل العراق[3].

ج. <u>الدور الأمريكي– الإسرائيلي:</u>

1. <u>الدور الأمريكي في العراق:</u>

يعدّ الإحتلال أكبر وأهم معضلة أمام تشكيل دولة القانون والمؤسسات. فقد عمدت الولايات المتّحدة الأميركيّة منذ عام 2003 إلى تهديم وحلّ المؤسسات، وتفكيك كل ما من شأنه أن يشير إلى وجود دولة.

---

[1] قحطان عدنان أحمد، العلاقات العراقيّة–السعوديّة بعد العام 2003 وملامحها المستقبليّة، مرجع سابق، ص 100.

[2] المرجع نفسه، ص 101.

[3] المرجع نفسه، ص 101.

خلق الغزو دعماً قوياً للفتوى التي أصدرها الأزهر في القاهرة، إذ دعت "جميع المسلمين في العالم إلى الجهاد ضد القوات الأمريكيّة الغازية".[1]

تعاملت الولايات المتّحدة مع العراق على أنه شعب بدون دولة أو مؤسسات ذات سيادة، وبالتالي فقد أحد أهم أركان الدّولة. إستمرّت الإدارة الأميركيّة بذلك حتى أنها عيّنت حاكم أميركي هو "بريمر" ليدير الشؤون العراقيّة في محاولة للحفاظ على مصالحها داخل العراق، المتمثّلة برسم خريطة العالم بصورة عامّة والشرق الأوسط بصورة خاصّة، إذ تمثّل هذه المنطقة جوهر مصالحهم الإستراتيجيّة. بالإضافة إلى السيطرة على أهم منطقة تزوّد العالم بالطّاقة[2] . لذلك قررت الولايات المتّحدة وضع إستراتيجيّة عسكريّة تهدف للإطاحة بالنّظام القائم وإحتلال دولة دون شرعيّة دوليّة.

إثر الغزو الأمريكي–البريطاني تسارعت أكثر وتيرة الهروب إلى الدين الناجم عن نظام العقوبات الوحشي الذي فرضته الدولتان إلى جانب حدوث إرتداد معاكس للإتجاهات الديمقراطيّة العلمانيّة، التي كانت موجودة قبل إستيلاء البعثيين على السّلطة في عام 1963 والتي حظيت بتأييدهم.[3]

فمثلاً إستخدم الجنود الأمريكيين أثناء معركة الفلوجة أبشع الطّرق وأشنعها في التفتيش، فقد تمّ تجنيد بعض الأفراد من الحرس الوطني العراقي حيث قاموا بجرائم فظيعة وإستخدموا لتفتيش المنازل وهم في معظمهم فقراء من الجنوب "عاطلون عن العمل وفاقدوا الأمل" وكان ذلك بهدف "النفخ في جمر الحرب الأهلية"[4]. فالمعروف أن منطقة الجنوب ذات أغلبيّة شيعيّة أمّا الفلوجة فهي منطقة سنيّة بإمتياز.

يعتبر أستاذ الدراسات الإستراتيجيّة في الكليّة الحربيّة البحريّة الأمريكيّة أنطوني كوردسمان، إعتبر أن الكراهية للولايات المتّحدة الأمريكيّة بعد إجتياح الفلوجة ضاربة أطنانها في بلد تعرض للعقوبات سنوات

---

[1] نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص 32.

[2] ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق...المقومات والمعوقات، مرجع سابق، ص.ص 65–66.

[3] نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص 211.

[4] المرجع نفسه، ص 64.

طويلة، ادّت إلى دمار الطيقة الوسطى العراقيّة، وإنهيار نظام التّعليم العلماني وتفشي الأميّة واليأس وعدم اليقين، الأمر الذي شجّع على حدوث صحوة دينيّة عراقيّة بين أعداد غفيرة من العراقيين الباحثين عن ملاذٍ في الدين.[1]

2. التدخل "الإسرائيلي" في العراق:

بدأت إسرائيل تضغط بأساليب مباشرة وغير مباشرة منذ بداية عام 2002، لإقناع الولايات المتحدّة بعدم التساهل مع دول منطقة الشرق الأوسط، الذي تتنامى فيه مشاعر المعاداة للولايات المتحدة من جهة، والتهديدات التي تحيط بإسرائيل ومنابع النفط من جهة أخرى[2]. فكان لها ما سعت وقامت الولايات المتحدة فعلاً بغزو العراق عام 2003.

ويعود الموقف الإسرائيلي تجاه العراق من منطلق وقوفها ضد أي تحرّك عربي للسلام مع إسرائيل. كما أن العراق قاد عمليّة عزل مصر عن النظام العربي فكان عقاباً عن معاهدة السلام مع إسرائيل التي أبرمها السادات.

بالإضافة إلى ما سبق، شعرت بدرجة أعلى من التهديد بعد الثورة الإسلاميّة في إيران، إذ تحوّلت إيران من حليف إلى عدو أيديولوجي، خاصّة بعد أن إستولت الثورة على مقر السفارة الإسرائيلية في طهران وسلّمته لمنظمة التحرير الفلسطينيّة لإستخدامه كسفارة لدولة فلسطين، فكانت مصلحتها في إندلاع الحرب الإيرانيّة–العراقيّة. كما كانت إسرائيل ضد تسويّة أزمة إحتلال العراق للكويت بشكل سلمي.[3]

---

[1] نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص 66.

[2] مقاتل في الصحراء، التعاون الأمريكي الإسرائيلي خلال الحرب على العراق وما بعده، الإصدار الحادي والعشرين، موقع مقاتل في الصحراء، تم الدخول للموقع في 7–10–2021،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Isar-Ameri/sec16.doc_cvt.htm

[3] المرجع نفسه.

وإنطلاقاً مما تم الحديث عنه في هذا الفصل يمكن الجزم بأهميّة العراق الإستراتيجي للدّول الإقليميّة والدّوليّة والأطماع الكثيرة بمقدراته الإقتصاديّة وموقعه الجيوسياسيّ. ولا يمكن إنكار دور هذه الدّول في عرقلة بناء الدّولة الحديثة في العراق من خلال إذكاء نار التّفرقة والعصبيّة الطائفيّة والقوميّة وحتى المناطقيّة. لهيب التّفرقة والتّشتت لم تقتصر على الطوائف فيما بينها فقط، بل وصلت إلى داخل كل طائفة. ومن أبرز الأمثلة على هذا الواقع هو الصّراع بين الحشد الشعبي الشيعي وبين رجل الدين الشيعي مقتدى الصّدر. وعلى مستوى آخر، أجد أنّ هذه الدّول إستغلّت التعددّية الموجودة بذكاء لإيصال الدّولة العراقيّة لمصاف الدّول الفاشلة.

تدفع حالة الإنقسام الداخلي والصّراعات المستمرة إلى تهيئة البيئة الخصبة لتدخلات خارجيّة مباشرة وبترحيب ولربما بطلب مباشر من أيّ طرف من أطراف الصّراع.

إنّ متلازمة الإنقسام الداخلي والتدخلات الخارجيّة تمثّل قاعدة عامّة. إنّ نموذج التّدخل الخارجي في العراق الذي بدأ مبكراً بشكل واضح وظلّ يتطوّر شكّل صورة واضحة عن هذه المعادلة حتى سقط العراق تحت هيمنة قوى خارجيّة تمتلك نفوذاً داخلياً مؤثراً وتسيطر على مفاصل الدّولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفصل الثاني:
مقوّمات بناء الدولة العراقية الحديثة وإمكانية النجاح

تعتبر الدّولة الحديثة هي منظومة علاقات سياسيّة وإقتصاديّة وإجتماعيّة، تتماهى الدّولة من خلالها مع المجتمع. هذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال إلغاء الثقافة التقليديّة المبنيّة على العصبيات والولاءات الفرعيّة، ومنع التدّخلات الخارجيّة وإحلال محلّها روابط المواطنة والهويّة الوطنيّة، من خلال تثبيت أسس العدالة والقانون والمساواة بين الجميع. فهي ليست مجرّد مقومات، بل يجب أن تترافق مع شعور أفراد المجتمع بوحدة الاهداف والمصالح والإنتماء للدولة والإمتثال للقواعد الدستورية والقانونيّة.

المبحث الأول:
مقوّمات بناء الدولة العراقيّة الحديثة

إن المتتبع لنشوء الدول الحديثة يجد أن المقومات الجغرافية المختلفة، تشكل الحجر الأساس في ذلك النشوء والتطور، وعند دراسة تلك المقومات بشكل تفصيلي يبرز الموقع الجغرافي للدولة وتأثيره في تاريخها السياسي واضحا للعيان.[1]

المطلب الأوّل:
الموقع الإستراتيجي ومساحة الدّولة من مقوّمات بناء الدّولة

الموقع الإستراتيجي المميّز للعراق يضعه في خانة الأطماع الإقليميّة والدّوليّة، ويجعل منه ساحة للتّنافس الدّولي بين القوى الفاعلة، خاصّة بسبب الخزين النّفطي الهائل المتوفّر في الحاضر والمستقبل. فالعراق شّكل نقطة جذب للإهتمامات الدوّليّة منذ لحظة تأسيسه عام 1921 ممّا أنعكس سلباً على إستقراره.[2]

كما أن الموقع الجغرافي للعراق كان رائداً في تأثيره على كل متغيرات الحياة العراقيّة. فكل القوى العالمية التي نشأت في العالم حديثاً، كانت لا تتجاوز هذا الموقع وتقف عنده محاولة أن يكون لها مكان

---

[1] سعدون ظاهر، وجلال كاظم، الأهميّة الجيوستراتيجيّة لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدوليّة الجديدة، موقع ريسيرتش غايت، 2005، ص 4.

[2] أحمد علي، وصلاح محمد، وسالم العباسي، الملامح المستقبليّة لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدّولي، مجلّة الدراسات التاريخيّة والحضاريّة، تشرين الأول 2016، ص 156.

في التأثير عليه أو التأثر به. بات هذا الموقع يشكل مفتاح إستراتيجيات بناء المشاريع السياسية التي تطمح تلك القوى إنتاجها خدمة لمصالحها.[1]

إنّ موقع العراق في منطقة تلامس القارات الثلاث، جعله منذ أقدم العصور القديمة ممراً للشعوب الغازية أو المهاجرة، بسبب وقوعه بين مناطق الهضاب والصحاري الإستراتيجيّة ومنها هضبة الأناضول وإيران من جهة، والصحاري الجرداء في شبه الجزيرة العربيّة. كما أنه يتمتّع بوفرة في مياهه وخصوبة تربته وإنبساط معظم أراضيه.[2]

فموقع العراق في جنوب غرب آسيا وبين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، جعله يشكّل جسراً أرضياً موصلاً بين طرق النّقل البحريّة في جنوب آسيا وجنوب أوروبا سابقاً[3] . تأثر الموقع المتميّز سلباً بعد إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر، وذلك بسبب بعده عن طرق النقل البحريّة الرئيسيّة. ولكنه إستعاد أهميّته بسبب الصّراع الإستعماري في المنطقة وبعد إكتشاف النّفط فيه.[4]

يمثل العراق الجهة الشرقية التي لابد منها لمشروع ما يسمى "بإسرائيل الكبرى" ، سواء أكانت هذه الأهمية بالضم أم بالتأثير. ناهيك عن أنه أفضل موقع تختاره القوات العسكرية التي تبحث لها عن موطئ

---

[1] سعدون ظاهر، وجلال كاظم، الأهميّة الجيوستراتيجيّة لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيّرات الدوليّة، مرجع سابق، ص 4.

[2] جامعة البصرة، الموقع الجغرافي للعراق وأهميّته، جامعة البصرة، العراق–البصرة، تاريخ النّشر غير موجود، http://un.uobasrah.edu.iq/lectures/15793.pdf

دخل للموقع في 19–11–2020، ص 5.

[3] جامعة البصرة، الموقع الجغرافي للعراق وأهميّته، مرجع سابق، ص 6.

[4] المرجع نفسه، ص 6.

قدم في ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير. وما حدث من تواجد للقوات الأجنبية على الأراضي العراقيّة هو تأكيد على مصداقية هذا الكلام.[1]

وهكذا تتجدد على الدوام أهمية الموقع الجغرافي للعراق، بشكل يسفر عن حقيقة أن هذا الموقع كان وسيظل مفتاح السيطرة على العالم في قلب منطقة الالتقاء بين القارات الثلاث " آسيا وأوربا وأفريقيا". لذلك أصبح يتمتّع بأهميّة إستراتيجيّة كبيرة، ومنح ثقلاً سياسياً وقومياً وإقليمياً. وبعد إكتشاف النّفط فيه غيّر العراق موازين القوى في العالم، فأصبح مصدر قلق بالغ للولايات المتّحدة الأمريكيّة والكيان الصهيوني.

من هنا جاءت الدعوات الأميركية بتهيئة الأجواء السياسيّة والإقتصاديّة والعسكريّة لمواجهة العراق، منذ عقد السبعينات إلى الحرب العراقيّة–الإيرانيّة عام 1980 ، إلى أحداث آب 1990 إلى إحتلال الكويت وصولاً لإجتياحه عام 2003.[2]

بالإنتقال إلى مساحة الدّولة العراقيّة، فهي تعبّر عن قوة الدولة وأهميتها وخاصّة إذا ما قورنت بعدد سكّان كثيف موزّع على المساحة بشكل متوازٍ، ولكن يجب التمييز بين نوعين من المساحات تلك الصالحة للإنتاج والأخرى غير الصالحة والتي من خلالهما يمكن تحديد قوّة الدولة وضعفها.[3]

إن عامل المساحة يعدّ مصدراً للقوّة والضعف في آن معاً، فسعتها تعني حريّة التنقل خاصّة للجيوش في حال حصول أي عدوان عليها، وعنصر ضعف عندما تكون المساحة الحدوديّة طويلة مع دول الجوار، ما يعني إتساع رقعة المعارك عند حصول الحروب[4]. لذلك تلعب المساحة خاصّة الحدوديّة، دوراً مهماً في الأمن الإستراتيجي والقومي للبلد. كما أن الحدود الطويلة نسبياً لأي دولة ترغمها على تبني سياسة

---

[1] سعدون ظاهر، وجلال كاظم، الأهميّة الجيوستراتيجيّة لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيّرات الدوليّة، مرجع سابق، ص.ص 4–5.

[2] جامعة البصرة، الموقع الجغرافي للعراق وأهميّته، مرجع سابق، ص.ص 6–7.

[3] نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 78.

[4] سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي كدراسة في ظاهرة الإصلاح والتنميّة، دار الكتور للعلوم، بغداد، 2019، ص 135–136.

عسكريّة معينة، مما يجعل من الصعب على الدولة أن تؤمن أمنها بالإعتماد على قوّتها، خاصّة الدول ذات الحدود الطويلة والتي تحيط بها دول مجاورة قويّة، وهذا مايشهده العراق خاصّة بسبب حدوده مع إيران وتركيا.[1]

بالإنتقال من هذه الوقائع يمكن الحديث عن أهميّة مساحة العراق، فهي تبلغ جوالي 438000 كيلو متر مربع، وقد وفّرت هذه المساحة موارد طبيعيّة وافرة وأراضي ضخمة خصبة، جعلته منذ القدم موطئاً للحضارات والثقافة، بالإضافة للموارد الطبيعية الهائلة من مصادر الطاقة والمعادن. ومن هنا تظهر أهميّة تعزيز الأمن الوطني إذا ما استغلت الدولة الفراغات السكانيّة الموجودة، خصوصاً في منطقة الهضبة الغربيّة في العراق لكي تحافظ على منطقة الفراغ الأمني من التحديات الإقليميّة.[2]

المطلب الثاني:
على الصعيد الإقتصادي الطّاقة والأراضي الزراعيّة

تقاس قوّة الدولة سياسياً وعسكرياً، بناءً على قوّتها الإقتصاديّة المبنيّة على نشاطات السّكان الصناعيّة و الزراعيّة، ممّا يؤثر على الدخل القومي الإجمالي للدّولة، والقوّة الإقتصاديّة للدولة تقوم على وجود رقعة من الأرض تتناسب مع عدد سكّان الدولة ولها حدود معترف بها، ولا بد من أن يكون هذا الموقع مؤثر على حركة الدّول الأخرى، فضلاً عن تنوّع ثرواتها وعدد سكانها المتناسب مع مساحة الأرض الذي يجب أن يتوفر فيهم التجانس والولاء الوطني.[3]

---

[1] محمد عبد الرزاق محمود، الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام 2003، جامعة النهرين، بغداد، 2016، ص 93.

[2] المرجع السابق، ص 92.

[3] نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 80-81.

إنّ كم ونوع المقوّمات الإقتصاديّة وإمكانيّة إستثمارها بشكل جيد، يستخدم للتمييز بين الدول الغنيّة والفقيرة، إذ أن إمكانيّة الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها تعد بمثابة دلائل للقوّة، بالإضافة لقوّة الدولة الماليّة وأرصدتها تظهر كعنصر أساسي في إمكانيّة سيطرتها على الموارد الطبيعيّة وإمتلاكها[1]. يؤثر المقوّم الإقتصادي على التخطيط الإستراتيجي العراقي، لأنه لا يتعلّق فقط بالمستوى الإقتصادي بل بالأمن القومي العراقي أيضاً.[2]

كما أنّ طاقة العالم المحركة لكل مفاصل الحياة، تعتمد أساسا على النفط الذي يتربع العراق على عرش إمتلاكه. تشير التحليلات والأرقام إلى أن النّفط العراقي سيكتسب أهميّة محوريّة على صعيد العالم في ظلّ المقولة المتداولة بأن "إنتاج آخر برميل نفط في العالم سيكون عراقياً"[3]. فهو يختزن مخزوناً نفطياً عملاقاً يقدر بـ أكثر من112 مليار برميل، يقع على مرمى حجر من مخزونات نفطية عملاقة في الجزيرة العربية وما حولها.[4]

العراق ما زال حتى اللحظة ينتج نفطه من عصرين جيولوجيين فقط، وهما الثلاثي والطباشيري بينما هناك ترسبات نفطيّة هائلة لا يمكن تصوّرها تعود إلى العصر الجوراسي، الذي يعتبر العصر الرئيسي المنتج اليوم في المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة، وهو لا يزال يضم إحتياطياً مخزوناً

---

[1] ثامر كامل محمد، دراسة الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجيّة تحقيقه، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، بغداد، 1982، ص 43.

[2] علي فارس حميد، التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الإستراتيجي العراقي بعد عام 2003، مركز رؤية للبحوث الإستراتيجيّة، بغداد، 2012، ص 92.

[3] أحمد علي، وصلاح محمد، وسالم العباسي، الملامح المستقبليّة لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدّولي، مرجع سابق، ص 165.

[4] سعدون ظاهر، وجلال كاظم، الأهميّة الجيوستراتيجيّة لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدوليّة الجديدة، مرجع سابق، ص 7.

تحت الأعماق ولم ينتج منه إطلاقاً. فالتّقديرات لإستراتيجيّة لإحتياطات العراق، ستتفوّق في السنوات القادمة تفوّقاً مذهلاً على السعوديّة صاحبة أعلى إحتياطات نفطيّة في العالم اليوم.[1]

يمتلك العراق 11% من إحتياطي النفط العالمي بعمر زمني يصل لأكثر من 150 عاماً بدءً من عام 1990. واليوم يمتلك 74 حقلاً نفطياً لا يستغل منها سوى 15 حقلاً. يتّصف النّفط العراقي بإنخفاض تكلفة إنتاجه بسبب وقوعه بالقرب من سطح الأرض، مع عدم وجود عقبات جيولوجيّة، وتعدد منافذ تصديره وتوافر جميع أنواع النّفط فيه من خفيف ومتوسط وثقيل في جنوبه ووسطه وشماله.[2]

فضلاً عن توافر الغاز الطبيعي، الذي يتوقّع أن يصل عام 2035 إلى 70 مليار متر مكعب. حيث سيصبح الوقود الرئيسي لتوليد الطاقة في العالم. كما يمكن للعراق في المستقبل، أن يقدّم الغاز للدّول المجاورة بأسعار تنافسيّة من حيث التكلفة إلى الأسواق الأوروبيّة والآسيويّة[3] . لذلك كان الإصرار الأميركي على إجتياح العراق عام 2003 وتغيير النّظام السّياسي فيه، بعد تمرّد صدّام حسين على الأوامر الأميركيّة.

فإحتلال الولايات المتحدة للعراق، كان حقق أهدافاً إقتصاديّة جوهريّة مهمّة، منها تأمين مصدر نفطي هائل ورخيص، وذهاب معظم أرباحه كدخل لشركات النفط الأميركيّة، فضلاً عن تأمين حصّة "لإسرائيل" تحت إشرافها المباشر من خلال تجديد أنبوب نفط كركوك–حيفا العائد للعام 1948. هذا الأنبوب النفطي سيؤدي حتماً إلى تخفيض كلفة الوقود في إسرائيل ل25 في المئة.[4]

إن السّيطرة على النّفط سيجعل الولايات المتّحدة الأميركيّة متحكّمة بالقوى الدّوليّة كالصّين وفرنسا وألمانيا والهند، التي تستهلك النّفط بكميّات ضخمة في صناعاتها، وستجعلها لاعباً أساسياً في تحديد أسعار

---

(1) محمد محي لهيمص، الواقع الجغرافي والإقتصادي للنفط العراقي رؤيتان متناقضتان دراسة في الجغرافيا السياسيّة، مجلّة كليّة التربية، العدد التاسع، جامعة المستنصريّة، ص 384.

(2) أحمد علي، وصلاح محمد، وسالم العباسي، الملامح المستقبليّة لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدّولي، مرجع سابق، ص 165.

(3) المرجع نفسه، ص 165.

(4) المرجع نفسه، ص 165.

النّفط من خلال تعزيز الضغوطات على الدول المنتجة للنّفط في منظمة أوبك. نظراً لأهميّة النّفط العراقي للولايات المتّحدة الأميركيّة، قامت في اليوم الأول من غزوها للعراق في التاسع من نيسان عام 2003 بتوجيه أول دبابه لها صوب وزارة النّفط لغرض السّسطرة عليها وحمايتها، وكانت الوزارة الوحيدة التي لم تتعرّض إلى التّخريب أو الحرق والنّهب.[1]

وحتى بعد إنسحاب قواتها من العراق، ستبقى الِشركات النّفطيّة المستثمرة عبر التّراخيص في جنوب ووسط العراق. كما أنّ إقليم كردستان هو المستفيد الأوّل من نفط العراق، وهو الذي سيعزّز دور الولايات المتّحدة في المنطقة، وبالتالي خلق منافسة من الدول الكبرى كما هو الحال اليوم من خلال تشكيل روسيا لحلف رباعي تنسيقي مع إيران وسوريا والعراق، فضلاً عن دخول الصين وبعض الدّول الأوروبيّة في حلبة التّنافس على نفط العراق من خلال بوابة مكافحة الإرهاب.[2]

رغم ما يمتلكه العراق من موارد بشريّة ماليّة ومادیّة، إلّا أنه لا يزال يعاني من الإختلالات في هيكليّة إقتصاده. فإعتماد إقتصاده على النّفط يجعله مرهوناً تحت وطأة السوق النّفطي العالمي، ممّا سيؤثر على معدلات النمّو العراقيّة. من جهة أخرى لا يقوم الإقتصاد العراقي على تفعيل الأنشطة الإقتصاديّة الأخرى، مثل الزّراعة والصّناعة والسّياحة، وبالتالي سيبقى ضعيفاً في الجانب الجيوبوليتيكي، ويسهّل تدخلات القوى الدّوليّة الكبرى.[3]

---

[1] أحمد علي، وصلاح محمد، وسالم العباسي، الملامح المستقبليّة لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدّولي، مرجع سابق، ص.ص 165 – 166 – 167.

[2] المرجع نفسه، ص 166-167.

[3] المرجع نفسه، ص 173.

أمّا الجدار الذي استطاعت الولايات المتحدة اكماله بتواجدها في العراق، قد شكل حائطاً نفسياً وعسكرياً واقتصادياً يفصل بين عالمين. عالم تريده أن يدور في فلكها، وعالم آخر تريد أن تتحكم بكل موارده التي من شأنها أن تصب في خدمة المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ومن ناحية أخرى لا بد من الحديث عن التحديات الإقتصاديّة التي واجهها العراق منذ فترة طويلة إبتدأت من العام 1980 إلى العام 1989 بسبب الحرب العراقيّة–الإيرانيّة، التي إستنزفت موارد إقتصاديّة وبشريّة هائلة. ثمّ مرحلة العقوبات الإقتصاديّة الأمريكيّة في التسعينات، التي أثرت على مفاصل الحياة الإقتصاديّة والإجتماعيّة. ولكن على الرغم من هذه الظروف، لا يزال يصنّف العراق من الدّول الغنيّة بسبب ما يملكه من ثروات طبيعيّة ضخمة كالنفط والغاز والفوسفات والمعادن، وأراضٍ خصبة وملائمة لإقامة الزراعات في مختلف المناطق الجنوبيّة والشماليّة، التي تشكل أهم روافد الإقتصاد العراقي التي ستكفي الشعب غذائياً وتقضي على البطالة في حال تم إستغلالها بشكل جيّد، من خلال توظيف اليد العاملة في المشاريع الإصلاحيّة والإنتاج الزراعي.[2]

إنّ الدوّر العراقي لن ينحسر، وسيبقى ضمن خارطة التّنافس الدّولي وفق منطق التغييرات التي واكبت وتواكب التّطوّر العلمي في المجالين الإستراتيجي والحيوي[3] . إدراك الدّول الكبرى لأهميّة العراق، تجسّد في سعيهم ضمن إستراتيجيّتهم في الحصول على مكاسب لهم من خلال الإستثمار في موارده السّياسيّة والإقتصاديّة والأمنيّة.

---

[1] سعدون ظاهر، وجلال كاظم، الأهميّة الجيوستراتيجيّة لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدوليّة الجديدة، مرجع سابق، ص 10.

[2] محمد عبد الرزاق محمود، الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام 2003، مرجع سابق، ص 95.

[3] أحمد علي، وصلاح محمد، وسالم العباسي، الملامح المستقبليّة لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدّولي، مرجع سابق، ص 156–157.

يعتبر العراق أيضاً غنيمة دسمة فيما يخص إنتاج النّفط لعدّة أسباب، منها مخزون الموارد الهائل وهو المكان الوحيد المتبقي على سطح الأرض الذي يمتلك إحتياطاً هائلاً لم يمس، وتكلفة إستخراجه زهيدة. وبالتّالي سيكون منجم ذهب لشركات الطّاقة التي ستحظى بإمتياز النّفاذ إليه وهي أمريكيّة وبريطانيّة[1]. كما أشار زبينغو بريجينسكي مراراً إلى أن السيطرة على منتجي النّفط في الشّرق الأوسط، "يمنحها دالة غير مباشرة ولكن حاسمة سياسياً على الإقتصادات الأوروبيّة والآسيويّة، التي تعتمد على صادرات الطاقة من المنطقة." فقد كرّر بريجنسكي إستنتاجات جورج كينان الذي أدرك أن السيطرة على موارد منطقة الخليج، سوف تمنح الولايات المتّحدة "قوّة النقض" تجاه من يزاحمها صناعياً.[2]

خلال حقبة بريمر، إنتاج النّفط كان متناقضاً جداً. كما أن سوء إدامة الحقول النّفطيّة أدى إلى حدوث أضرار طويلة الأمد، بسبب الطريقة التي إستغلت بها تلك الحقول. وبالتّالي أصبح العراق يخسر إيراداته التي يعتمد عليها في المدى البعيد. أقدم الأميركيون في هذه الحقبة على إستقدام شركات نفط بريطانيّة وامريكيّة، وكانت المفاوضات قد بدأت في واشنطن قبل الغزو وإستمرت بعد الغزو في بغداد بواسطة سلطة الإئتلاف المؤقتة. أسفرت النتيجة عن مقاولات تسمى "إتفاقيات تقاسم الإنتاج" لمدّة تبلغ خمساً وعشرين سنة أو حتى أربعين، وبموجبها تقوم الشركات الأمريكيّة بتقديم رأس المال اللازم للبدء بإنتاج النّفط العراقي. هذه الخطوة كانت بمثابة تأكيد بأن غرض الغزو الحقيقي هو ضمان حصول الامريكيين على نفط العراق الخفيف والرخيص الإنتاج. والدليل الثاني هو حقيقة مفادها أن المبنى الحكومي الوحيد الذي جرت حمايته من قبل الجنود الأمريكيين في بداية الإحتلال، لمنع نهبه عام 2013 كان مبنى وزارة النّفط التي تحتوي دراسات جيولوجيّة مفصّلة عن حقول النّفط العراقية.[3]

---

[1] نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص 49.

[3] جورج ماكفرن، ووليام بولك، الخروج من العراق خطّة عمليّة للإنسحاب الآن، مرجع سابق، ص 66.

إنّ رامسفلد وولفويتز نجحا في إنزال أضرار فادحة في حقول النفط العراقيّة. من خلال تحمّيل الحقول فوق طاقتها لجهة كميات الضّخ اثناء الغزو، ممّا أدّى إلى تدهور مستمر في الإنتاج[1]. فقد إختفت عدّة مليارات من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي إعتمدته الولايات المتّحدة الأميركيّة بعد إحتلالها للعراق، فهذه الأموال إمّا ذهبت لجيوب العراقيين، أو أنها إختفت نتيجة مبيعات غير مشروعة للنّفط بموافقة أمريكيّة إلى حليفيّ الولايات المّتحدة الأمريكيّة تركيا و الأردن. وإعتبر هذا من أكبر مسارب الفساد المستشري في العراق تحت حماية دوليّة. معتبرين أن هذه المبيعات غير المشروعة، هي "لما فيه المصلحة القوميّة".[2]

المطلب الثالث:
على الصعيدين السياسي والعسكري

لعبت الإنتخابات النيابيّة العراقيّة والتّعدديّة السياسيّة، ومنظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في محاولة بناء الدّولة العراقيّة الحديثة، ولكن هذه المحاولات ما لبثت أن عرقلت إمّا بسبب الخلافات الطائفيّة والعشائريّة، وإمّا بسبب أطماع منظمات المجتمع المدني بالسّلطة، نتيجة عدم نضجها ثقافياً وسياسياً بشكل كافٍ.

أولاً: على الصعيد السياسي الإنتخابات والتعددية السياسيّة ومنظمات المجتمع المدني:

تشكل الإنتخابات شكلاً من أشكال الديمقراطيّة وعاملاً مهماً في ترسيخ دولة القانون، لانها تحقق مبدأ التداول السلمي للسّلطة. يرتبط بالإنتخابات وجود نظام إنتخابي واضح يضمن نجاح هذه الممارسة.

---

[1] نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 75.

العراق اليوم يدعم الإنتخابات وفكرة تداول السلطة بعدما كانت مفقودة، ولكن لا يزال يحتاج إلى قانون عادل.[1]

أصبح هدف الولايات المتّحدة إجراء الإنتخابات عام 2005 بشكل عاجل جداً[2] . فكانت إنتخابات عام 2005 بمثابة إحصاء إثني، إذ صوّت الشيعة بمعظمهم للائحة السيستاني الشيعيّة، والأكراد للائحة الكرديّة، أمّا السّنة فقاطعوا الإنتخابات، مع ذلك كانت النتيجة نصراً مدوياً للمقاومة الجماهيريّة اللاعنفيّة للإحتلال الأمريكي. وقد إحتفل بها الشيعة والأكراد بحماسة، وهم الذين رأوا أنفسهم متوجهين بحماسة إلى صناديق الإقتراع للمطالبة "بسلطتهم على الشرعيّة على أرضهم".[3]

خلاصة الكلام، لقد عملت سلطات الإحتلال الأمريكي لتفادي خطر الديمقراطيّة، لكنّها إضطرّت على مضض للتخلي عن خططها الراميّة إلى فرض دستور وتحاشي حصول الإنتخابات. فالسبب الرئيسي بحسب صحيفة فايننشل تايمز، لحصول الإنتخابات عام 2005 هو إصرار آية الله السيستاني، الذي نقض ثلاث خطط من جانب سلطات الإحتلال. وقد كتب آلان ريتشاردز الباحث في شؤون الشرق الأوسط أنّه عارضت الولايات المتّحدة في بادىء الأمر إجرائها ولكن حين انزل السيد السيستاني آلاف الحشود من مناصريه للشوارع لم يعد الامريكي لديه خيار سوى الموافقة.[4]

إنّ التعدديّة الحزبيّة، تشكّل أحد أهم مقوّمات الدولة العراقيّة. فبعد إسقاط نظام صدّام حسين، ظهر العديد من الاحزاب التي تمثّل فئات متعددّة من الشّعب هدفها الوصول إلى السّلطة وتحقيق ما تصبو إليه.

---

[1] ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق...المقومات والمعوقات، مرجع سابق، ص 62.

[2] نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّصدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص 199.

[3] المرجع نفسه، ص 200.

[4] نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّصدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص 198.

هذه التّعدديّة تبقى قاصرة ما لم تقترن بتعدديّة سياسيّة بالشّكل الذي يضمن إنسجاماً وتناسقاً بين الحالتين. والذي يضمن هذا الأمر هو وجود قانون واضح للأحزاب السياسيّة، كون الحالة الموجودة الآن في العراق أقرب إلى الفوضى الحزبيّة السياسيّة وغير المنضبطة.[1]

يمرّ العراق بمرحلة إنتقاليّة بين شكلين من أنظمة الحكم المتباينين، الأول شمولي دكتاتوري والآخر متعدّد، ومن الطبيعي أن تكون المرحلة الإنتقاليّة فيها شدّ وجذب بين ماضٍ قريب له ملامحه، وواحد جديد قيد التشكيل له إفرازاته ووقعه على المجتمع. فلا يمكن الحديث عن ديمقراطيّة في العراق وإنّما عن تحوّل ديمقراطي يراد له أن يسير بإتجاه الديمقراطيّة ليس فقط عن طريق الإنتخابات فقط.

نصّت الوثائق العراقيّة الرسميّة الصادرة في نيسان 2003 ،على ضرورة وجود منظمات مجتمع مدني تنسجم مع عمليّة التّغيير الحاصلة. فقد جاء في دستور عام 2005 ما يؤكّد على أهميّة المنظمات من خلال المادّة 22 منه حيث نصّت على الآتي: "تكفل الدّولة حقّ تأسيس النّقابات والإتحادات المهنيّة أو الإنضمام إليها وينظّم ذلك بقانون." كما نصّت المادة 39 منه على: "حريّة تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسيّة أو الإنضمام إليها مكفولة وينظم ذلك بقانون".[2]

هذا الواقع شجّع العديد من المنظمات التي تأسست في الخارج على إعادة تنظيم نفسها من جديد، بما يتلاءم مع المرحلة الجديدة، فأصبح نشاط العديد منها يركّز على العمل الإجتماعي والعمل السياسي. بالإضافة إلى تكوين مجتمع مدني يتمثّل بظهور فاعلين جدد، ومنهم منظمات حقوق الإنسان والدّفاع عن البيئة.

---

[1] ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق...المقومات والمعوقات، مرجع سابق، ص.ص 62-63.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسيّة في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2010، ص.ص 120-121.

وبعد كل ما تمّ عرضه، لا بدّ من التأكيد على بعض الأمور التي يعيشها العراق اليوم، ومنها أنه يمرّ بمرحلة إنتقاليّة بين شكلين متناقضين من الأنظمة، الأول شمولي والآخر متعدّد ومن الطبيعي أن تكون المرحلة الإنتقاليّة فيها القليل من الجذب والأخذ والرّد. كما أنه لا يمكن الحديث عن ديمقراطية في العراق وإنّما عن تحوّل ديمقراطي يراد له أن يسير بإتجاه الديمقراطيّة.[1]

فلا تزال مخرجات التّحول الديمقراطي، تؤكّد على إفتقار العمليّة إلى وجود مقوّمات مهمّة منها المجتمع المدني الفاعل والمؤثّر وذلك لعدّة أسباب منها:[2]

1. غياب الأطر القانونيّة التي تنظّم عملها، حيث كانت سبباً في عرقلة العمليّة الديمقراطيّة في بعض الأحيان وذلك بسب تعدّد أولويات الدّولة العراقيّة من حيث الأهميّة.
2. بعض منظمات المجتمع المدني هي إمتداد لأحزاب وقوى سياسيّة.
3. الإستئثار بالمزايا الماليّة والسّلطويّة، أبعد بعضاً من تلك المنظمات عن أن تؤدي دوراً في الحياة العراقيّة، ممّا جعلها موضع شك وإتهام من أفراد المجتمع، خاصّة تلك التي لها علاقة بالولايات المتّحدة والدّول الأوروبيّة.
4. مرور العراق بمرحلة إنتقاليّة، ساهم مساهمة مؤثّرة في أن تكون هناك منظمات مجتمع مدني لا يوجد منها إلّا الإسم والعنوان أيّ وجود منظمات وهميّة.
5. بعض المنظمات قد تتحوّل إلى قوّة سياسيّة تسعى للوصول للسّلطة.

ثانياً: على الصعيد العسكري:

من أهم التحديات لحماية سيادة الدولة، هو حماية الحدود الإقليميّة والدوليّة حيث يكمن جوهر المقوّم العسكري في مفهومه الضيّق، ألا وهو ضمان أمن أراضي الدّولة ضد العدوان الخارجي. فمنذ إحتلال

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسيّة في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مرجع سابق، ص 121.

[2] المرجع نفسه، ص 123.

العراق عام 2003 كان من أهم القرارات التي إتخذتها سلطة الإحتلال في ذلك الوقت عبر سلطة الإئتلاف المؤقت، برئاسة حاكمها المدني الأمريكي بول بريمر، قرار حلّ الجيش العراقي وإعادة هيكلته من جديد، الأمر الذي أدى إلى ضعف هذه المؤسسة التي تعدّ هي الأساس في حماية العراق، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً فسرعان ما تم إعادة هيكلته وفق الجيوش المتقدمة في العالم من حيث التدريب والتجهيز.[1]

لذلك يمكن القول أن دور القوّات المسلّحة العراقيّة، والتي تعدّ إحدى المقوّمات الأساسيّة للأمن الوطني تتحدّ بمجموعة من العناصر وأهمها:[2]

1. المحافظة على أمن وإستقرار البلد وسيادته وضمان تطبيق القانون.
2. التّدخل لمعالجة أي وضع أمني غير مسبوق يهدف إلى النيل من وحدة البلاد وإستقرارها.
3. المحافظة على خلق حالة من التوازن داخل المجتمع الواحد.
4. الإستجابة السريعة والتدخل الفوري في العمليات العسكرية بكل قوّة وعزيمة.
5. المحافظة على البنية التحتيّة للبلاد وحماية خطوط نقل الطاقّة.

إن التحوّل العاصف الذي لامس بنية الدولة والمجتمع والثقافة في العراق، وضعه أمام مرحلة تاريخيّة جديدة الأكثر نوعيّة في تاريخه السياسي الحديث. إذ وضعت كل المكونات الجوهريّة للعراق والهويّة أمام إشكاليات مترابطة فيما بينها. تتميّز هذه الإشكاليات بطابع الأزمة البنيويّة الشاملة.

أولى خطوات البناء السليم للدولة العراقيّة ومأسسة السلطة، هي العمل على إقامة وتبني وبث ثقافة سياسيّة وطنيّة، تعمل على تحديد مدارك المجتمع نحو السلطة وكيفيّة ممارستها والموقف منها، ومن خلالها يحدد معيار ودرجة الإمتثال للسّلطة، فهي تهدف إلى ترسيخ شرعيّة النّظام لذلك تدخل ضمن نسق مخرجات

---

[1] عبد الرزاق محمود، الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام 2003، مرجع سابق، ص 99.

[2] أحمد عمران عبد، وعقيل مصطفى مهدي، الإرهاب في العراق للفترة ما بين 2006-2013، جامعة الدفاع لدراسات العسكريّة، كلية الدفاع الوطني، بغداد، 2013، ص.ص 101-102.

النّظام، التي تهدف إلى تحقيق علاقة سليمة بين السّلطة والمجتمع، حيث تعمل على تنظيم مدخلات المجتمع نحو النّظام بشكل موازٍ لمخرجات النّظام.[1]

لذلك فإن البناء السليم للدولة العراقية ومأسسة السّلطة فيها، يقتضي من النّظام السياسي العمل على بناء ثقافة سياسيّة وطنيّة تشاركيّة، تعمل على تحقيق تنشئة سياسيّة–إجتماعيّة إيجابيّة تدفع نحو إستنهاض الشعور الوطني للمجتمع، من خلال إعادة الهيكلة الأساسيّة للسياسة والمجتمع لتكوين ولاء واحد للدولة بدلاً من تعدد الولاءات والإنتماءات، ومن ثم تكوين الوحدة المجتمعيّة حول الكيان السياسي أي السلطة والجغرافي أي الوطن. ويتطلّب تحقيق هذا النوع من الثقافة السياسيّة، أن يكون النظام محققاً لشرعيته ومستوعباً للمجتمع في مؤسسات الدولة وتحظى سياساته بالرّضا والقبول في المجتمع.[2]

إن نجاح الوصول لثقافة سياسيّة يتوقف على دعامتين أساسيتين، هما الإحتكام إلى منطق المواطنة وسيادة القانون ضمن إطار دستوري، يقوم على الإمتثال للنص الدستوري بوصفه معياراً للحكم السليم. غياب هاتين الدعامتين عن النظام السياسي العراقي منذ نشأة الدولة العراقيّة عام 1921 إلى يومنا هذا، كان سبباً في كل الإخفاقات والأزمات التي تعرّض لها المجتمع والدولة في العراق.[3]

إن أراد النظام السياسي العراقي أن يمأسس للسّلطة ويعمل على بناء الدولة بشكل سليم، فعليه أن يؤمن بحق الفرد العراقي بالتمتع بحقوق المواطنة كاملة، وذلك لا ينجح إلاّ إذا عمل النظام على إجتذاب الأفراد والجماعات وإستيعابهم في مؤسسات الدولة بعيداً عن إنتماءاتهم وأعراقهم ومذاهبهم، بالشكل الذي

---

[1] وليد سالم محمد، الثقافة السياسيّة وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، المجلّة العربيّة للعلوم السياسيّة، العددان 41–42، شتاء ربيع 2014، ص 126.

[2] المرجع نفسه، ص 127.

[3] وليد سالم محمد، الثقافة السياسيّة وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، مرجع سابق، ص.ص 127–128.

يشعرهم بقوّة الدولة الماديّة والمعنويّة بوصفها الجهة الوحيدة القادرة على تلبية مطالبهم وحمايتهم، ممّا يولد حس الإنتماء للدولة لا للطائفة أو العشيرة أو القوميّة.

من ناحية أخرى، ذكر المواطنة في الدستور لا يكفي، إذا لم يترافق مع ضمانات دستوريّة لتفعيل هذا المبدأ من خلال إحترام الطبقة السياسيّة للنّص الدستوري والوقوف عنده. وهذا الإحترام لا يتولّد إذا لم يحتل النّص الدستوري مركز الصّدارة في القضاء. بالإضافة إلى العمل على مأسسة الأحزاب والجمعيات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال تشريع القوانين التي تكفل قيام هذه المؤسسات بتوحيد الصفّ العراقي.[1]

ومن هنا يلاحظ أنّ العنف السياسي المنتشر في العراق اليوم بسبب العصبيّات والإنتماءات الفرعيّة، يمكن إذا إستمر على هذا النّحو، أنّ يؤدي لتدهور الوضع العراقي أكثر، وإنزلاقه نحو مستويات أعلى من العنف والخراب.

من جهة أخرى، هناك أربعة متغيّرات يمكن دراستها لتحليل مستوى التفكك الذي وصلت إليه الدولة لتحديد مستوى إنهيارها. هذه المتغيّرات هي البيئة الخارجيّة والإقتصاد وتعبئة الجماعات ذات النفوذ وضعف الإستيعاب المتبادل للنخب[2] . وبعد إسقاط هذه المتغيرات على العراق، يستنتج أنّه سيبقى في دائرة الدول الفاشلة لفترة من الزّمن.

---

[1] وليد سالم محمد، الثقافة السياسيّة وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، مرجع سابق، ص 128.

[2] إياد عنبر، وإسحق يعقوب محمّد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرّات الدّولة الفاشلة ومتغيرات إنهيار الدّولة، مرجع سابق، ص 167.

1. <u>البيئة الخارجيّة:</u>

لا يمكن إنكار أن الولايات المتّحدة الأميركيّة، هي التي ساهمت في إسقاط نظام صدّام حسين، ولكن موجة العنف التي سادته بعد ذلك، كان نتيجة تحالفات إقليميّة من أجل هدف واحد وهو إفشال المشروع الأمريكي في العراق[1] . وهكذا تحوّل لساحة صراع دولي.

إن فشل الدّولة في العراق في فرض سيطرتها على الحدود، حوّل المناطق الحدوديّة إلى بؤر للقتال وتمدد للجماعات المسلّحة.

إن الإرادة الدوليّة والإقليميّة هي التي تلعب حتى اليوم الدّور الأساسي في بقاء العراق موحداً. ولكن لا يمكن المراهنة على ثبات هذه الإرادة، خاصّة أنها لا تتوافق مع منطق المصالح التي تبنى على أساسها السّياسة الدولية.[2]

كما أن دوامة العنف وعدم الإستقرار السّياسي التي إنتشرت في العراق بعد الإحتلال الأمريكي، كانت نتيجة لظهور تنظيم داعش الإرهابي وصراع الدّول الإقليميّة لحماية مجالها الحيويّ، الذي في حال السيطرة على العراق من أيّ طرف مناوئ لها، إنّ كان من الداخل العراقي أو من الدّول الاخرى سيشكّل تهديداً واضحاً على أمنها القوميّ. ضعف الدّولة العراقيّة وعدم قدرتها على السّيطرة على حدودها، أدى لإنتشار الإرهاب المتمثّل بداعش خاصّة على الحدود العراقيّة–السوريّة. هذا الواقع أجبر إيران، مثلاً، على التّدخل المباشر من خلال الحشد الشعبي العراقي لقتال داعش وإبعاد إرهابها عن أراضيها والأماكن المقدّسة في العراق.

---

[1] إياد عنبر، وإسحق يعقوب محمّد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرّات الدّولة الفاشلة ومتغيرات إنهيار الدّولة، مرجع سابق، ص 169.

[2] المرجع نفسه، ص 171.

وفي سياق دراسة فكرة تفكك الدّولة العراقيّة، وإعادة إنتاج دول جديدة من النسيج العراقي الحالي تحت مسميّات أخرى، نشر روبن رايت الصحفي والكاتب الأمريكي عام 2013 مقالاً محاولاً الإجابة عن هذه الإشكاليّة في ظلّ حرب الهويّات التي يشهدها العراق اليوم.

فيجيب "رايت" بأن هناك إحتماليّة لأن يكون هناك دمج وتفكك لدّول في نفس الوقت، بحيث رجّح إمكانيّة ظهور دولة كرديّة مستقلة في حال إنفصال كردستان العراق، مع الإشارة لإحتماليّة إنضمام الأقاليم الكرديّة الأخرى في سوريا لإقليم كردستان العراقي[1] . ولن يقتصر الأمر على الأكراد فقط، بل سيستتبع بخلق كيانات أخرى سنيّة وشيعيّة. وهذا مؤشر خطير جداً، حول إمكانيّة تفكك الكيانات السياسيّة الموجودة حالياً في الشرق الأوسط، وتحوّلها لكونتونات طائفيّة وعرقيّة متناحرة غير منصهرة، تعطي شرعيّة لوجود الكيان المحتل في الأراضي الفلسطينيّة، فيكون فتيل بدء الإنشقاقات هو تفكيك الكيان العراقي ذي التعدّدية على أكثر من صعيد. لذلك، نرى أنّ الغرب دائماً ما كان يقول أنّ السيطرة على الشّرق الأوسط تبدأ بالسيطرة على العراق، لأنه يقع في قلب الشرق الأوسط. هذا المخطط التقسيميّ الذي تسعى الولايات المتّحدة الأمريكيّة والكيان المحتل لإرسائه، تحت مسمى "حق تقرير المصير للشعوب" الذي نصّت عليه شرعة الأمم الأمم المتّحدة، تمّ مواجهته من قبل محور آخر المتمثّل بإيران . بحيث، لا تزال حتى اليوم، تجنّد كل إمكانياتها لمنع هذا التّفكك.

بالإضافة إلى "رايت" يرى "أنطوني كاردسمن" وهو محلل للأمن القومي لعدد كبير من النّزاعات، وباحث في العلاقات الدّوليّة[2] في مركز الدراسات الإستراتيجيّة والعلاقات الدوليّة، أن التطوّرات المتسارعة على الساحة العراقية منذ عام 2003 إلى اليوم، تضعه في خانة "أمّة في أزمة" لأنها مثقلة بتاريخ من

---

[1] إياد عنبر، وإسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرّات الدّولة الفاشلة ومتغيرات إنهيار الدّولة، المرجع نفسه، ص 170.

[2] Anthony H. Cordesman, Center of strategic and international studies, https://www.csis.org/people/anthony-h-cordesman, visited the website on 16-6-2020

الحروب والصّراعات الداخليّة على السّلطة وفشل في الحكم، مما رفع من منسوب الطائفيّة والإنقسامات بين الشيعة والسّنة. وأضاف أن التهديدات الرئيسيّة في البلاد تنتج عن "جروح ذاتيّة" يسببها القادة السّياسيون. فهؤلاء القادة السياسيون بحسب كاردسمن، نجحوا في تكبير هوّة الإنقسامات بين الطوائف من جهة والاعراق من جهة أخرى، التي ادت بدورها لإرتفاع أعمال العنف المسلّح بشكل كبير.[1]

وهنا لعبت المواقف الدّوليّة والإقليمية دوراً أساسياً في منع تقسيم العراق، خاصّة بعد الإستفتاء في إقليم كردستان حول الإنفصال. الولايات المتّحدة صرّحت من خلال المتحدّث بإسم البيت الأبيض "جوش إرنست" بأنها ترى العراق أقوى وهو متّحد. إيران وتركيا موقفهما كان رافضاً للإنفصال لما سيشكّله هذا الأمر من خطر على الأمن القومي للبلدين.

ففي حال إنفصال الإقليم، سيشهد العراق تقسيماً عرقياً وطائفياً، فيصبح هناك دولة كرديّة وشيعيّة وسنيّة في أفضل السيناريوهات بحسب وثيقة جو بايدن.

2. <u>المتغيّر الإقتصادي:</u>

الإقتصاد العراقي ريعيّ بإمتياز ويعتمد بشكل أساسيّ على القطاع النّفطي ورغم أنّه ذو مردود مرتفع، إلّا أن العراق يواجه عجزاً مالياً وأزمات إقتصاديّة كبرى. ويمكن ان يؤثر على ديمومة فشل الدولة في المؤشر الإقتصادي، وينعكس سلباً على الإستقرار السياسي والأمني.

3. <u>التعبئة السياسيّة لدى الجماعات أصحاب النّفوذ وضعف التثقيف السّياسي:</u>

يتداخل هذان المعياران في العراق لدرجة كبيرة، ويتفاعلان بقوة نتيجة المحاولة الفاشلة لدمقرطة العراق منذ العام 2003. ويجب التأكيد هنا أن أغلب تجارب العالم في التحوّل إلى بلدان ديمقراطيّة، أظهرت

---

[1] إياد عنبر، وإسحق يعقوب، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرّات الدّولة الفاشلة ومتغيرات إنهيار الدّولة، مرجع سابق، ص 175.

أنه لا بدّ من الخوض في فترة إنتقاليّة يسودها العنف وعدم الإستقرار، والتغيّر في المواقف الإجتماعيّة وتهديد مصالح الجماعات الخاسرة، وضعف المؤسسات الحديثة مما يولّد مأزقاً سياسياً لعدّة أسباب.[1]

من أهم المآزق السياسيّة التي تسود الفترة الإنتقاليّة، هي توسع الإتجاهات السّياسيّة والمصالح غير المرنة التي تتبناها النّخب السياسيّة، والآفاق القصيرة المدى والتنافس على التحشيد الشعبي خاصّة للنّخب المهددة بالخسارة، لتشكيل أجندات سياسيّة توظف في المساومات السياسيّة.[2]

كما أن الفكر السياسي الذي ينعكس ممارسة، يتبلور بداخلها شكل الحكم ومكون الدولة، هو العامل الأبرز في الإنتقال من عرف العشيرة إلى مفهوم المواطنة، وهذا الفكر لا يجد تمظهراته وفرصة للتطور إلا داخل مشروع الدولة. والعشائر في المجتمع العراقي، لا تحمل في موروثاتها تجربة سياسيّة يمكن الإعتداد بها نتيجة لأسباب ذات منشأ وجذور تاريخيّة مختلفة، ممّا إنعكس على الأحزاب والحركات العراقيّة التي رفعت شعارات الحداثة والتطوّر وسيادة القانون، إلا أنها لم تتجاوز سقف العرف العشائري.[3]

بالإنتقال إلى الطائفيّة العراقيّة فهي ليست وليدة اليوم كما سبق وذكر، فهي قائمة منذ تأسيس الدولة العراقيّة في عام 1921 تحت عرش الملك فيصل الأول، الذي قال في خطاب له عام 1933: "العراق مملكة تحكمها حكومة عربيّة سنيّة مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني. هذه الحكومة تحكم قسماً كردياً أكثريته جاهلة، بينه أشخاص ذوو مطامع شخصيّة يسوقونه للتخلي عنها بدعوى أنها ليست من عنصرهم، وأكثريّة شيعيّة جاهلة منتسبة عنصرياً إلى نفس الحكومة، إلا أن الإضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الإشتراك في الحكم، وعدم التمرّن عليه والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي والمنقسم إلى هذين المذهبين، كل ذلك جعل مع الأسف هذه الأكثريّة أو الأشخاص الذين

---

[1] إياد عنبر، وإسحق يعقوب، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرّات الدّولة الفاشلة ومتغيرات إنهيار الدّولة، مرجع سابق، ص 173.

[2] المرجع نفسه، ص 173.

[3] علي السعدي، حزام النار الجعفري والعراق الجديد، مفردات المواجهة وملامح السلام، مرجع سابق، ص 74.

لهم مطامع خاصة، يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة ويسوقون هذه الأكثريّة للتخلي عن الحكم الذي يقولون بأنه سيىء بحت. ولا ننكر ما لهم من التأثير على الرأي البسيط الجاهل. أخذت بالإعتبار هذه الكتل العظيمة من السكان، بقطع النظر عن الأقليات الأخرى المسيحيّة التي يجب ألا نهملها، نظراً إلى السياسية الدوليّة التي لم تزل تشجعها للمطالبة بحقوق غير هذه وتلك. وهناك كتل أخرى كثيرة غيرها من العشائر كرديّة وسنيّة، لا يريدون إلا التّخلي عن كل شكل حكومي بالنّظر لمنافعهم ومطامع شيوخهم."[1]

يمكن القول، أنه لا يزال ينطبق على واقع العراق اليوم، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى فشل النخب السياسية العراقيّة في تكوين هوية عراقيّة وطنيّة موحدّة، تعلو على جميع الطوائف والملل والأعراق. فالحروب الداخليّة التي نشبت في بعض المراحل لم تكن حرباً بين الأكراد والعرب، ولكنها كانت بين الأكراد والحكومات المتعاقبة، أي أنها لم تكن حرباً على المستوى الشعبي بقدر ما كانت على المستوى السياسي.[2]

هذه الحقيقة لم تعمل النخب السياسية على تطويرها إلى الشكل الذي يعلو فيه الإنتماء للعراق على الإنتماء السّني أو الشيعي أو العربي أو الكردي أو التركماني. فقد أصبحت كل جماعة داخل المجتمع العراقي في جزيرة معزولة عن الجماعة الأخرى، وأصبح هناك شعور بالإغتراب بين الجماعات.[3]

إن العمليّة السياسيّة في العراق وطبيعة تكوين نظامه السياسي وفلسفته، سيستمر حسب المعطيات الحاليّة إلى عدم توافر صيغة مطلوبة بين السياسيين العراقيين، وسيبقى محل تجاذب أو تقاطع داخلي أو خارجي، وبالتالي لا يساعد صانعي القرار في العراق في التّقدم نحو بناء عراق ديمقراطي ذا طابع أغلبي

---

[1] رجائي فايد، المأزق العراقي مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، كراسات استراتيجيّة، مرجع سابق، ص.ص 22-23.

[2] المرجع نفسه، ص 23-24.

[3] المرجع نفسه، ص 24.

وذلك بسبب إعتماد المحاصصة السياسيّة بدل المواطنة والكفاءة[1] . وهكذا سيستمر المشهد العراقي الحالي في غياب التّوافق بين الكيانات والأحزاب السياسيّة، دون مراعاة مصلحة العراق العليا ممّا سيسهل التّدخل في شؤون العراق الداخليّة من قبل القوى الكبرى الدوليّة.

كما كشفت الإشكاليّة التي ظهرت في العراق بعد عام 2003، أنّ التنشئة الإجتماعيّة للمجتمع العراقي كانت غير موازية للثقافة السياسيّة للنّظام السياسي، بل كانت في بعض الأحيان تتقاطع معها بسبب قوّة النّظام التقليدي الذي يتمسّك به المجتمع، حيث العائلة والعشيرة والقبيلة والقرية والعرق والمذهب والطائفة هي مؤسسات وأدوات للتنشئة الإجتماعيّة.[2]

ولا يمكن نكران دور الإعلام في صوغ وتشكيل وتوجيه وتحديد توجهات الفرد ومواقفه وتطلعاته. إذ أشارت دراسات أجريت في الولايات المتّحدة الأمريكيّة عن دور وسائل الإتصال الجماهيري، في إذكاء وإحداث تظاهرات الشغب والعنف ذات الطابع العرقي، كما أثبتت هذه الدراسات أن الأحداث بين البروتيستانت والكاثوليك في عقود القرن المنصرم، كانت نتيجة تتبعهم أخبار إيرلندا الشماليّة.[3]

فلو تمّ تتبع وسائل الإعلام والإتصال في العراق بعد 2003 الرسميّة، وغير الرسميّة، يلاحظ أنها خلت من اللّغط في توجيه الأفراد وجهة معيّنة تهدف إليها هذه الوسائل، ولا سيّما أن الأمر لا يتوقف عند الخبر والحدث، بل تجاوزه إلى أغلب الأعمال الفنيّة والثقافيّة الرسميّة والشعبيّة فكلّها تتضّمن إيحاءات وقيم ومعتقدات المجتمع التقليدي وثقافة رفض الآخر والتّمسك بالماضي.[4]

---

[1] أحمد علي، وصلاح محمد، وسالم العباسي، الملامح المستقبليّة لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدّولي، مرجع سابق، ص 159.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، التّحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخيّة والأسس الثقافيّة والمحدّدات الخارجيّة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص.ص 254-267.

[3] وليد سالم محمد، الثقافة السياسيّة وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، مرجع سابق، ص 132.

[4] المرجع نفسه، ص 132.

إن العراق اليوم يقف على تقاطع نزاعين، الأول داخلي نتيجة للفراغ في السّلطة، والثاني إقليمي يأتي نتيجة تصاعد النفوذ الشيعي الإيراني. لذلك يجدر لأي سياسة جديدة أن تعالج المسائل الداخليّة والخارجيّة سوياً.[1]

فالواقع اليوم هو أن العراق بلد مفكك يفتقد سلطة مركزيّة قويّة. وحتى الحكومة الوطنيّة المؤلفة هي منقسمة فيما بينها وضعيفة، والسبب أنها تضم فصائل تتنازع فيما بينها. بالإضافة لضعف النظام الإداري الذي لم يتعاف من الإنهيار. والشرطة هي مجموعات مسلّحة تنفذ أوامر بعض الفصائل. أمّا الجيش فهو أقرب إلى المؤسسة الوطنيّة لأن الجيش الأميركي يشكل جزء لا يتجزأ منه.[2]

في ظل الفراغ في السّلطة تتكاثر النزاعات وتدور حرب أهليّة طاحنة لأسباب طائفيّة. فيشعر الشيعة أن من حقهم تولي السّلطة لأنهم أكبر إنتماء طائفي في بلد الإنقسامات، وهذا ما تنادي به الولايات المتحدة بعد سقوط صّدام والمضي في العمليّة الديمقراطيّة المزعومة. أمّا السّنة فيرفضون الإعتراف بكونهم أقليّة ويصممون على الحؤول دون نفاذ الشيعة للحكم. والجدير بالذكر هو أن الإنقسامات وصلّت إلى مرحلة الصّراعات المستمرة داخل الطائفة نفسها وبين الأكراد والعرب والمجموعات العرقيّة والقبليّة.[3]

يعتبر الصراع السياسي على النفط أبرز تحد في مستقبل العراق. فالمشكلة تكمن في صراع داخلي بهدف السيطرة على الوزارات السياديّة وبخاصة النّفط. بالإضافة لصراع آخر بين الحكومة المركزيّة وحكومة كردستان على محافظة كركوك النفطيّة. وأخيراً صراع مع المحافظات على صلاحيات تنفيذ المشاريع، فضلاً عن إشكاليّة البطالة وضعف البنية التحتيّة وتفشي الفساد في أغلب قطاعات الدولة[4]. يشكّل عنصر

---

[1] مارينا أوتاوي، ما العمل لحل الأزمة في العراق؟ مؤسسة كارنجي للسلام الدولي بالعربي، نسخة ممسوحة من كارنت هستيري، يناير 2007، ص 1.

[2] المرجع نفسه، ص 1.

[3] مارينا أوتاوي، ما العمل لحل الأزمة في العراق؟ مرجع سابق، ص.ص 1-2.

[4] ناديا سعد الدين، الشروط المعزّزة مستقبل الدولة العراقيّة في مواجهة عوامل تفكك مقيّدة، دوريّة السياسة الدوليّة، العدد 195، المجلّد 49، يناير 2014، ص 16.

النّفط أحد أهم أسباب معارضة الفيدراليات في ظل تعاظم النفوذ الإيراني في البصرة، التي يوجد فيها 90% من إحتياطي النّفط. فهو يعتبر المصدر الأساسي للدّخل القومي العراقي، ولتمويل موازنته السنويّة ومطمع كثير من الدّول الرامية إلى التّحكم بالسياسة الداخليّة للبلاد.[1]

إن الزمن ليس في صالح وحدة العراق، فكل يوم يمر يحمل في طياته ما يثير القلق على اللحمة العراقية الداخليّة، لأن كل مجموعة تزيد من عزلتها وأصبح لكل مجموعة رغبة في الإقتطاع من اللحم العراقي.[2]

ولا يمكن نسيان موضوع المحاصصة الطائفيّة الذي يساهم في تخريب الهويّة الوطنيّة الجامعة، لذلك يجب رفض نظام المحاصصة لأنه سيخلّص العراق من مشروع يستهدف تقويض الوحدة الوطنيّة العراقية. ولا شكّ أن أي جهد يبذل لتقويض الهويّة الوطنيّة العراقيّة، يخدم تفجير مجتمعات دول المشرق العربي من الداخل، عبر تضخيم هوياتهم الفرعيّة بحيث لا تكون هذه الهويّات الفرعيّة منسجمة مع بعضها، وهذه الحالة بكل متوالياتها هي الخطوة الأولى في مشروع التّقسيم والتّشظي، الذي ينتظر كل دول المشرق العربي. فرفض نظام المحاصصة هو أيضاً الخطوة الأولى في مشروع إفشال كل المخططات التي تستهدف تمزيق العراق.[3]

بالإضافة إلى المقترحات السابقة، إن إتفاقاً على تقاسم السّلطة بين الأحزاب الرئيسيّة يعتبر من النماذج الأكثر ترجيحاً لإنهاء الخلافات وللوصول إلى حلّ دائم في العراق.[4]

---

[1] ناديا سعد الدين، الشروط المعزّزة مستقبل الدولة العراقيّة في مواجهة عوامل تفكك مقيّدة، دوريّة السياسة الدوليّة، العدد 195، المجلّد 49، يناير 2014، ص 16.

[2] رجائي فايد، المأزق العراقي مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، مرجع سابق، ص 26.

[3] محمد محفوظ، العراق والعرب والمستقبل السياسي، منشورات ضفاف، القطيف، 2017، ص.ص 143-144.

[4] كينيث كاتزمان، سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص19.

معاصرة المستقبل بالنسبة للعراق اليومن يأتي من خلال وضع الأسس للدولة والمجتمع والثقافة التي تستمد صورها من خلال الإجتهاد النظري والسياسي المعاصر[1]، تبدأ بإعادة تأسيس الهويّة العراقيّة لخلق وعي سياسي وإجتماعي وبناء المؤسسات[2] . تأسيس الهويّة يعني إرساء قواعد أساسيّة غير منفصلة عن بعضها البعض، لعل أكثرها جوهريّة هي أن العراق ليس تجمع أعراق، وأنه ذو هويّة ثقافيّة وسياسيّة.

كل ما تقدّم يبقى جدلاً أدبياً، إن لم يعمل ساسة العراق على رفض أجنداتهم الخارجيّة ويعملون إنطلاقاً من وحدة المصير والمواطنة، وهذا يعني ضرورة تعديل الدستور القائم بالشكل الذي يحقق إجماعاً وطنياً. وهذا الأمر يحتاج إلى جملة آليات تعمل على تحقيقه، ومنها التوقف عن إعادة إنتاج النظام التقليدي والإيمان بالمشتركات مع الآخر المختلف، وقبول مبدأ الوحدة مع التّنوع والإلتقاء حول نقاط الإتفاق والمشتركات، والتّخلي عن فكرة إمتلاك الحق المطلق، وأخيراً التّخلي عن فكرة أنّ السّلطة من حقّ فئة معيّنة دون أخرى.[3]

بسبب مرور العراق بمرحلة إنتقاليّة، لا بدّ بأن تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً أكثر فاعليّة لتفعيل الديمقراطيّة من الدّول الديمقراطيّة، ولكن هذه الفعاليّة لا ينبغي أن تكون كما حصل في بعض الدّول الأوروبيّة، التي إتجهت للإخلال مكان النّظام السّياسي أو إعتبارها نظام سياسي لأن ذلك يعيد البلاد إلى الدولة المركزيّة. كما أنّه لا يمكن تحقيق ما سبق من دون أن يكون هناك قانون لتنظيم عملها كما سبق وذكرنا قبل. ويجدر أيضاً بتلك المنظمات أن تلعب دوراً في التنشئة السياسيّة المبنيّة على إحترام الآخر،

---

[1] ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، مرجع سابق، ص.ص 29-30.

[2] المرجع نفسه، ص.ص 33-34.

[3] وليد سالم محمد، الثقافة السياسيّة وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، مرجع سابق، ص 129.

رأياً وفكراً وعقيدة، وترقية الثقافة السياسيّة المبنيّة على المواطنة، فقيام المنظمات بمثل هذه الأدوار يدفع بإتجاه رقيّ العمليّة الديمقراطيّة بوصفها سبيلاً لرقيّ العراق.[1]

وفي نهاية الحديث لا يمكن التّفاؤل بأن هناك تغييراً ثورياً راديكالياً يمكن أن يحدث في العراق ما دامت السّاحة العراقيّة لا تزال غير مهيأة لبعض المسارات. وستبقى المعادلات السياسيّة كما هي مع بعض الرتوش والترميمات، لتظهر للآخرين أنها تغيّرت. هذا يعني بقاء الوضع على ما هو عليه من دون إحراز تقدّم، والنتيجة، فشل الخطط المعلنة للإصلاح بسبب عوامل الكبح والمعارضة من جانب الجماعات المتضرّرة من الإصلاح، خصوصاً أن هناك تحالفاً سرياً بين مختلف الكتل والجماعات على عدم فتح ملفات الفساد. وإن إستمرار الإحباطات لفترة غير قصيرة سيؤدي إلى تعميق فشل الدّولة الرخوة ويفتتها.[2]

وحتى اليوم لا يوجد في الأفق أي إحتمال لصعود قوى سياسيّة، تكون قادرة على مجاراة القوى المنضوية في العمليّة السياسيّة الراهنة، لأن الواقع يشير إلى المعارضة الداخليّة والخارجيّة والإنتفاضات الشعبيّة العفويّة لا تملك الإمكانيّة لتحقيق ذلك، بسبب إفتقارها لمستلزمات القيادة والرؤى الموحدّة، بالإضافة إلى غياب العاملين الإقليمي والدولي المساند والقادر على قيادة هذه المعارضة وإمدادها بأسباب البقاء والنّجاح.[3]

إن إستمرار فشل الدّولة العراقيّة سيؤدي حتماً إلى إنهيارها، وذلك بسبب تفاعل بين المتغيرات الخارجيّة أي التّدخلات الإقليميّة والدوليّة وتلك الداخليّة المتمثّلة بأزمة الهويّة والفساد والمحاصصة وفقدان الإستقرار السّياسي.

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسيّة في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مرجع سابق، ص 124-125.

[2] سليم الدليمي، فشل معادلة ما بعد الغزو ومستقبل العراق السياسي، مجلّة السياسة الدّوليّة، العدد 214، تشرين الأول 2018، ص 150.

[3] المرجع نفسه، ص 150.

المبحث الثاني:
الرؤية المستقبلية لأزمة العراق في بناء الدولة الحديثة

إنّ الدّولة الحديثة هي منظومة علاقات سياسيّة وإقتصاديّة وإجتماعيّة، تتماهى الدّولة من خلالها مع المجتمع. هذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال إلغاء الثقافة التقليديّة المبنيّة على العصبيات والولاءات الفرعيّة، ومنع التدّخلات الخارجيّة وإحلال روابط المواطنة والهويّة الوطنيّة محلّها من خلال تثبيت أسس العدالة والقانون والمساواة بين الجميع. فهي ليست مجرّد مقومات، بل يجب أن تترافق مع شعور أفراد المجتمع بوحدة الاهداف والمصالح والإنتماء للدولة والإمتثال للقواعد الدستورية والقانونيّة.

تعكس التطوّرات العراقيّة المتسارعة عدّة أمور من أبرزها:[1]

1. مجموعة من العناصر التي تنطوي على تحوّلات داخليّة وإقليميّة ودوليّة.
2. مستقبل عراقي غير مستقر في المدى المتوسط.
3. الإتجاه نحو إعادة بناء الدّولة العراقيّة وتحديد وظيفتها وشكل نظامها السّياسي.
4. خلق هويّة وطنيّة متلائمة مع المتغيّر الدراماتيكي الذي شهده العراق منذ نيسان 2003.

من خلال التفحص الموضوعي لحيثيات نشوء الدولة العراقيّة المعاصرة والظروف التي ساهمت في نشوء المفاهيم الحديثة في تكون الدولة، مما سيفضي إلى أن مفهوم الدولة المعاصرة لم يعرفه العراق، ومرد ذلك إلى أن المرتكزات الأساسيّة لتكون الدولة أي الشّعب والأرض والسّلطة، لم تتصهر يوماً في

---

[1] توفيق شومان، السّباق بين التّفكك والتّأهيل، مجلّة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجيّة، العدد 113، شتاء 2004، ص 171.

تفاعل حيّ[1] . فمعادلة القمع من جانب السّلطة والنّفور من جانب الشّعب، هي التي حكمت العلاقة بين هذين العاملين فدفعت بدورها الجغرافيا الثّمن.[2]

يتّصف العراق بهيكل هشّ من الجماعات غير المستقرّة، فيضمّ مزيجاً من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسيّة واحدة تتمسّك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وأفكارها. فالسّمة الرئيسيّة للمجتمع العراقي هو التّعدّد الثّقافي واللّغوي والطائفي. أمّا نظام العلاقات الإجتماعيّة العراقية فيتميّز بالجمود والتّنافس دون ضوابط. فهو مجتمع لم يستطع حتى اليوم من تأمين تنظيم ديمقراطي. والسّلطة طبعاً كما يتّضح مركزّة بأيدي جماعة محدّدة. ووظيفة الدولة هي ضابط للعلاقات بين الجماعات حتى لا يتولّد العنف فيما بينهما.

إنّ الطائفيّة والولاءات الفرعيّة داخل المجتمع العراقي هي ذات طبيعة فسيفسائيّة تتضمّن عدّة تعدّديات. هذا التنّوع يجعل الدولة أمام فكرة الصّراع والإنقسامات الدائمة، لاسيّما إذا ما توفرت بيئة حاضنة أو شرارة للنّزاع. إنّ التّعدد الطائفي حوّل الطائفيّة إلى خطر حقيقي يهدّد التّجانس الإجتماعي وكيانات الدولة، والسّبب في تعميق هذه الظاهرة هو التنشئة السياسيّة الخاطئة التي مارستها السّلطة السياسيّة ما بعد عام 2003، التي بنيّت على أسس طائفيّة ودينيّة وعرقيّة، متناسية وحدة العراق الوطنيّة بحيث وجدت الأطراف المكوّنة للعمليّة السياسيّة في ترسيخ الإنقسامات المجتمعيّة والطائفيّة مصلحة جوهريّة لها. وذلك من خلال علاقة الطائفيّة السياسيّة بالسّلطة والثروة والنفوذ على حساب مصلحة الوطن والمواطن.[3]

فقد كشفت مرحلة ما بعد أحداث كركوك، عمق المسافات الفاصلة بين الولاءات العراقيّة. فالعراق بمذاهبه المختلفة أجمعوا على رفض المشروع من خلال الإشتراك في التّظاهرات، وحذّرت ممثلة التّركمان

---

[1] علي السعدي، حزام النار الجعفري والعراق الجديد مفردات المواجهة وملامح السّلام، مرجع سابق، ص 73.

[2] المرجع نفسه، ص 74.

[3] سليم كاطع علي، معوقات بناء الدّولة في العراق.. الإشكاليّات الإجتماعيّة، موقع مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجيّة، ندوة سياسيّة نهار الإثنين 16 تموز 2019،
https://annabaa.org/arabic/reports/20558
دخل للموقع في 17-12-2020.

"صون كول جابوك" في مجلس الحكم الإنتقالي من أن مضي الأكراد في مشروع الفدراليّة سيقود التّركمان إلى إعلان منطقة تركمانستان.[1]

إنّ التقسيمات الإجتماعيّة نقلت الولاء من الدولة إلى الولاءات الفرعيّة العرقيّة والطائفيّة والمناطقيّة، وتجاهلت المفهوم الوطني العراقي. الأمر الذي أضعف الشعور بالهويّة العراقيّة وبالمواطنة العراقيّة. وما عمّق من هذه الهوّة هو فشل الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 منهم من روّج لمفهوم الأمّة العراقيّة ومنهم للعلمانيّة، وآخرين روجوا للهويّة العربيّة أو الكرديّة. فقد أسهم هذه الإرتباك في الخطاب السياسي بجعل المواطن العراقي لا يشعر بهوّيته الوطنيّة، لأنه يراها ضعيفة بفعل سيادة الولاء الحزبي على الولاء الوطني. فأصبح بذلك الإختلاف أحد عوامل عدم الإستقرار المجتمعي، وهذه الأسباب تلاقت مع العوامل السياسيّة والإقتصاديّة وكوّنت سلسلة من القهر والحرمان، جعلت المواطن العراقي يلتف حول تقسيماته الطائفيّة والعشائريّة والقوميّة، خالقاً حالة من عدم الإستقرار وإضعاف لمرتكزات بناء الدولة العراقية.[2]

إنّ تنامي دور العشائر أثّر في عمليّة التطوّر السياسي والديمقراطي وفي البناء الحقيقي للمجتمع المتحّضّر، لأنها تستقطب الولاءات الأعلى لقطاعات من المواطنين مّما يؤثر سلباً على الولاء للدّولة، لاسيّما بعد التشويه الذي أصاب مفهوم الدّولة من ناحية التّفكك البنيوي لأجهزتها ومؤسساتها. فتمدّد نفوذها داخل الأحزاب السياسيّة، يضعف قدرتها على إستقطاب المواطنين إستناداً لأطر فكريّة وبرامج سياسيّة وطنيّة عابرة للحدود العرقيّة والطائفيّة. هذا الأمر يلقي بتأثيراته على العمليّة الإنتخابيّة فتصبح في جانب منها محكومة بالتوازنات القبليّة والعشائريّة.[3]

---

[1] توفيق شومان، السّباق بين التّفكك والتأهيل، مرجع سابق، ص 173.

[2] سليم كاطع علي، معوقات بناء الدّولة في العراق.. الإشكاليّات الإجتماعيّة، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

كما جاء غياب الترابط الإجتماعي بسبب الفساد والسرقة والرشوة. أمّا فقدان ثقة الأفراد بالدّولة ومؤسساتها الإداريّة والوظيفيّة، فهو بسبب التشكيك بمدى قدرة الدولة على تحقيق تطلعاته وأهدافه، بالإضافة إلى طبيعة الأزمات المجتمعيّة التي يعيشها المواطن العراقي والتي انعكست بشكل جذري على حياته اليوميّة. فقد ساهمت هذه الأزمات بإعاقة تطوّر الفرد وحدّدت الفرص أمامه، وحوّلته لشخص غريب في وطنه وفاقداً لأبسط أساسيات العدالة الإجتماعيّة وتكافؤ الفرص والمساواة والحقوق. بالإضافة إلى ما سبق، فالسياسات الإقتصاديّة الفاشلة وعدم القدرة على التوظيف والتشغيل وعدم القابليّة على الإستجابة، سيدفع نحو المزيد من عدم الثّقة والخروج والتظاهر او اللجوء إلى أعمال العنف أو الشغب. هذا الأمر يؤدي في معظم الأحيان إلى الإحباط والإنحراف في سلوكه ويخلق حالة من عدم الإستقرار السياسي اللذان يدفعان إلى فشل الإستقرار الإجتماعي. ومن ثمّ الحيلولة دون بناء أسس ومرتكزات الدولة العراقيّة وتهديد كيانها ككل.[1]

يظهر للعيان خطر كبير، يهدّد الكيان العراقي وهو عنف التّمرد والتّمرد المقابل، وهذا ما يدفع العراق أكثر فأكثر نحو حرب أهليّة–إثنيّة–دينيّة بغيضة.

فالعصبيّة والتّعصب إتجاهان إلغائيان، فجدل الهويّة يكشف أن إختيار الصّراع بدل التّعايش سيكون ضاراً وخطيراً على الهويّات الكبرى والصُغرى معاً. إن لم يتم إحترام وتأمين حقوق الهويّة الصغرى بشكل متساوٍ، فستكون حكماً عنصر ضعف كبير ويتّسع بإستمرار على مستوى الهويّة.[2]

---

[1] سليم كاطع علي، معوقات بناء الدّولة في العراق.. الإشكاليّات الإجتماعيّة، مرجع سابق.

[2] عبد الحسين شعبان، جدل الهويّات في العراق الدولة والمواطنة، مرجع سابق، ص 36.

لا يزال حتى اليوم من اكبر الأخطاء التي ترتكب في التعامل مع الفئات المحليّة والهويّة الوطنيّة، هو التأكيد على المطالب السياسيّة ودور الدولة والعمليّة الديمقراطيّة، مع إغفال تام لدور الفعل الثقافي في خلق هذه الهويّة الوطنيّة.[1]

فلا وجود لآليّة لتقاسم الثروة، وهناك فشل في إحتواء مظاهر العنف السياسيّ بسبب الإرث الإستبدادي وفشل القيادات السياسيّة في إدارة الدولة منذ عام 2003 وتوحيد الهويّة الوطنيّة. فالهويّة السائدة هي تلك الفرديّة المبنيّة على المناطقيّة والطائفيّة والعرقيّة. نتيجة لهذا الواقع إضمحلت رغبة المكونات الإجتماعيّة في العيش المشترك وهذا ما يلاحظ فعلياً لدى الأكراد.[2]

إن الإرادة الدوليّة والإقليميّة هي التي تلعب حتى اليوم الدّور الأساسي في بقاء العراق موحداُ. ولكن لا يمكن المراهنة على ثبات هذه الإرادة، خاصّة أنها لا تتوافق مع منطق المصالح التي تبنى على أساسها السّياسة الدوليّة.[3]

كما أن العمليّة السياسيّة في العراق وطبيعة تكوين نظامه السياسي وفلسفته سيستمر حسب المعطيات الحاليّة، في عدم توافر صيغة مطلوبة بين السياسيين العراقيين وسيبقى محل تجاذب أو تقاطع داخلي أو خارجي، وبالتالي لا يساعد صانعي القرار في العراق في التّقدم نحو بناء عراق ديمقراطي ذا طابع أغلبي، وذلك بسبب إعتماد المحاصصة السياسيّة بدل المواطنة والكفاءة[4] . وهكذا سيستمر المشهد العراقي الحالي في غياب التّوافق بين الكيانات والأحزاب السياسيّة دون مراعاة مصلحة العراق العليا، ممّا سيسهل التّدخل في شؤون العراق الداخليّة من قبل القوى الكبرى الدوليّة.

---

[1] سليم مطر، جدل الهويات أكراد تركمان سريان يزيدية صراع الإنتماءات في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 50.

[2] إياد عنبر، وإسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرّات الدّولة الفاشلة ومتغيرات إنهيار الدّولة، مرجع سابق، ص 176.

[3] المرجع نفسه، ص 171.

[4] أحمد علي، وصلاح محمد، وسالم العباسي، الملامح المستقبليّة لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدّولي، مرجع سابق، ص 159.

فالعراق اليوم يقف على تقاطع نزاعين، الأول داخلي نتيجة للفراغ في السّلطة والثاني إقليمي يأتي نتيجة تصاعد النفوذ الشيعي الإيراني. لذلك يجدر لأي سياسة جديدة أن تعالج المسائل الداخليّة والخارجيّة سوياً.[1]

أن العراق اليوم هو بلد مفكك يفتقد سلطة مركزيّة قويّة. وحتى الحكومة الوطنيّة المؤلفة هي منقسمة فيما بينها وضعيفة، والسبب أنها تضم فصائل تتنازع فيما بينها.بالإضافة لضعف النظام الإداري الذي لم يتعاف من الإنهيار. والشرطة هي مجموعات مسلّحة تنفذ أوامر بعض الفصائل. أمّا الجيش فهو أقرب إلى المؤسسة الوطنيّة لأن الجيش الأميركي يشكل جزء لا يتجزأ منه.[2]

في ظل الفراغ من السّلطة تتكاثر النزاعات وتدور حرب أهليّة طاحنة لأسباب طائفيّة. فيشعر الشيعة أن من حقهم تولي السّلطة لأنهم أكبر إنتماء طائفي في بلد الإنقسامات، وهذا ما تنادي به الولايات المتحدة بعد سقوط صّدام والمضي في العمليّة الديمقراطيّة المزعومة. أمّا السّنة فيرفضون الإعتراف بكونهم أقليّة ويصممون على الحؤول دون نفاذ الشيعة للحكم. والجدير بالذكر هو أن الإنقسامات وصلّت إلى مرحلة الصّراعات المستمرة داخل الطائفة نفسها وبين الأكراد والعرب والمجموعات العرقيّة والقبليّة.[3]

يقف العراق اليوم أمام مقاربتين لا ثالث لهما وهما: تأليف حكومة قويّة أقل ديمقراطيّة وشموليّة ولكن قادرة على إحلال النّظام وهي خيار واهم صعب الوصول له أو تقسيم العراق إلى مناطق ذات حكم ذاتي وهو إحتمال حقيقي يزداد إحتماليّة تطبيقه بشكل كبير.[4]

أي حل مبني على التقسيم سيقود إلى تقاطع النّزاعات بين النزاعات العرقيّة والنزاع الإقليمي المتصاعد بين السّنة والشيعة. فعراق غير مركزي يعني لجوء المناطق السنيّة إلى المملكة العربيّة السعوديّة

---

[1] مارينا أوتاوي، ما العمل لحل الأزمة في العراق؟ مرجع سابق، ص 1.

[2] المرجع نفسه، ص 1.

[3] المرجع نفسه، ص 1-2.

[4] المرجع نفسه، ص 2.

البلد السني الثري الذي يمتلك حدود طويلة مع العراق. وأمام تصاعد النفوذ الشيعي لن تمتلك المملكة العربيّة السعوديّة إلا خيار مساندة المناطق السنيّة. أمّا المناطق الشيعيّة ذات الحكم شبه الذاتي في جنوب العراق لن تعتمد على التمويل الخارجي لأن معظم النّفط العراقي ينتج هناك، إلا أنها ستحتاج إلى الدّعم السياسي.[1]

إن التوتر المتصاعد يكفل أن تكون الدول المجاورة أطرافاً أساسيّة في حلّ أي أزمة عراقيّة. ومن المؤكّد أن عزل العراق عن مصالح الدّول المجاورة وبالتالي عن تدخلاتها أمر مستحيل لأن نزاعاته الداخليّة لها تأثير كبير عليها. لذلك يبقى الحل للوضع الذي خرج عن السيطرة أبعد من أن تجده الولايات المتّحدة وأكبر من أن تنفذه بمفردها. ويبقى الشعب الذي لا يملك خياراً إلّا التّورط في النّزاع هو الفريق الوحيد القادر على التّوصل إلى حلّ لأزمته.[2]

يُعتبر الصراع السياسي على النفط أبرز تحدٍّ في مستقبل العراق. فالمشكلة تكمن في صراع داخلي بهدف السيطرة على الوزارات السياديّة وبخاصة النّفط. بالإضافة لصراع آخر بين الحكومة المركزيّة وحكومة كردستان على محافظة كركوك التي تمتلك ثلث النفط العراقي. وأخيراً صراع مع المحافظات على صلاحيات تنفيذ المشاريع فضلاً عن إشكاليّة البطالة وضعف البنية التحتيّة وتفشي الفساد في أغلب قطاعات الدولة.[3]. يشكّل عنصر النّفط أحد أهم أسباب معارضة الفيدراليات في ظل تعاظم النفوذ الإيراني في البصرة التي يوجد فيها 90% من إحتياطي النّفط. فهو يعتبر المصدر الأساسي للدّخل القومي العراقي ولتمويل موازنته السنويّة ومطمع كثير من الدّول الرامية إلى التّحكم بالسياسة الداخليّة للبلاد.[4]

---

[1] مارينا أوتاوي، ما العمل لحل الأزمة في العراق؟ مرجع سابق، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص 3.

[3] ناديا سعد الدين، الشروط المعزّزة مستقبل الدولة العراقيّة في مواجهة عوامل تفكك مقيّدة، مرجع سابق، ص 16.

[4] المرجع نفسه، ص 16.

خلاصة القول، سيبقى العراق في خانة الخطر أي الدول التي تواجه خطر الفشل على الأقل للسنوات القادمة لانّ الأزمات التي عصفت في البلاد تحتاج لرؤية إنقاذيّة وقيادة قادرة على التطبيق. ولكن الواقع عكس ذلك فالقيادات السياسية تقف حائلاً في توفر الشرطين السابقين، فأزمة الثّقة بين القيادات السياسيّة وإنعكلسها على مؤسسات إدارة الدولة أهم عقبة أمام خروج العراق من نفق الفشل.

الإستنتاج القائل بأن الديمقراطيّة التوافقيّة وصلت في العراق إلى نهايتها قد يكون أمر متعجّلاً. وفي هذه الحالة الرأي القائل أن الحل يكمن في التوافقيّة سيعود للبروز، خصوصاً في صيغة الفدراليّة المهيكلة بين الكيانات الإثنيّة والطائفية.[1]

إنّ إندحار الإحتلال الأميركي والبريطاني عام 2011 بعد الإتفاقيّة بين الحكومة العراقيّة والولايات المتّحدة، لم يسهم في إستتباب الأوضاع في العراق. والدليل تصاريح عدّة وجوه عراقيّة من مختلف الإنتماءات، ومن بينهم الزعيم الشيعي السّيد مقتدى الصّدر الذي حذّر من "ملامح كارثيّة حقيقيّة مقبلة على العراق،" إزاء "ذهابه نحو التّفكك وإنهيار الحكومة بسبب إنتشار الطائفيّة،" ممّا سمح بسيطرة القوى الخارجية.[2]

لقد إتضّح كم هو صعب تحقيق الأهداف التّقليديّة في العراق بالرّغم من الظروف المؤاتية جداً لذلك. فقد كانت المعضلة في الجمع بين إعطاء قدر من الإستقلاليّة وبين السيطرة الكاملة، بحيث أجبرت المقاومة غير العنفية الغزاة على القبول بمبادرات عراقيّة أكثر ممّا توقعوا ومن بينها إنتخابات عام 2005. هذا الأمر أثار الإحتمال الكابوسي بقيام عراق سيّد وديمقراطي يأخذ مكانه داخل تحالف شيعي فضفاض،

---

[1] حارث حسن، التجربة التّوافقيّة في العراق: النّظريّة والتطبيق والنّتائج، مرجع سابق، ص 53.

[2] ناديا سعد الدين، الشروط المعزّزة مستقبل الدولة العراقيّة في مواجهة عوامل تفكك مقيّدة، مرجع سابق، ص 15.

يضم إيران والشّطر الشيعي من العراق ممّا قد يؤدي إلى السيطرة على معظم نفط العالم ويكون مستقلاً عن واشنطن.[1]

محصّلة التعاون بين إيران والعراق قد تكون تحالفاً فضفاضاً يضم الدّول النفطيّة في بعض دول الخليج وإيران والعراق، يكون مستقلاً عن واشنطن ويسيطر على الجزء الأكبر من موارد الطّاقة في العالم، ويكون بذلك كابوساً ما بعده كابوس لواشنطن. فقد تقود هذه الكتلة تطويراً لمشاريع الطاقة الآسيويّة مع الصين والهند، او تعتمد تحالفاً مع شبكات ومنظمات التّعاون الآسيويّة كشنغهاي. وقد تعتمد أيضاً سلّة من العملات لسعر النّفط بدل الإعتماد على الدولار. وقد تؤثّر بشكل فادح على الإقتصاد العالمي.[2]

---

[1] نعوم تشومسكي، الدّولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، مرجع سابق، ص 310

[2] المرجع نفسه، ص 181

الخاتمة

في سياق تأكيد الفرضيّة الكبرى التي ذكرت في مقدّمة الرّسالة حول الصعوبة في بناء كيان عراقي حديث، بسبب كثرة الأزمات المتلاحقة التي عصفت به من جهة وكثرة المعوّقات من جهة أخرى يستنتج ما يلي:

1. بدأ فشل الكيان العراقي منذ لحظة تأسيسه عام 1921 على يدّ الإنتداب البريطاني، فلم يكن وليد الإرادة والمجتمع الموحد، بل كان عمليّة رسم حدود وفق مصالح بريطانيا التي رأت بأن العراق هو قوّة إستراتيجيّة وجيوسياسيّة مهمّة في الشرق الأوسط. وهنا يتأكد إمكانيّة الإمساك بالمؤشّر المسبب لإنهيار العراق المتمثّل بالتّدخل الخارجي. فلو لم يكن التّدخل الخارجي هو المسبب للفشل، فما هو تبرير إقتطاع جزء من الأراضي الكرديّة عام 1923 وضّمها إلى حدود الدوّلة العراقيّة رغم إختلاف الثّقافة والعرق والإنتماءات بين العرب والأكراد؟
2. القضيّة الكرديّة تشكّل نموذجاً أساسياً في التعامل مع موضوع الفئات المحليّة. فحتى الآن لم تجد جميع الأطراف العراقيّة الحل لهذه المسألة.
3. السيناريوهات المحتملة لنذير "التّفكك" العراقي يقود إلى الخيارات التاليّة:
   أ. الفيدراليّة إذ يحذرون من تحوّلها إلى نوع من التقسيم الطائفي.
   ب. تفكك كيان الدّولة والتقسيم إلى ثلاث كيانات بحسب الطوائف أو الأعراق.
   ج. إنهيار سلطة الدّولة في ظل ضعف المؤسسات وتفشي الفساد وإحكام سيطرة الفصيل الواحد على مقاليد السّلطة سياسياً وأمنياً مع توفير حماية لممارسة الفساد.
4. ليس من مصلحة الداخل العراقي أو المحيط الإقليمي والدول الغربيّة، إنقسام العراق أو تفكّكه لما له من تداعيات خطيرة لن تتوقف عند السّاحة العراقيّة فحسب إنّما سيمتد تأثيرها

إلى فضاءات أخرى، في ظل المتغيرات الحاصلة في المنطقة. ومن بين الدول التي ستتضرّر دول الخليج في ظل التقسيم السّني–الشيعي التي ستبقى تصبغ المشهد العربي الإقليمي، وتعاظم الدور الإيراني الذي يعد مصدر تهديد أمني إستراتيجي . فللسعوديّة مصلحة أكثر من غيرها بعدم تفكك العراق وعدم إستلام الشيعة قبضة الحكم بما يسمح بتعزيز النفوذ الإيراني.

5. المستفيد الأول من التقسيم هو الكيان الصهيوني، لرسم شكل جديد للشّرق الأوسط يستند إلى ضرورة تدمير أعداء الكيان المحتل، في سبيل إعادة رسم الخارطة في منطقة الشّرق الأوسط عبر تغيير النّظم السياسيّة للدّول العربيّة الأكثر تهديداً للكيان المحتل.

6. من وضع العراق أمام هذا الإختبار التاريخي للبقاء أو التّفتت هو واقع الدّمج القسري بين مفهومي "الدولة" و"المركزيّة."

7. عاملان أساسيان يساهمان في تفكك الهويّة الوطنيّة هما الإستبداد المطلق والديمقراطيّة الناقصة. فالأولى عملية قتل أو تهديد والثانية فقنبلة موقوته تهدد بالإنفجار والتبعثر في المكونات الوطنيّة.[1]

8. فشل الدّولة يأتي غالباً على أكثر من مستوى ولا يمكن تحديد السّبب من المسبب. فقد يكون ضمن سيناريوهين، الأول هو أن يكون الإنهيار الإجتماعي هو السبب في الإنهيار الإقتصادي والسّياسيّ مما يعكس إرتفاعاً في نسبة التّدخل الخارجي[2]. والسيناريو الثاني يبدأ بالعامل الخارجيّ ويلحق به العامل الإقتصادي والإجتماعي. وبحسب المراجعة

---

[1] علي السعدي، حزام النار الجعفري والعراق الجديد مفردات المواجهة وملامح السلام، مرجع سابق، ص 88.

[2] إياد العنبر، وإسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرّات الدّولة الفاشلة ومتغيرات إنهيار الدّولة، مرجع سابق، ص 163.

التّاريخيّة للأحداث منذ تأسيس الكيان العراقي إلى اليوم يظهر أنّ السّيناريو الثّاني هو الذي ينطبق في الحالة العراقيّة.

أما التوصيات المقترحة لحلّ الأزمة العراقيّة يمكن إيجازها بما يلي:

1. الحاجة لبناء هويّة وطنيّة موحّدة ليست أمراً للبحث عن التّرف والأمجاد الوهميّة بل ضرورة إنسانيّة ملحّة لإيقاف نزف الدّماء وتصغير الهوّة بين أفراد العراق.
2. ضرورة إحياء وترميم الهويّة الوطنيّة القادرة على التعبير عن جميع فئات الشعب الواحد سياسياً وثقافياً.
3. العمل على بناء وثيقة دستوريّة تجديديّة مرتكزة على منطق الشراكة لا المشاركة.
4. يجب أنّ تتعامل الحكومات والأحزاب والنخب السياسيّة مع مشكلة التعدديّة من خلال وزارة الداخليّة والقيادات الحزبيّة والحكوميّة، أيّ إعتبارها مسألة سياسيّة وحلّها سياسيّ فقط، هذا الأمر غير كافٍ إذ يجب أن يقترن الحلّ السياسيّ بالفعل الثقافي التّربوي، التي تتحمّل مسؤوليته الأطراف المدنيّة والدينيّة والنّخب الثقافيّة. فهي خطوة تسبق الفعل السياسي لأنه يخلق الوعي بين الناس والنّخب والدولة وقيادات الفئات المعنيّة.
5. يتوجب خلق مؤسسات إعلامية وتربوية يقدر ما تكون مركزية تستطيع أن تضمن التنوّع وتعبّر عن كل الثقافات والموروثات المحليّة التي يشترك كل أبناء الوطن بها. مثلاً تصبح مناسبات التركمان والأكراد والسريان مناسبات وطنيّة مشتركة تحتفل بها الدّولة والمجتمع والمؤسسات الإعلاميّة بدلاً من أن تبقى محصورة داخل الفئة.
6. العمل على خلق ثقافة وطنيّة موحدّة وشاملة تشعر كل فئة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها، بأنها تنتمي للأمّة العراقيّة ومتساوية مع الأغلبيّة العربيّة، ولها الحق في المشاركة بإدارة الدّولة والوطن مع الحفاظ على التّنوّع.

7. مشكلة العراق الأساسيّة في في إعتبار الفكرة العروبيّة قد تمّ إستخدامها كنقيض للفكرة الوطنيّة، لذلك خلاص العراقيين هو إعتماد مبدأ الوطنيّة بدل القوميّة.

8. إعادة كتابة التاريخ العراقي على أساس الإعتراف بالدور الكامل للفئات العراقيّة في صياغة التاريخ.

9. من أهم العيوب السائدة اليوم في الحياة السياسيّة العراقيّة هو عدم التعامل بصورة شموليّة ومتكاملة مع جميع الفئات، بل تتعامل معها على أساس موازين القوى بحيث يستغلّ البعض البعض الآخر مثل أسلوب التعامل مع التركمان، لذلك يجب ردّ الإعتبار لجميع الفئات العراقيّة مع الإعتزاز التام بها ومنحها دوراً مهماً في العمليّة الثقافيّة والسياسيّة، وأعتبارها أطرافاً حليفة في مواجهة المشاريع التقسيميّة الإنفصاليّة.

10. يجب إعتماد إستراتيجيّة وطنيّة للتّنوع الثقافي واللغوي والمذهبي.

11. العمل على خلق ثقافة وطنيّة موحدّة وشاملة تشعر كل فئة مهما كانت لغتها ودياناتها ومذهبها بأنها تنتمي للأمّة العراقيّة ومتساوية مع الأغلبيّة العربيّة ولها الحق في المشاركة بإدارة الدّولة والوطن مع الحفاظ على هويتها الفردية المتميّزة.

12. من الخطأ الإستمرار بالعقليّة العراقيّة المعتمدة على الشعارات السياسيّة الأمنيّة ورفض دخول المثقفين العراقيين في النّقاش الفعّال في تفاصيل هذه المشكلة. فهي حلول مؤقّته ذات مفعول تكتيكي مؤقت لأن المشكلة ما زالت قائمة منذ قيام الدّولة العراقيّة.

13. لكي لا تبقى طروحات الحلول في المجال النظري البحت، فإن على النظام الوطني القادم الشروع في تكوين لجنة يتكوّن أعضاؤها من ممثلين عن: وزارة الإعلام والثّقافة والتربية والأوقاف وإتحاد الكتاب وجامعة بغداد وباقي المؤسسات التعليميّة، لمتابعة حيثيات الطروحات القوميّة الإنفصاليّة وإعداد الخطط بكيفيّة التعامل معها.

14. من الضروري إستخدام مفردات وطنيّة وتوحيديّة بدلاً من المفردات التقسيميّة السائدة.

15. لتجاوز الأخطاء التي إرتكبها الإحتلال في العراق، يجب إعتماد أسس محددّة ومنها البدء من نقطة شروع جديدة. فالعودة إلى الوراء لا يعني البطء او التقصير في العمليّة السياسيّة، وإنما يراد منها تقويم الأداء السياسي وفق منطق وآليات جديدة سياسيّة تكون منطلقاً للكل وبدون إستثناءات أو تحفظات.

16. لا بدّ من التركيز على أن تكون الدّولة والمؤسسات هي الحاضنة للسّلطة وليس العكس.

17. يجب العمل على أن يكون المواطن هو الغاية في عمليّة البناء الذي يتيح له الدّفاع عن وطنه ودولته.

18. السعي لمدّ جذور الثقة بين القوى السياسيّة العراقيّة بغية التّمكن من بناء دولة مدنيّة حديثة قائمة على أساس العدالة والمساواة، لا المسابقة في الحصول على الإمتيازات القليلة على حساب الأطراف الأخرى.

19. العمل لتقصير مدّة إعتماد الديمقراطيّة التوافقيّة وإلا ترسّخ مبدأ المحاصصة.

20. تنميّة مقومات ومؤسسات المجتمع المدني بمايعزّز دورها الفاعل في المراقبة والتقويم.

21. طبيعة الظروف والتّحديات التي تواجه الدولة العراقيّة تتطلّب إجراء دراسة علميّة واقعيّة وموضوعيّة للظروف والإشكالات الإجتماعيّة، للتعّرف على أسبابها وسبل مواجهتها والآليات الناجحة للقضاء عليها بهدف إعادة بناء النّسيج الإجتماعي والوحدة الوطنيّة، وإشاعة مبدأ التّعايش السلمي بين الأفراد من خلال التأكيد على سيادة قيم الإعتدال

والوسطيّة، كونها لغة العصر التي يجب أن تسود وتغليب مفهوم الحوار والتّسامح والتّقارب في العلاقات.[1]

22. نظام الدول الأنسب للعراق هو "دولة مدنيّة تعدديّة"[2] عن طريق الديمقراطيّة التي تسمح لكل الفئات ان يكونوا ممثلين في الدّولة بشكل يتوازن مع حجمهم من دون طغيان.

وأخيراً، نتساءل هل سنشهد بناء دولة حديثة في العراق في المستقبل القريب أم سيبقى يتخبّط في أزماته؟ نترك الإجابة للقادم من الأيام.

[1] سليم كاطع علي، معوقات بناء الدولة في العراق: الإشكاليات الإجتماعيّة، مرجع سابق.

[2] حوار مع السيّد هاني فحص، المسألة العراقيّة، مركز الدراسات الإستراتيجيّة، مجلّة الشرق الأوسط فصليّة وتخصصيّة، العدد 112، خريف 2003، ص 88.

المصادر والمراجع

- **الكتب العربية:**

1. إبراهيم باقر، الوطنيّة العراقيّة الجديدة بين الإستبداد والخيانة، دار الكنوز الأدبيّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.
2. أندرسون ليام، وستانفيلد غاريث، عراق المستقبل دكتاتوريّة. ديمقراطيّة. أم تقسيم؟ دار الورّاق للنّشر، ترجمة رمزي ق. بدر، 2016، ص 119.
3. بطاطو حنا، الطبقات الإجتماعيّة القديمة والحركات الثوريّة: دراسة في الطبقات الإقطاعيّة القديمة في العراق وشيوعييه وبعثييه والضّباط الأحرار، دار النّشر غ.م، 1978.
4. بولك وليم، لكي نفهم العراق، المؤسسة العربيّة للدراسات والنّشر، بيروت، 2006.
5. تشومسكي نعوم، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوّة والتّعدي على الديمقراطيّة، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 2007.
6. الجعفري محمد، بريطانيا والعراق حقبة من الصّراع 1914–1955، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، العراق–بغداد، 2000.
7. الجنابي ميثم، العراق ومعاصرة المستقبل، دراسات المدى، سوريا، 2004.
8. حسين لقمان، مبدأ المشاركة في الدّولة الفدرالية، منشورات زين الحقوقيّة، بيروت، 2011.
9. الحسيني عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقيّة، جزء 3، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، 1933.
10. حنظل فالح، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق 14 تموز 1958، دار النّشر غير موجود، تاريخ النّشر غير معروف.

11. الربيعي علي وآخرون، تحديات بناء الدولة العراقيّة: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2007.

12. رشيد عبد الوهاب، التّحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخيّة والأسس الثقافيّة والمحدّدات الخارجيّة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

13. السعدي علي، حزام النار الجعفري والعراق الجديد مفردات المواجهة وملامح السّلام، العارق للمطبوعات، الطبعة الثالثة، بيروت، 2010.

14. سلوغيت ماريون، وسلوغيت بيتر، من الثورة إلى الديكتاتوريّة العراق منذ 1958، منشورات الجمل، ترجمة مالك النبراسي، كولونيا، 2003.

15. سليمان عامر، جوانب حضارة العراق القديم، د.ن، بغداد، 1983.

16. شبلي سعد، الإستراتيجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

17. شعبان عبد الحسين، جدل الهويّات في العراق الدولة والمواطنة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

18. الشناق عبد المجيد، التربية الوطنية، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، 2006.

19. عبد الكريم الغازي، إبراهيم، الدّولة والنّظم السياسيّة، دار المتنبي، الإمارات، 1989.

20. عبود سالم، ظاهرة الفساد الإداري والمالي كدراسة في ظاهرة الإصلاح والتنميّة، دار الكتور للعلوم، بغداد، 2019.

21. عبيد حسين، القانون الدستوري العام المبادىء والقواعد التطبيقيّة في النّظم السّياسيّة، دار البيان العربي للطباعة والنّشر، الطبعة الثانية، بيروت، 2022.

22. عبيد حسين، المجتمعات المتعدّدة الأقليات وإشكاليّة التّعايش، دار المنهل اللّبناني، بيروت 2014.

23. العلواني طه، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيّرات، مركز صناعة الفكر للدراسات والتّدريب، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.

24. قطيش نواف، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

25. ماكغفرن جورج، وبولك وليام، الخروج الأمريكي من العراق خطّة عمليّة للإنسحاب الآن، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، 2006.

26. محفوظ محمد، العراق والعرب والمستقبل السياسي، منشورات ضفاف، القطيف، 2017.

27. مطر سليم، جدل الهويات أكراد تركمان سريان يزيدية صراع الإنتماءات في الشرق الأوسط، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر ،بيروت، 2003.

28. هيكل محمد حسنين، الإمبراطوريّة الأمريكيّة والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2006.

29. الوحيلي محمد حسين شذر، العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد العام 2003 دراسة في المتغيرين السياسي والإقتصادي، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشميّة، الطبعة الأولى، 2016.

30. الوردي علي، لمحات إجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1969.

31. الوردي علي، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثالث، 13 مارس 2006.

32. الوردي علي، لمحات إجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، ببغداد، 1971.

- **الكتب الأجنبيّة:**

1. C.G Thies, From Containment to the Bush Doctrine: the road to war with Iraq, In J. Danis Presidential Policies and Road to the Second Iraq War, London, Ashgate publisher.
2. Hiro Dilip, Iraq in the Eyes of Storma, Thunder's Mouth Press, Second Printing edition, November 5-2002, New York.
3. Huntington Samuel P, Who Are We? The Challenges to America's National Identity, Simon and Schuster, December, 2005.
4. Indyk Martin, Innocent Abroad: An Intimate Account of American Peace Diplomacy in the Middle East, Simon and Schuster Subsidiary Rights Department, 1-1-2009, New York.
5. Smith Anthony D., National Identity Ethno-national in Comparative Perspective, University of Nevada Press Reissue edition, 1993.

- **الدراسات العربيّة:**

1. أحمد علي حسين، تحدّيات بناء الدّولة العراقيّة بعد عام 2003 دراسة جيوستراتيجيّة، جامعة النهرين، العراق، 2016.
2. بن جماعة محمد، التّعدديّة الثقافيّة ومفهوم الهويّة المتعدّدة الأبعاد، بحث محكّم مشارك في المؤتمر الوطني الأوّل للأمن الفكري المفاهيم والتّحديّات، المملكة العربيّة السعوديّة، مايو 2009.

3. بني سلامة محمد تركي والإدوان خالد عيسى، إشكاليّة الهويّة الوطنيّة الأردنيّة، جامعة اليرموك، إربد الأردن، 2018.

4. جاسم خيري، العملية السياسيّة في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2010.

5. حميد علي، التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الإستراتيجي العراقي بعد عام 2003، مركز رؤية للبحوث الإستراتيجيّة، بغداد.

6. رحوي عائشة، المدرسة والمواطنة الطور المتوسط ببعض متوسطات مدينة تلمسان نموذجاً، جامعة وهران، 2010.

7. شومان توفيق، السّباق بين التّفكك والتّأهيل، مجلّة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجيّة، العدد 113، شتاء 2004.

8. ظاهر سعدون وكاظم جلال، الأهميّة الجيوستراتيجيّة لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدوليّة الجديدة، موقع ريسيرتش غايت، 2005.

9. عبد أحمد، ومهدي عقيل، الإرهاب في العراق للفترة ما بين 2006–2013، جامعة الدفاع لدراسات العسكريّة، كلية الدفاع الوطني، بغداد، 2013.

10. عمر شورش، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقيّة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانيّة، 2005.

11. العنبر إياد، و يعقوب إسحق، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرّات الدّولة الفاشلة ومتغيرات إنهيار الدّولة، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، 2014.

12. العيثاوي ياسين، دولة القانون في العراق... المقومات والمعوّقات، جامعة النّهرين، 2011.

13. قرواني خالد، الإتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة، جامعة القدس المفتوحة، القدس– فلسطين، سنة النّشر غير موجودة.

14. لهيمص محمد، الواقع الجغرافي والإقتصادي للنفط العراقي رؤيتان متناقضتان دراسة في الجغرافيا السياسيّة، مجلّة كليّة التربية، العدد التاسع، جامعة المستنصريّة.

15. معهد راؤول ويلنبريغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون، سيادة القانون دليل للسياسيين، معهد راؤول ويلنبريغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون، ترجمة عزه قناوي، ISBN: 978–91–86910–93–8، آب 2012، ص 20–21–22.

16. وحدة الرصد والتحليل، تطوّر العلاقات السعوديّة العراقيّة الدوافع والتّحديات، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، إسطنبول، 2017.

- **الدراسات المترجمة:**

1. أوتاوي مارينا، ما العمل لحل الأزمة في العراق؟ مؤسسة كارنجي للسّلام الدّولي بالعربي، نسخة ممسوحة من كارنت هستيري، يناير 2007.

2. دوغلاص إيان، الولايات المتّحدة في العراق جريمة إبادة جماعيّة، مقال منشور في كتاب العراق تحت الإحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص بيروت، 2008.

3. كاتزمان كينيث، سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجيّة، أبوظبي، 2006.

- **الدراسات الأجنبيّة:**

1. Defense report AUSA document, Rebuilding American Defenses- have we slighted conventional forces? https://www.ausa.org/sites/default/files/DR-86-21-Rebuilding-Americas-Defenses-Have-We-Slighted-Conventional-Forces.pdf
2. Ekhtiari Reza & Soltani Fakhreddin, Iraqi Invasion of Kuwait as Turning point in Iran-Saudi Relationship, University of Malaysia Putra, volume 4, number 1, 2011.
3. Eulau Heinz & Gibbins Rogger & Webb Paul David, Elections political sciences, Britannica website, https://www.britannica.com/topic/election-political-science, entered to the website on 30-8-2021
4. International Institute for Democracy and electoral Assistance, Elections, Electoral Systems and Party Systems, International IDEA, Stromborg-Stockholm, 2017.
5. Kuhne Winrich, The Role of Elections in Emerging Democracies and Post-Conflict Countries key issues lesson learned and dilemmas, Friedrich Ebert Stiftung, ISBN 978-3-86872-418-9, August 2020.
6. Mesfin Berouk, Democracy elections and political parties a conceptual overview with special emphasis on Africa, Institute for security studies, July 2008.
7. Nonneman G, Analyzing Middle East Foreign Policies and the Relationship with Europe, Routlege Taylor and Francis Group, London, January 2005.
8. Swearingen Will D., Geopolitical Origin of the Iran-Iraq war, Montana State University, Research Gate. Net.
9. The Electoral Knowledge Network ACE, Electoral System, https://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd02/esd02b

10. Trip Charles, A History of Iraq, Cambridge University Press, January 2001.
11. United Nation, Human Rights an Elections a Handbook on the Legal technical and Humans right aspects of Elections, Center for Human Rights, New York and Geneva, ISSN 1020-1688, 1994.

- **الرسائل الجامعيّة والأطاريح:**

1. بغورة مريم، التواجد البريطاني في العراق 1914-1932، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015- 2016.
2. صاير علي، الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003-2014)، جامعة الشرق الأوسط، 2014-2015.
3. عبد الكاظم حيدر غالي، العراق أزمة حكم أم أزمة نظام –دراسة مقارنة مع لبنان، الجامعة الإسلاميّة في لبنان، 2019-2020.
4. عبيس منذر، تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيّين، جامعة الشرق الأوسط، عمّان الأردن، 2017.
5. علي الأسدي زيد، النظام الدستوري العراقي بحثاً عن صيغة جديدة للحكم، الجامعة الاسلامية في لبنان، 2018-2019.
6. لحمر نجيبة وزلاص عائشة، السياسة البريطانيّة في العراق 1920-1958، جامعة العربي التبسي، كليّة العلوم الإنسانيّة، 2015-2016.
7. محمد ثامر كامل، دراسة الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجيّة تحقيقه، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، بغداد، 1982.

8. محمود محمد، الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام 2003، جامعة النهرين، بغداد، 2016

9. اليازيد أدير، معوقات بناء الدولة الوطنيّة في العراق لفترة ما بعد الغزو الأنكلوأمريكي 2003-2014، جامعة مولود معمري، 2015.

- **المحاضرات الجامعيّة:**

- بدر الدين غسان وعواضة علي، محاضرات في القانون الدّستوري العام النّظريّة الّدستوريّة العامّة، الناشر الجامعة اللبنانيّة، سنة النّشر غير موجودة.

- **الدّوريّات:**

1. حسن حارث، التجربة التوافقيّة في العراق: النّظريّة والتطبيق والنتائج، مجلّة سياسات عربيّة، العدد 23، 2016.

2. الدسوقي أبو بكر فتحي، الأزمة العراقيّة الأخيرة التداعيات والنتائج، مجلة السياسة الدّولية، مؤسسة الأهرام، العدد 135، مصر، يناير 1999.

3. الدليمي سليم، فشل معادلة ما بعد الغزو ومستقبل العراق السياسي، مجلّة السياسة الدّوليّة، العدد 214، تشرين الأول 2018.

4. سعد الدين ناديا، الشروط المعزّزة مستقبل الدولة العراقيّة في مواجهة عوامل تفكك مقيّدة، دوريّة السياسة الدوليّة، العدد 195، المجلّد 49، يناير 2014.

5. ضاهر مسعود، التّعدديّة والتّنوّع في العالم العربي المعاصر: الواقع والآفاق المستقبليّة، دوريّة شؤون الأوسط، العدد 58، ربيع 2012.

6. عبد أيمن ونزّال عون، تطوّر التنظيم الدستوري والقانوني للإنتخابات البرلمانيّة في العهد الملكي العراقي، المجلّة السّياسيّة الدوليّة، العدد 34، 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

7. علي أحمد ومحمد صلاح والعباسي سالم، الملامح المستقبليّة لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدّولي، مجلّة الدراسات التاريخيّة والحضاريّة، تشرين الأول 2016، مجلّد 8، العدد 25.

8. فايد رجائي، المأزق العراقي مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، كراسات استراتيجيّة، السنة الرابعة، العدد 137، العراق، مارس 2003.

9. محمد سالم وليد، الثقافة السياسيّة وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، المجلّة العربيّة للعلوم السياسيّة، العددان 41-42، شتاء ربيع 2014.

10. نور الدين محمد، الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط، شؤون عربية، العدد 129، 2007.

- **المؤتمرات والنّدوات:**

1. حوار مع السيّد هاني فحص، المسألة العراقيّة، مركز الدراسات الإستراتيجيّة، مجلّة الشرق الأوسط فصليّة وتخصصيّة، العدد 112، خريف 2003.

2. قبيسي حسين، محاضرة ألقيت في مؤتمر داخل مدرسة حسن قصير حول سوسيولوجيّة العقل الباطني وأساليب الإستنهاض في 25-3-2019.

3. اللجنة الأوروبيّة للديمقراطيّة من خلال القانون، قائمة معايير سيادة القانون، اللجنة الأوروبيّة للديمقراطيّة من خلال القانون، 2016

4. كاطع علي سليم، معوقات بناء الدّولة في العراق.. الإشكاليّات الإجتماعيّة، موقع مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجيّة، ندوة سياسيّة نهار الإثنين 16 تموز 2019، https://annabaa.org/arabic/reports/20558
دخل للموقع في 17-12-2020.

- **المواقع الإلكترونيّة:**

1. BBC NEW بالعربي، الحرب العراقية– الايرانية الدامية في ذكراها الاربعين، BBC NEWS بالعربي، 22–9–2020، دخل للموقع في 24–4–2021،

https://www.bbc.com/arabic/world–54239290

2. BBC عربية، BBC عربيّة، تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، 28 نيسان 2014، دخل للموقع في 6 شباط 2022،

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140424_iraq_timeline

3. توفيق إبراهيم حسنين، الإنتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، 24 يناير 2013، دخل للموقع في 19–6–2022،

https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

4. جامعة البصرة، الموقع الجغرافي للعراق وأهميّته، جامعة البصرة، العراق–البصرة، تاريخ النّشر غير موجود، دخل للموقع في 19–11–2020،

http://un.uobasrah.edu.iq/lectures/15793.pdf

5. الحيدري إبراهيم، الحكم الملكي في العراق محاولة لبناء دولة حديثة، موقع إيلاف الإلكتروني، الإثنين 8 أوغسطس 2011، دخل للموقع في 12–01–2021،

https://cutt.us/ZLJjh

6. شافي نادر، الأنظمة الإنتخابيّة ومميزات كل منها، مجلّة الدفاع الوطني، العدد 328، تشرين الأول 2012، دخل للموقع في 28–9–2021،

https://2u.pw/LntRb

7. شيّا رياض، نظام الإنتخابات الأكثري والنّسبي والدوائر الصّغرى: حسنات وسيئات، مجلّة الّدفاع الوطني اللبناني، العدد 84، نيسان 2013، دخل للموقع في 19-9-2021،
https://2u.pw/afeEe

8. العاني طه، في ذكراها ال 40...تعرف على أبرز محطات الحرب العراقية الإيرانية ومن يقف وراء إطالة أمدها، موقع الجزيرة الإلكتروني، 21-9-2020، دخل للموقع في 29-7-2021،
https://2u.pw/825lp

9. الغانمي خضير ياسين، نظم الإنتخاب وإحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطيّة دراسة تحليليّة بين النَّص النّظري والتطبيق العملي العراق نموذجاً، مجلّة جامعة أهل البيت عليهم السلام، 2015، العدد 17، اللجنة الأوروبيّة للديمقراطيّة من خلال القانون، قائمة معايير سيادة القانون، فيينا، ص 18-19-20-21-22،
https://www.venice.coe.int/images/SITE%20IMAGES/Publications/Rule_of_Law_Check_List_ARA.pdf

10. الغرباوي أزهار، بناء الدولة العراقيّة... النشأة والتكوين من أقليّة حاكمة إلى أكثريّة محكومة، جريدة النبأ، العدد 79، تشرين الأول 2005، دخل للموقع في 12-01-2021،
https://annabaa.org/nbahome/nba79/018.htm

11. قانون إدارة الدولة العراقيّة للمرحلة الإنتقاليّة في تاريخ 31-12-2003، قاعدة التشريعات العراقية، دخل للموقع في 20-6-2022،
https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?SC=070420067452838

12. الكاتب موقع الجزيرة الإلكتروني، الحرب العراقيّة الإيرانيّة طموح صدّام وأحلام المرشد، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2016.1.26، دخل للموقع في 2021.4.24،
https://n9.cl/7551h

13. اللجنة الأوروبيّة للديمقراطيّة من خلال القانون، قائمة معايير سيادة القانون، فيينا، ص 18-19-20-21-22،

https://www.venice.coe.int/images/SITE%20IMAGES/Publications/Rule_of_Law_Check_List_ARA.pdf

14. متعب عيدان عبد السلام، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفيّة 1921-2003، موقع عراقي بيديا، تاريخ النّشر غير موجود، دخل غلى الموقع في 9 كانون الأول 2021،

https://ar.irakipedia.org/wiki/63/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

15. محمود وائل، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، موقع الدّفاع الوطني اللّبناني، العدد 99، كلنون الثّاني 2017،

shorturl.at/jpJP 1

16. مراد محمد، التّنمية البشريّة المستدامة، موقع الدّفاع الوطني اللّبنانيّ، قيادة الجيش- مديريّة التوجيه، العدد 79، كانون الثاني 2017، الدخول إلى الموقع في 14-5-2020،

shorturl.at/kwKX9

17. مقاتل في الصحراء، التعاون الأمريكي الإسرائيلي خلال الحرب على العراق وما بعده، الإصدار الحادي والعشرين، موقع مقاتل في الصحراء، تم الدخول للموقع في 7-10-2021،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Isar-Ameri/sec16.doc_cvt.htm

18. موقع الجزيرة الإلكتروني، صدام حسين ... سيرة ذاتيّة، موقع الجزيرة الإلكتروني، 14-12-2003، دخل للموقع في 24-4-2021،

https://cutt.us/3tBkR

19. موقع الجزيرة الإلكتروني، يوم غزا العراق الكويت القصّة الكاملة لما حدث وهل أعطت واشنطن الضوء الأخضر لصدّام، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2-8-2020، تم الدخول للموقع في 24-4-2021،

https://n9.cl/vsito

20. موقع الحرّة الإلكتروني، تفاصيل الحرب العراقية الإيرانية ...وخسائر الطرفين، الحرّة ترجمات، واشنطن، 15-5-2020، دخل للموقع في 29-7-2021،

https://cutt.us/sZcnH

21. قحطان يوسف والصحاف نعمة، العلاقات التركية العراقية ما بعد عام 2003 وفق النظرية الواقعية الكلاسيكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجيّة والسياسيّة، 5 يناير 2022،

https://democraticac.de/?p=79758، دخل للموقع في 23-10-2022.

- **المواقع الإلكترونيّة الأجنبيّة:**

1. Cordesman Anthony H., Center of strategic and international studies, https://www.csis.org/people/anthony-h-cordesman, visited the website on 16-6-2020.
2. Editors of Encyclopeadia Britannica, Iran Iraq war causes\summary\ casuality and facts, Britannica website, entered to the site on 24-4-2021, https://www.britannica.com/event/Iran-Iraq-War

3. Failed state index 2006-2018, entered to the website on 14- 5-2020, https://www.arcgis.com/apps/MapSeries/index.html?appid=7e7947483f8342f8a31445cebcce3754
4. Google scholar, Dr. Yassin Alithawie, https://scholar.google.com/citations?user=-r2LKlUAAAAJ&hl=ar
5. History editors, Iraq Invades Kuwait, A&E Television Networks, History website, July 31 2021, entered the website on 24-7-2021, https://www.history.com/this-day-in-history/iraq-invades-kuwait
6. Minnesota University, International Human Rights Instruments and Human Rights Library, International Covenant on Civil and Political Right, Article 25.
7. UN Security Council, Resolution 1284 (1999), UN docs archives, 17 December 1999, visited the site on 6 February 2022, https://undocs.org/S/RES/1284(1999)
8. United nations Digital library, Resolution 598 (1987) / adopted by the Security Council at its 2750th meeting, on 20 July 1987, https://digitallibrary.un.org/record/137345?ln=en, entered to the website on 24-4-2022.
9. Universal Declaration of Human Rights, United Nations, Article 21

- **الجرائد:**

– الجنابي ميثم، الدولة العراقية الحديثة... السقوط والبدائل، جريدة الأهرام، العدد 50، إبريل 2013.

- **المجلات:**

1. أحمد قحطان عدنان، العلاقات العراقيّة–السعوديّة بعد العام 2003 وملامحها المستقبليّة، مجلّة دراسات دوليّة، العدد الثامن والثلاثون، 2020.
2. عبيد منى حسين، العلاقات العراقيّة–التركيّة وأثرها في إستقرار العراق، مجلّة دراسات دوليّة، العدد الستون، السّنة 2015.

الملاحق

الفهرست

المحتويات	رقم الصفحة
إهـــداء	
المقدّمة	1
القسم الأول:	9
العراق من الإنتداب إلى الإحتلال 1921-2003	9
الفصل الأول:	10
التاريخ السياسي للدولة العراقية (مرحلة تأسيس الدولة)	10
المبحث الأول:	12
العراق ما قبل النظام الجمهوري 1921-1958	12
المطلب الأول:	12
الأطماع البريطانيّة في العراق وإحتلاله	12
المطلب الثاني:	15
الحركة الوطنية وتأسيسي الحكم الملكي	15
المطلب الثالث:	18
المعاهدة الأولى والرابعة	18
أولاً: المعاهدة الأولى وإلغاء صك الإنتداب:	18
ثانياً: المعاهدة الرابعة وإعلان الإستقلال:	19
المبحث الثاني:	24
العراق في ظلّ الحكم الجمهوري 1958-2003	24
المطلب الأوّل:	24
الجمهوريّة العراقية الأولى 1958-1963	24

المطلب الثاني:	29
الجمهورية العراقية الثانيّة 1963-1968	29
المطلب الثالث:	31
الجمهورية العراقية الثالثة 1968-2003	31
أوّلاً: الحرب العراقيّة الإيرانيّة 1980-1988	34
ثانياً: إجتياح الكويت:	37
ثالثاً: تراجع العلاقات الأميركيّة-العراقيّة والتّمهيد لإجتياح 2003:	39
الفصل الثاني:	43
العراق تحت الإحتلال وسقوط الدّولة	43
(2003-2011)	43
المبحث الأول:	44
أسباب الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003	44
المطلب الأول:	44
الأحداث التي سبقت الإجتياح الأمريكي للعراق	44
المطلب الثاني:	48
أسباب الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003	48
المبحث الثاني:	51
تداعيات الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وصياغة دستور عام 2005	51
المطلب الأول:	52
تشكيل مجلس الحكم الإنتقالي وتحديات صياغة دستور جديد	52
أولاً: تشكيل مجلس الحكم الإنتقالي ثم الحكومة الانتقالية:	52
ثانياً: ظروف وضع الدستور العراقي الدائم عام 2005 والتّحديات الجديدة التي فرضها:	54

المطلب الثاني:	58
أهميّة تعديل دستور عام 2005 وطرح دستور جديد أو تعديل نظام الحكم	58
أولاً: أهم القضايا التي تمّ الإتفاق عليها والقضايا الخلافيّة التي ظهرت في مسودة الدّستور عام 2009:	59
ثانياً: طرح دستور جديد أو تعديل نظام الحكم وطبيعة النّظام الدّستوري العراقي وخصوصيته:	60
القسم الثاني:	65
مستقبل بناء الدولة الحديثة في العراق	65
الفصل الأول:	66
مرتكزات ومعوقات بناء الدولة الحديثة	66
المبحث الأول:	66
في مرتكزات بناء الدولة الحديثة	66
أوّلاً: صياغة نظام إنتخابي عادل:	67
ثانياً: سمو الدّستور وسيادة القانون والمحاسبة:	69
ثالثاً: بناء هويّة وطنيّة جامعة:	74
المبحث الثاني:	77
في معوقات بناء الدّولة العراقيّة الحديثة	77
أولاً: التّعدديّة وأزمة الهويّة العراقيّة	78
ثانياً: المعوّقات السياسيّة المؤثرة في بناء الدّولة العراقيّة:	84
ثالثاً: أثر السّلطة في تشكيل الدولة الحديثة:	92
رابعاً: التّدخل الخارجي وأثره على بناء الدّولة العراقيّة:	94
الفصل الثاني:	106
مقوّمات بناء الدولة العراقية الحديثة وإمكانية النجاح	106

المبحث الأول:	107
مقوّمات بناء الدولة العراقيّة الحديثة	107
المطلب الأوّل:	108
الموقع الإستراتيجي ومساحة الدّولة من مقوّمات بناء الدّولة	108
المطلب الثاني:	110
على الصعيد الإقتصادي الطّاقة والأراضي الزراعيّة	110
المطلب الثالث:	116
على الصعيدين السياسي والعسكري	116
أولاً: على الصعيد السياسي الإنتخابات والتعددية السياسيّة ومنظمات المجتمع المدني:	116
ثانياً: على الصعيد العسكري:	119
المبحث الثاني:	133
الرؤية المستقبلية لأزمة العراق في بناء الدولة الحديثة	133
الخاتمة	142
المصادر والمراجع	148
الملاحق	